

الدكتور كاظم الموسوي

العراق

صفحات من التاريخ السياسي

العراق

صفحات من التاريخ السياسي

الكتاب: العراق.. صفحات من التاريخ السياسي
المؤلف: الدكتور كاظم الموسوي
الطبعة: الرابعة، 2013
صدرت الطبعة الاولى في السويد 1992، والثانية في دمشق 1998، والثالثة
في القاهرة 2008.
الحقوق محفوظة للمؤلف
نشر وتوزيع الكتروني

قبل الكلمات الأولى

مقدمة الطبعة الثالثة

أود أن تكون هذه الطبعة الجديدة لهذه الصفحات والفصول هي المعتمدة من الكتاب عن الطبعتين السابقتين، فبعد أن نفذت الطبعة الأولى التي نشرت بالسويد، محرومة من الطباعة المتطورة، وجاءت للأسف الطبعة الثانية غير كاملة، حيث قامت دار النشر بالإساءة لها، أخطاء طباعية مخجلة وحذفاً لصفحات من الفصول دون أية اعتبارات حقيقية لشروط وتقاليد النشر والطبع واحترام الكتاب والكاتب، عزمت على قراءة اضافية للكتاب وإصداره بهذه الطبعة، آملاً أن يتحقق المؤمل منها في خدمة التاريخ السياسي للعراق وحقوق النشر والطبع والقراء الأعزاء.

مرة أخرى شكراً لكل من اسهم في تقديم هذه الطبعة واعتنى بقراءتها وتلمس صفحاتها واستفاد منها في تطلعه إلى مستقبل افضل وحياة اسعد. ولأن صفحات التاريخ ليست للماضي وحسب وانما هي للمستقبل أيضاً. ومن ما حملته هذه الصفحات من تاريخ مرحلة مهمة من سجل العراق السياسي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة تموز/ يوليو 1958 وما فيها من دروس وعبر للمراحل التي تلتها، والتي نعيش تطوراتها وما ترتب عليها، تتبثق أهمية البحث بتلك الصفحات، واعادة طبعها مساهمة وحثاً لقراءة التاريخ والحاضر والمستقبل.

كلمات

تحاول هذه الصفحات البحث في تاريخ مرحلة مهمة من مراحل تاريخ العراق السياسي المعاصر، امتدت سنواتها ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو 1958. شهد العراق فيها أحداثا ومتغيرات كثيرة، وصراعات وأزمات متنوعة، بين الحكام من جهة والمحكومين، شعبا وحركة سياسية، من جهة ثانية، ومخططات هيمنة وتآمر ودسائس الإنجليز والأمريكان من جهة ثالثة.

لقد احتل الاستعمار البريطاني العراق، لما له من موقع استراتيجي عسكري - سياسي، ولما حوته أرضه من خيرات وثروات. كما تنافس عليه مع الإمبريالية الأمريكية في تلك المرحلة التي يحاول البحث كتابة صفحات عنها.

استغل المستعمرون ما أرادوا، حكما واستشارة ونهباً وتآمراً. وواجهوا، في نفس الوقت، حركة وطنية مدعومة عسكريا، سجلت ما استطاعت إليه سبيلا من تدمير ورفض للمستعمر وأذنا به حتى يوم الثورة الذي اختتم تلك الصفحات.

تعاقبت على الحكم في تلك المرحلة خمس وعشرون وزارة، لعب فيها نوري السعيد، السياسي المخضرم الذي لا يتصرف دون الوحي الذي ينزل عليه من لندن، كما قال عنه الملك فيصل الأول، دورا كبيرا وخطيرا في تاريخ العراق السياسي، إلى جانب البلاط الذي مثله الوصي على العرش الأمير عبد الإله، المماشي لنور السعيد في نهجه وسياسته، بالنشأ بك مع رجال السفارتين البريطانية والأمريكية في بغداد، وتداخلت هذه القوى في قمة هرم النظام مع صراعات الإمبريالية في المنطقة ومخططاتها في التقسيم والاستغلال

والاستعمار، الأمر الذي أعطى المرحلة سمات منفردة عن غيرها، ومتواصلة امتدادا أو اختلافا.

شغلت هذه المرحلة مكانة مهمة في تاريخ العراق السياسي. حيث كانت العلاقة متأرجحة بين الحكام والمحكومين، جماهيرا وطلائع سياسية وحركات عمالية وفلاحية وطلابية ونسائية، وغيرها ممن تشكل أو نشط في تلك الفترة كما أجيّزت أحزاب وطنية رسميا، ساعدت على تعميق الوعي السياسي والديمقراطي، والتعددية السياسية والفكرية، واسهمت بنشاط إلى جانب الأحزاب السرية المعروفة بنشاطاتها وقياداتها، في المطالبة بالحياة الديمقراطية البرلمانية والحكم الوطني والتنمية الاقتصادية والعلاقات التحررية القومية. وعقدت هذه الأحزاب والقوى الوطنية بينها تحالفات سياسية وبرامج عمل مشتركة وقيادات ميدان للنضالات الشعبية الدورية التي زعزعت النظام وأنهكته بانتفاضات متتالية في تلك المرحلة. (وثبة كانون 1948، انتفاضة تشرين 1952، وانتفاضة تشرين 1956) إضافة إلى الإضرابات والتظاهرات والاحتجاجات المستمرة، السلمية والعنيفة، التي قدمت فيها تضحيات جسيمة وشهداء خلدهم الشعب. وكذلك توسعت القاعدة الاجتماعية للحركة السياسية الوطنية، وشملت قطاعات واسعة من المجتمع العراقي، من الفلاحين المقاومين ضد الإقطاع، والنساء المكافحات ضد الاضطهاد المربك، والعمال المناضلين ضد الاستغلال، إلى الجيش الذراع الضارب للحركة الوطنية، الذي أنجز هدفها الرئيسي في الثورة، يوم الرابع عشر من تموز/ يوليو عام 1958.

كان الصراع مفتوحا على جميع الصعد، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وطبقيا. داخليا: تمركز حول البحث عن الاستقرار السياسي، والحكم الوطني الديمقراطي، لإنقاذ العراق من التبعية والنهب والتسلط، وفي سبيل الاستقلال والسيادة والاعمار الاجتماعي والاقتصادي، وخارجيا: كان التنافس بين القوى الكبرى على المنطقة سببا في تعرضها لمؤامرات الإمبريالية ومصالحها،

والعراق جزء مهم منها، حيث ربط بمعاهدات استعبادية وسياسات إذلال وتبعية، تجسدت في الأحلاف والاتحادات، كحلف بغداد، والاتحاد الهاشمي، وامثالهما.

سعى الباحث في هذه الصفحات إلى معالجة موضوعات حسب تسلسل تاريخي وحدثي، مشتملة على التطورات السياسية والصراعات بين سلطة النظام والشعب. محاولاً الإيجاز فيها، لسعتها وتشعبها وكثرة التفاصيل التي تحتاج إلى صفحات أخرى لتغطيتها، مستعيناً بالتحليل لما احتاج إلى ذلك أو الاكتفاء بما تقدمه الواقعة والحدث من معطيات ودلالات مترابطة أو متداخلة، متجنباً التكرار قدر الإمكان، أو الإعادة للحدث نفسه أو المعلومة التاريخية، كي تكون هذه الصفحات متكاملة بما حملته المرحلة التاريخية من أحداث ووقائع في تطوراتها، مع الاهتمام بحق كل موضوع بمحتواه والارتباط بما سبقه وما لحقه.

ضمت هذه الصفحات خمسة مواضيع أو فصول، تناول الموضوع الأول التطورات السياسية التي قدمت سجلاً نضالياً لقوى الشعب الوطنية ضد سجل السلطة الحاكمة الذي وضعته التطورات وردود الأفعال والممارسات كصفحات سياسية لما عاشه العراق ومر به تاريخه السياسي. وعالج الموضوع الثاني الأحزاب السياسية وبرامجها وتركيبها وقاعدتها السياسية والاجتماعية وأعلامها ونضالها في سبيل الحكم، مشاركة أو تغييراً، علنياً وسرياً، ومواقفها من أزمة الحكم والسلطة وتطوراتها، وإبراز شخصياتها التي تركت بصماتها، ليس على الأحزاب وطبيعتها فقط وإنما على الحركة السياسية الوطنية ومسيرتها.

انتقل الموضوع الثالث إلى قضية مهمة، هي قضية التحالفات السياسية التي أخذت حصتها في تاريخ العراق والأحزاب والجماهير في الحكم والمعارضة

وقدّمت دروسها وتجاربها لمستقبل العمل السياسي الوطني. سواء في الخيبات والنكسات أو في النجاحات والانتصارات. كما كانت هي نفسها موضوع صراع سياسي داخلي في الأحزاب والقيادات والحركة الوطنية.

وكان من أبرز الدروس التاريخية، ما بحثه الفصل الرابع، وما أطلق عليه البعبع. الذي استغل ببشاعة في ضرب الحركة السياسية. واستخدم كفضاعة ضد كل نضال وطني ومطلب ديمقراطي. وبرر باسمه القمع والعنف، والمشائق والسجون وتزييف الوقائع وتكليم الأفواه وهدر الحرية وحقوق الإنسان.

وقد جندت السلطات الحاكمة تنفيذاً لتوصيات ومشاريع الإمبرياليين طاقات وجهوداً كبيرة ضد هذا البعبع. كانت جزءاً داخلياً من الحرب الباردة التي شنها الإمبرياليون ضد الاشتراكية والشيوعية ومثلتهما الإنسانية.

درس الموضوع الخامس الجيش والحركة الوطنية، دوره وموقعه ومهامه وانحيازه الوطني، ونشاط الحزب الشيوعي في صفوفه من خلال وثائقه، وقد كان دور الجيش العراقي الوطني كبيراً في الثورة الوطنية، سجل له في هذه الصفحات البداية التي خاضها في الصراع الوطني لافتتاح صفحات جديدة لمرحلة من تأريخ العراق السياسي.

أما مصادر هذه الصفحات فقد بذل جهد غير قليل للحصول عليها، بحكم الظروف الصعبة التي نعيش، ظروف المهجر والمنافي المتعددة، وكذلك صعوبات العمل السياسي وشروطه وموسوعات المنع والتحذير والدوغمائية، وحتى الحسد أحياناً، لدى بعض المؤسسات والأفراد المكلفين بالأجهزة التي حُجبت في أوقات كثيرة ما تيسر لديها من مصادر أو مراجع، "كما حصل مع وثائق الحزب الشيوعي العراقي المكنوزة في براغ سابقاً، وصولاً إلى الكذب

المكتوب في رسائل حزبية تتعهد ارسال نسخ من بعضها مصورة، وانتظارها طيلة فترة إنجاز أطروحة دكتوراه (1984 – 1988) دون جواب".

ولا يسع الباحث إلا تقديم الشكر والعرفان لكل من قدم له مساعدة لاستكمال دراسته وكتابة هذه الصفحات وغيرها، من كتب وصحف ومنشورات متعددة، إعاره أو إهداء، استنساخا أو أصلية، وسيظل يذكر فضلهم الأخوي في ما كتب في هذه الأوراق، وفي اطروحته عن الحركة العمالية في العراق، لنفس الفترة الزمنية، التي حاز بها درجة علمية، دكتوراه فلسفة في التاريخ، من أكاديمية العلوم الاجتماعية البلغارية في صوفيا، بدرجة امتياز.

ويحيي الباحث باعتزاز الأساتذة والزملاء في الأكاديمية والمؤسسات الأخرى، الذين عاضدوا الباحث والبحث حينها، ويشكر بشكل خاص، الاخوة والرفاق: المرحوم حسين سلطان (أبو علي)، وليث حميد وضياء مجيد ومحمد خلف وصادق الكرباسي وسعد الصراف والكثير من الأشقاء العرب، خاصة اليمينيين والسفير اليمني في صوفيا، والأخت أم إيمان، ثمينة ناجي يوسف في موسكو، والدكتور ماجد الياسري في لندن. وهنا لا بد من ذكر أن هذه الصفحات هي دراسات ومقالات أعدت للنشر ضمن شروط العمل الأكاديمي في نشر مواضيع اختصاص. وقد وجدت فيها جهدا مبذولا، وبحثا لا يخلو من جديد، ومعلومات تاريخية لا تعدم فائدتها، لهذا أقدمها مع بعض التعديلات.. لا سيما لأجيال المهاجر والمنافي، بعد كل ما حصل للشعب والوطن والعالم العربي، وما سيحصل، من ضمن ما جرى، ويتواصل من زلازل في وطن الاشتراكية الأول، وفي معسكره، وفي حرب الخليج والعدوان الاستراتيجي المستمر والتغيرات الأخرى الحاصلة في هذا العالم. وكذلك ما تعرض له التاريخ من تشويه، حتى من أبنائه.

إن قراءة صفحات التاريخ ليست للإعادة وحسب، ولا للاستفادة والعبرة وعدم تكرار السلب من التجارب والأحداث فقط، بل لمواصلة الحاضر بالمستقبل والسعي إلى بناء عالم جديد، خال من الهيمنة والديكتاتورية والتعصب والتمييز والحروب، تؤمن الشعوب فيه حريتها وسيادتها وطموحها المشروع والعدل في حياة ديمقراطية، حرة، كريمة، تحترم فيها إنسانيتها ومستقبلها...
فعسى أن تنفع هذه الصفحات في قليل من ذلك، وهذا حسبها الآن..

كاظم عيسى الموسوي
السويد 1 أيار 1992

البحث عن استقرار

اختلف طابع الحرب العالمية الثانية بعد هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتي في 22 حزيران/ يونيو 1941، وانتظار حلفاء الاتحاد السوفيتي لنتائج التي تمنوا أن توفر لهم فرصة القضاء على أول دولة اشتراكية في العالم المعاصر، كي تكون حرباً إمبريالية ضد الاشتراكية، إلا أن انتصار الاتحاد السوفيتي في حربه الوطنية ودعمه القوى الوطنية في أوروبا ضد النازية وسقوطها غير من موازين القوى الدولية، وطبيعة النظام الدولي الذي تقرر بعد الحرب، من خلال مؤتمرات الدول المناهضة للنازية والفاشية والمنتصرة عليها في تحالفها الرسمي.

حيث برز المعسكران الاشتراكي "الشرقي"، والرأسمالي الغربي، وكانت هذه النتائج المرسومة تعبيراً عن النهوض الشعبي والوطني ضد النظام الاستعماري القديم، ودوله الرأسمالية الغربية، ودفعاً للعملية الثورية العالمية التي أخذت أبعادها تتسع في سنوات ما بعد الحرب.

هذه التحولات الكمية شملت العالم بأسره، وساعدت شعوبه على التخلص من خطر الغزو والاحتلال النازي والفاشي والعسكري الياباني. ومن بين هذه الشعوب كانت الشعوب العربية. حيث وجدت في الوثائق الألمانية مخططات عسكرية وقرارات لاحتلال بلدان العالم العربي، وبينها العراق، عبر تركيا وبلغاريا والقفقاز (1). وأعطت هذه التحولات العالمية دفعا لحركة التحرر الوطني العربية في نضالها ضد الإمبريالية والاستعمار والأنظمة النازية. وقد نشطت الأحزاب الشيوعية والديمقراطية في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ومصر في الكفاح الوطني والطبقي، والإسهام في تنشيط الحركة التحررية المتنامية ضد الفاشية والحكومات الرجعية (2) وتصاعدت صيحات التحرر ورفض الاستكانة للأوضاع المفروضة من قبل المستعمرين، ولنظام العلاقات

الدولية القديم الذي حط من كرامة الشعوب الوطنية والقومية، ونهب خيراتها و ثرواتها وعرقل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ولم تجد الحكومات القائمة فرصة للتهرب من تلك التحولات الدولية، خاصة على صعيد العلاقة مع الاتحاد السوفيتي، ولهذا أقامت مصر والعراق علاقات دبلوماسية معه في عام 1943، تبعتهما سوريا ولبنان عام 1944. ولم تكن هذه الخطوات مريحة لمخططات الإمبريالية القائمة على الاستغلال والاستعمار الدائم، وكما تحافظ على استراتيجيتها الشاملة وتكريس مصالحها واحتلالها اضطرت إلى التفكير بتغيير تكتيكاتها الاستعمارية في المنطقة. حيث أن المنطقة أصبحت أكثر أهمية مما كانت عليه، فإضافة إلى ثرواتها النفطية الهائلة، موقعها الاستراتيجي، كسياج متقدم وخط هجومي ضد الاتحاد السوفيتي والمعسكر الذي تشكل بدعته بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك العمل على الهيمنة الواسعة على المنطقة، والعالم من بعدها.

ففي العراق غيّر الاستعمار البريطاني أسلوبه في الحكم المباشر للبلاد، موعزا بإجراء تبديلات مناسبة في أسلوب الحكم والإدارة السياسية الداخلية والخارجية، بما يتلاءم والتطورات الدولية من جهة، ويستوعب النهوض الوطني، إذا لم يكبحه من جهة أخرى، لا سيما بعد أن توضح مصير النازية الألمانية وعدوانها الفاشل على الاتحاد السوفيتي، ومقررات مؤتمر موسكو وطهران عام 1943، وتأييد الاتحاد السوفيتي للنضال التحرري للشعوب العربية، والمطالبة بجلاء قوات المستعمرين من البلدان العربية (3).

جاءت إشارات هذا التغيير في خطاب العرش في مجلس النواب في 1943/12/1، الذي رسم منهاج حكومة نوري السعيد، والذي تلخصه الفقرة التالية منه: "تشجيع تأليف الأحزاب السياسية التي تجري في سيرها على مناهج إنشائية تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والصناعي والزراعي والتربية

السياسية الراسخة، ليتسنى لنا بذلك تأمين حياة نيابية صحيحة اسوة بالعالم الديمقراطي" (4).

إلا أن هذه الإشارات لم تأخذ مجراها الواقعي، واستهدفت تضليل الرأي العام العراقي والعربي، والمناورة عليه لكبح المد الشعبي المطالب بالتححرر والحياة السياسية الديمقراطية.

إذ أن **نوري السعيد** خالف ما أورده الوصي، وكان قد أعلن الحرب ضد ألمانيا بطلب من السفير البريطاني في بغداد بحجة الالتزام بنصوص المعاهدة العراقية البريطانية في 1939/9/5، دون استشارة أركان حكمه، كما أعلن الأحكام العرفية وحل الأحزاب والغى الصحافة وغير الدستور لمصلحة السياسة البريطانية، والتواطؤ معها في التدخل في شؤون الحكم، وفي كل أمر وشأن في أمور الدولة وفي فروع الإدارة الحكومية والأهلية والمؤسسات التعليمية وفي الطرقات والمقاهي(5).

وبالرغم من انضمام العراق رسمياً إلى تصريح الأمم المتحدة ليلة 16 - 1943/1/17 وإعلانه الحرب على دول المحور، بضغط من السفارة البريطانية وتصديق نوري السعيد ووزير دفاعه، إلا أن بريطانيا لم تكن بذلك، إذ طالبت الحكومة باستمرار ولائها والمساهمة في الحرب إلى جانبها(6). وكان السفير البريطاني ورجاله يقومون بتوجيه السياسة العراقية وشؤونها كنشاط يومي لهم، الأمر الذي أثار الحركة الوطنية العراقية، وخاصة الحزب الشيوعي السري، الذي طالب سكرتيه في مذكرته المؤرخة في 1945/1/31 بريطانيا "بإنهاء سيطرتها التي فرضتها على وطننا لغرض تسيير المجهود الحربي، وان تكف عن التدخل في شؤون دولتنا وان تنهي امتيازاتها العسكرية وغيرها التي تمس استقلالنا وسيادتنا الوطنية"، واختتم المذكرة مشدداً على ضرورة:

● إلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية والمحاكم العرفية والإدارية.

● إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، عسكريين ومدنيين.

• نظام حكم ديمقراطي(7).

عبرت هذه المذكرة عن موقف الرأي العام العراقي، إذ قدمت أحزاب الحركة الوطنية مذكرات مشابهة لها، وعكست مطالبها تمللاً شعبياً واضحاً من أسلوب الحكم البريطاني والحكومة المحلية، والإخلال بمواد الدستور وتشويه تطبيقاتها، خاصة بعد انتصار الاتحاد السوفيتي والحلفاء في الحرب العالمية الثانية والقضاء على النازية والفاشية في أوروبا، وأبعاد خطرهما عن الشعوب التي تأثرت بهذه التطورات، والتي عكستها بريطانيا في الإيعاز إلى إجراء تغييرات مناسبة في أساليب الحكم ببغداد، لاستيعاب الضغط الشعبي والتفيس عنه. فدعا الوصي على عرش العراق في 1945/12/27 في خطاب له إلى إصلاح الأوضاع العامة واعداد جيل من الشباب لتولي أعباء الحكم وإلغاء الأحكام العرفية والاستثنائية وفسح المجال لتأسيس أحزاب سياسية أصبحت ضرورة لا يصح بقاء البلاد خالية منها(8).

خلال الحرب العالمية الثانية مر العراق بفترة صراعات سياسية وعسكرية، تفاقمت عند تمكن الضباط القوميين العرب، المعروفين **بالعقداة الأربعة** أو **"المربع الذهبي"** من إعلان "حكومة الدفاع الوطني" والسيطرة على الحكم، وهرب الوصي والحكومة من بغداد واندلعت حرب بريطانية – عراقية، على الأرض العراقية (9)، تمكنت فيها بريطانيا من احتلال بغداد مرة جديدة وإعادة الوصي ونوري السعيد إلى السلطة تحت هيمنة السفارة البريطانية ومستشاريها، كاشفة طبيعة النظام في العراق وعاكسة وزن السلطة وتركيباتها الطبقية والاجتماعية، وارتباطاتها السياسية، إذ كان النظام في العراق مكوناً من هرم السلطة الذي يتربع في قمته البلاط وحاشيته من تحالف الإقطاعيين وملاكي الأراضي وكبار البرجوازيين البيروقراطيين المرتبطين بالسياسة البريطانية ومصالحها الإمبريالية، عالمياً ومحلياً. وقد وفرت هذه السياسة مجالاً مباشراً

لتسلم السلطة والتمتع بمراكزها في الوزارات والبرلمان والإدارة والجيش، مكونة بذلك قاعدة اجتماعية وأداة تنفيذ للسيطرة الإمبريالية.

قاد هذا التحالف السلطة مع جهاز السفارة البريطانية وبعثاتها العسكرية وشركاتها الاحتكارية. وقد كان معروفا أن رسم منهاج الحكومة وتعيينات رئيسها ووزرائها وحتى النواب يخطط مسبقا في السفارة البريطانية أولا وفي البلاط ثانيا.

اعترف **نوري السعيد** في خطاب له في مجلس النواب بهذا الأمر، ولم يخف هذه الجريمة بحق الشعب العراقي (10). فلم تكن في السلطة "مؤسسة واحدة يمكن أن تعتبر من مؤسسات دولة ديمقراطية، فالانتخاب إلى النيابة بالرغم من انه على درجتين، إلا أن النواب يعينون إلى المجلس دون أن يكون لهم رأي في تعيينهم وكذلك يعين رؤساء البلديات وأعضاء المجالس الإدارية والبلدية" (11)، وقد تألف ستة عشر مجلسا نيابيا منذ أن اجتمع أول مجلس للنواب في بغداد في 1925/7/16، وتشكلت ثلاث وخمسون وزارة حتى ثورة 14 تموز 1958 ولم تقرر مجالس النواب مرة واحدة حجب الثقة عن وزارة من الوزارات أو وزير واحد من الوزراء (12).

لعب **نوري السعيد** والوصي **عبد الإله** اخطر الأدوار في تنفيذ السياسة البريطانية من خلال حكم العراق. قال الرئيس **جمال عبد الناصر** عن نوري السعيد بأنه ركيزة بريطانيا في الشرق الأوسط (13) ووصفه الملك **فيصل الأول** "بأنه لا يبالي بشيء ولا يهتم إلا بنفسه ويعتمد على الوحي الذي يأتي من الخارج أكثر من اعتماده على رأيه أو رأي إخوانه" (14). ونوري السعيد سياسي تقليدي أدار دفة الحكم نيابة عن وحيه الذي اعتمد عليه أساسا، وقد اسهم في تنصيب الأمير **عبد الإله** وصيا على العرش لمماشاته في سياسته الضالعة مع السياسة البريطانية (15)، قال مدير التحقيقات الجنائية، بهجت العطية عن الوصي انه لا سبيل لإصلاح أوضاع العراق ما لم يتم التخلص من **عبد الإله**

(16). وقد تعاون الوصي مع السعيد حتى بعد انتهاء وصايته، في الحكم وتنفيذ السياسة البريطانية وفي خمس عشرة وزارة ترأسها نوري السعيد منذ تنصيبه وصيا وحتى يوم الثورة.

تميزت اغلب فترات حكم السعيد بالإرهاب البوليسي، وقمع كل مظاهر ما وصف به النظام السياسي وتجريده من صفاته البرلمانية الديمقراطية التي كان ينعت بها، والحكم بسلطات شبه ديكتاتورية، وعرف عنه العناد والجمود على الأساليب والمناورات العثمانية والثقة العظمى ببريطانيا (17). دون غيرها من الدول، والعداء السافر للشيوعية والتعددية السياسية والديمقراطية.

إلا أن التطورات السياسية الدولية والمحلية سحبت آثارها على أساليب الحكم ومصالح الإمبريالية وأثرت على شكل السلطة وركائزها. فبعد انتهاء الحرب العالمية وبدء فترة سلم دولي، انفتحت حكومة توفيق السويدي على الحركة الوطنية، ورفعت الأحكام العرفية وأجازت الأحزاب الوطنية فأجرت تعديلات على قانون الانتخابات. وساعدت حتى هذه الإصلاحات الترقيعية على رفع النهوض الوطني والنشاط السياسي، وأثارت في نفس الوقت قلق الإمبريالية والرجعية المحلية التي تسارعت إلى إيقافها وإشهار البعع "الخطر الشيوعي" وشن حملة بوليسية استمرت إلى وثبة كانون الثاني/يناير 1948. حيث كانت تلك السلطات تتباحث لعقد معاهدة جديدة تخلف معاهدة 1930 والتي ردت عليها الحركة الوطنية وجماهير الشعب بالوثبة. لقد أفشلت الوثبة مخططات الاستعمار وأقالت الحكومة التي أرادت التوقيع عليها وتنفيذها في العراق. وحين استردت السلطات العراقية أنفاسها انتقامت من الحركة الوطنية بحجة حرب فلسطين.

في تلك الفترة حاول نوري السعيد تحسين علاقاته مع الدول العربية، فزار مصر وتباحث مع حكومتها عن فكرة الاتحاد العربي، وقدم رسالة إلى وزير الدولة البريطاني "أوضح فيها آراءه حول الوحدة العربية، وأصبحت هذه

الرسالة أساسا للكتاب الأزرق الذي اشتهر بعد ذلك لكونه احتوى على مشروع الهلال الخصيب" (18).

أكدت برقيات السفير البريطاني في بغداد وتقاريره المستمرة التي كان يرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية على استمرارية تدخله في شئون الدولة ومراقبة أعمال الحكومة (19)، ولم يترك أمرا دون توصية أو تعليق، من إحصاء السكان إلى معلومات عن السفراء، وتبادلهم وخاصة مع البلدان المتحررة (20). كما كشفت التقارير دور البعثات العسكرية في معرفة التفاصيل الكاملة عن الجيش، وكذلك المشاورات بين الضباط الإنجليز والوزراء العراقيين حول الوضع الداخلي، وخاصة في شمال العراق، ضد الحركة الكردية وزعيمها الملا مصطفى البرزاني (21).

في بداية الخمسينات تميز الوضع الدولي بتعاظم دور الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية معه في السياسة العالمية، وانتصار الحركة الثورية في بلدان جديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتململ الشعوب العربية ضد سياسات حكوماتها التي قادت إلى هزيمة الجيوش في حرب فلسطين، والتعاون مع مخططات الإمبريالية في قيام كيان "إسرائيل". فخاضت الحركة العمالية والأحزاب الشيوعية والقومية التقدمية في العالم العربي النضال الوطني في مقدمة الجماهير الواسعة من الفلاحين (22)، خاصة في سوريا والأردن ومصر ولبنان وكذلك العراق. وقد ترك تأميم حكومة مصدق للنفط وتحدي إيران للاستعمار البريطاني أثره في معظم البلدان المنتجة للنفط، وخاصة العراق.

وسَّع هذا النهوض الثوري القاعدة الاجتماعية للحركة الوطنية، بتنامي الوعي الطبقي والوطني لدى أوسع القطاعات الجماهيرية في البلد، الفلاحين، وتزايد حركتهم المعادية للإقطاع والإمبريالية ومشاركتهم في تطوير المد الشعبي وتصعيده، مما خلق تمايزا كبيرا بين الطبقات الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وفاقم في ردود الأفعال بينها.

جاءت اتفاقية النفط بين الحكومة العراقية وشركات النفط عام 1952 مؤشرا لتطور جديد في الأحداث السياسية في العراق. وقد عكست **انتفاضة تشرين** (تشرين ثان 1952) تصاعد الغليان الشعبي وأزمة الصراع الوطني. حيث قامت السلطات الحاكمة بمجازر دموية لإضرابات العمال وانتفاضات الفلاحين واحتجاجات الطلاب والسجناء السياسيين وتظاهرات عوائلهم. وكان للأحزاب السياسية دور بارز في قيادة هذه النضالات الشعبية والسياسية، وقد رفعت مذكرات احتجاجية قدمتها إلى البلاط الملكي ضمت مطالب سياسية لمرحلة التحرر الوطني.

في 1952/10/28، أعلن الوصي **عبد الإله** رفضه للمذكرات في مؤتمر البلاط الذي حضره زعماء الأحزاب السياسية العلنية وعدد من الوزراء السابقين. فتصاعدت موجات الغضب الجماهيري في انتفاضة تشرين، التي استخدم الجيش لقمعها لأول مرة في تاريخ العراق، وتدبير شبه انقلاب عسكري وتشكيل حكومة برئاسة رئيس أركان الجيش **نور الدين محمود**، وإعلان حالة الطوارئ (23).

بينت هذه الأحداث تطور الوعي السياسي لدى قطاعات واسعة، ونهوضا وطنيا، قاد إلى التفكير بتغييرات كبيرة في طبيعة النظام، وعدم الاكتفاء بالإصلاحات الآنية والوقائية. وقد عبر الحزب الشيوعي في ميثاقه الجديد الذي اقره عام 1952 عن ذلك، حيث ورد في مادته الثانية النضال من اجل القضاء على سيطرة الاستعمار وأعوانه الإقطاعيين وكبار الرأسماليين والحكام البيروقراطيين، وطرد الجيوش الاستعمارية العسكرية والمدنية وإلغاء المعاهدات والاتفاقات الاستعمارية وإلغاء امتيازات الشركات الاستعمارية ومصادرة ممتلكاتها هي وكافة المؤسسات والمشاريع الاستعمارية وتأميمها، بالقضاء على نظام الحكم القائم وتحقيق الاستقلال الوطني وإقامة **حكم جمهوري شعبي** يمثل إرادة العمال والفلاحين والجماهير الشعبية (24). لم تكن هذه

المطالب والتعبيرات الواردة بها مطابقة لواقع حال الحركة السياسية أو الغليان الشعبي، إذ لم تكن إمكاناتها الواقعية قادرة على تنفيذها، إلا بعد ست سنوات. فكانت مثل خميرة للوضع السياسي المتفجر، والمتأثر بتطورات الأحداث السياسية الداخلية والإقليمية.

ردت الحكومات المتعاقبة بعد انتفاضة تشرين بأشد الأساليب الإرهابية على الحركة الوطنية والأحزاب السياسية السرية، وخاصة الشيوعيين المسجونين لديها، فأطلقت الرصاص عليهم في مجزرتي سجنى بغداد والكويت. أثارت هذه المجازر غضب زعماء الحركة الوطنية، الذين رفعوا مذكرات احتجاج عليها مشيرين فيها إلى أن هذه الجرائم التي ارتكبت تستفز الناس إلى ابعـد حد وتـجلبـ العطف على المسجونين الشيوعيين، وبذلك لا تظفر الحكومة بغير رد الفعل تجاه هذه التصرفات غير القانونية وغير الإنسانية (25).

توتر الوضع في البلاد كثيرا، لم تستطع الحكومات البقاء طويلا في إدارة الحكم، فقد تغيرت عدة حكومات خلال اشهر في عام 1954، وكان تأثير الفيضانات على الوضع الاقتصادي كبيرا، مصعدا في تفاقم وضع الحكم مع الأزمة الاقتصادية، وتأزم السياسة الداخلية مع مطالب السياسة الخارجية المفروضة على أركان الحكم، وفي مثل هذه الظروف لجأت الحكومة إلى الهاء الرأي العام وإشغاله بانتخابات برلمانية، كي تستعد لخطوة أخرى، تنويها أو تثبيت لها، كما سبق لها ذلك.

اصدر الحزب الشيوعي بيانا في 1954/5/25 أوضح فيه شراسة العدو المتربص للحركة الوطنية، وناشد القوى الوطنية للقيام بواجبها الوطني والتاريخي. ورغم محاولات التزوير والضغط على الناصبيين فاز عشرة مرشحين من القوى الوطنية. (هم: كامل الجادرجي، حسين جميل، محمد مهدي كبة، فائق السامرائي، عبد الجبار الجومرد، ذنون ايوب، محمد صديق شنشل، خدوري خدوري، جعفر البدر، ومسعود محمد) اعتبرت السلطات الحاكمة هذا

الفوز ذريعة لحل البرلمان وإعادة تكليف نوري السعيد بتشكيل حكومة أخرى تواصل نهج التبعية وتوجه ضربة للحركة الوطنية المتصاعدة وتنفذ المخططات الانجلو/أمريكية في المنطقة، ليس في العراق وحسب بل وفي البلدان العربية التي خاضت شعوبها مقاومة ضد أنظمتها والمشاريع الاستعمارية، وفي مقدمتها مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ومشروع الحلف التركي الباكستاني العسكري.

اصدر **نوري السعيد** عدة مراسيم وقوانين ديكتاتورية، منها مرسوم إسقاط الجنسية العراقية، ومرسوم إلغاء الجمعيات والنوادي التي بلغ مجموعها 465، وقانون المطبوعات الذي ألغى امتياز الصحف والمجلات الصادرة في العراق، وغيرها من الإجراءات الإرهابية. وقد جمدت الأحزاب الوطنية العلنية نشاطاتها في تلك الظروف منحنية للعاصفة الاستعمارية، ما عدا الحزب الشيوعي الذي تقدم بمشروع وطني أي عبر فيه عن مصالح وطنية عامة متفقة مع التطورات الدولية والمحلية لتجميع صفوف الحركة الوطنية وكسر حاجز الخوف من الإرهاب والديكتاتورية وللوقوف بوجه المشاريع الإمبريالية التي تخطط لها أداة استعمارية في المنطقة (26).

استجابت السلطات الحاكمة بطبيعتها لهذه المشاريع عاملة على تهيئة الأجواء لها داخليا بحملات اعتقال وإرهاب الحركة الوطنية والعمالية، وخارجيا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، والانضمام إلى الأحلاف العسكرية والإستراتيجية الإمبريالية في المنطقة، التي بدأت بمشروع الحلف التركي الباكستاني الذي تحول فيما بعد إلى **ميثاق بغداد**، والذي تم التوقيع رسميا عليه بين نوري السعيد عن العراق و**عدنان مندرس** عن تركيا في 1955/2/24. وكان هذا الميثاق حلفا عسكريا لإحكام الطوق الإمبريالي على بلدان العالم العربي والإسلامي بعد فشل المحاولات المتكررة لفرض معاهدات مثيلة له، ضمن مخططات السياسة البريطانية وتأسيس وسائل دفاعية فعالة لمنطقة الشرق

الأوسط والمحافظة عليها، قررتها الاستراتيجية الاستعمارية ومصالحها، خاصة بعد استثمار النفط. وقد انضمت للميثاق حكومات بريطانيا والباكستان وإيران وشاركت أمريكا، بعد اجتماعهم في بغداد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر لإقرار الميثاق والتوقيع عليه، فاضع الحلف "سياسة العراق الخارجية والداخلية إلى سياسة المستعمرين الإنجليز، والإلغاء الكاذب لمعاهدة 1930 لم يأت إلا بعد ضمان ربط العراق بمعاهدة جديدة أخرى مع بريطانيا، معاهدة تبقي في الجوهر نفس العلاقات الرجعية القائمة على أساس ضمان مصالح الاحتكارات النفطية وفتح الباب أمام أعداد أخرى من الشركات الاحتكارية لنهب ثروات البلاد وقمع مقاومة الشعب بالقوة" (27).

كانت فترة ما بعد ميثاق بغداد تستند إلى هذه الأسس، ارتهان السياسة العراقية بالإستراتيجية الإمبريالية في المنطقة، وارتباط الاقتصاد العراقي بخدمة المصالح البريطانية وتسليط سيف القمع والإرهاب على رأس الحركة الوطنية والعمالية والجماهيرية الشعبية، وقد وضعت هذه الأسس قاعدة عزلة النظام داخليا وعربيا ودوليا.

وسط هذه الأوضاع عزز الحزب الشيوعي وحدته التنظيمية والفكرية ودوره الجماهيري، معلنا ذلك في بيان له في 17/6/1956. حيث اختط الحزب بقيادة (سلام عادل) سكرتير اللجنة المركزية الجديد منهجا جماهيريا في العمل السياسي وأسلوبا تنظيميا موسعا.. وقد تتوج هذا النهج بعقد الكونغرس (المجلس) الثاني في أيلول/سبتمبر 1956، تحت شعار "في سبيل تحررنا الوطني والقومي، طريق النصر، هو طريق اتحاد كل القوى الوطنية"، مجددا فيه العزم على أن يلعب دوره في معركة تحرير الشعب من نير الاستعمار وعملائه، وأنه ليس وحيدا في هذا الميدان المشرف بل انه يناضل جنبا إلى جنب مع قوى وطنية زاخرة أيضا، تملك إمكانيات نضال جديدة. وان آفاق المستقبل القريب مفعمة بالأمل، وأمام القوى الوطنية أن تعالج الموقف بيقظة تامة وبروح

وثيقة مقدمة. وقد تضمن تقرير السكرتير العام للحزب المقدم إلى الكونغرس، الخطوط العامة لأسس قيام وحدة القوى الوطنية مع تشخيص المهمة العاجلة: قيام حكومة وطنية تضع حدا لعزلة العراق عربيا وتطور التضامن الكفاحي بين الشعوب العربية، وعالج القضية الكردية وأهمية وحدة كفاح العرب والأكراد، وصاغ شعار (الحكم الذاتي لكردستان العراق) إلى جانب معالجته لقضايا أخرى (28).

في خريف 1956 أقدمت حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على العدوان على دولة مصر، بعد تأميمها لقناة السويس، واستهدف العدوان كما قال الرئيس جمال عبد الناصر تدمير مصر تدميرا كاملا وشاملا، بالحد من كفاح الشعوب العربية المناضلة ضد السياسة الاستعمارية ومن أجل سيادتها واستقلالها الوطني (29).

هبت الشعوب العربية ضد العدوان الاستعماري، وتساعد التضامن الأممي، الذي دعم المقاومة المصرية مجبرا المعتدين على الانسحاب وإيقاف العدوان ورغم التناقض الصارخ في موقف الحكومة العراقية وخاصة نوري السعيد، رئيس الحكومة، وعضو حلف بغداد، إلا أن الشعب العراقي قد أعلن انتفاضه، التي اشتركت فيها الأحزاب السياسية، لتأييد نضال الشعب المصري وفضح سياسات الحكومات العربية المتواطئة وخاصة حكومة نوري السعيد. ولم تتأخر السلطات العراقية عن إعداد نفسها لهذا الأمر، معلنة الأحكام العرفية، وحل البرلمان واعتقال أعداد كبيرة من السياسيين والمتظاهرين، وزج الجيش إلى جانب الشرطة في قمع الشعب، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين والتتكيل بهم، خاصة في مدن بغداد والنجف والحي والموصل والناصرية (30).

كانت هذه الانتفاضة الشعبية الواسعة محطة نضالية ثمينة في تاريخ العراق السياسي. حيث أعطت بزخمها الشعبي، ومشاركة قطاعات اجتماعية مختلفة فيها، وقمع السلطات الدموي لها، أعطت دروسا غنية للحركة الوطنية والنضال

الجماهيري، معلنة تبدل النضال التحرري من شكله السلمي إلى العنفي، سياسيا وجماهيريا، ومبينة نواقص وسلبيات العمل السياسي غير المواكب لطبيعة المرحلة ومقتضيات الظروف الراهنة له، والصراعات الإقليمية والدولية المستجدة.

في نفس الوقت تصاعدت مخططات الإمبرياليين الإنجليز والأمريكان ومؤامراتهم ضد نضال حركة التحرر الوطني العربية التي كان حكم الرئيس **جمال عبد الناصر** مركزا لها، وتبين دراسة الصراعات والتناقضات بين الإمبرياليين ومشاريعهم في المنطقة ارتداء النظام في العراق في أحابيل مصالح الدول الإمبريالية واحتكاراتها الساعية إلى الهيمنة والاستغلال الكامل لخيرات الشعوب العربية، وتثير طبيعة العلاقات السياسية السائدة إلى المنازعات والمنافسات بين الحكام العرب والعوائل الحاكمة وتأثيرها على اتجاهات السياسة العراقية ومصالحها المحلية والإقليمية، كما يتوضح دور بريطانيا وأمريكا في معارضة أي توجه وطني قومي ديمقراطي يوحد بين الشعوب العربية ويساعد على استقلالها وسيادتها الوطنية. لعل المشاريع العديدة التي طرحت حول الوحدة والاتحاد وجامعة الدول والمواقف فيها تكشف الأدوار المعرقة لها، والعاملة في استمرار حالة التمزق والتشردم، وتكريس إيجاد كيان "إسرائيل" في المنطقة (31).

لقد كان ارتباط الحكم في سياسته الخارجية مع السياسة البريطانية ومصالحها، وصراع القوى الكبرى مؤشرا على ضعف الحكم وعدم قدرته على المواصلة ضمن الظروف القائمة، وعكست معالجته للأوضاع الداخلية ذلك، وبالمقابل تفاعلت عوامل داخلية وخارجية لإنضاج مشروع الحركة الوطنية في تغيير الوضع، وإعلان الثورة. حيث كانت الشروط الذاتية قبل تاريخ الثورة مكتملة منذ أن نجحت القوى السياسية الوطنية في تأليف جبهة الاتحاد الوطني ربيع عام

1957، بعد مخاض عسير وطويل، وعندما تم الاتصال بوسائل مختلفة بين عناصر الجبهة ومنظمات الضباط الأحرار لغرض تفجير الثورة الوطنية (32). هيات الأحزاب السياسية جماهيرها إلى استقبال الحدث المنتظر، والمرقب وعملت بجدية إلى إنجاح هدفها، حيث كانت تقدر أن الأوضاع السائدة لا يمكن ان تدوم، وان التغيير مطلب أساسي. من بين هذه الأحزاب ناشد الحزب الشيوعي في صحافته وبيانه في 1958/6/25، الجماهير الشعبية وقواها الوطنية إلى خوض معركة الشرف التي يحاول الإمبرياليون وعملاؤهم فرضها بعد فضح مؤامراتهم ضد حركة التحرر الوطني في مصر وسوريا ولبنان والأردن والسعودية. وفي 1958/7/12، صدرت الأوامر إلى الجيش العراقي للتحرك عبر الأردن لنصرة الحكومة اللبنانية في قمع انتفاضة شعب لبنان، وكذلك وجه الحزب الشيوعي توجيهات عامة إلى كافة منظماته الحزبية ترسم المهمات المطلوبة نظرا للأوضاع السياسية المتأزمة، الداخلية والعربية ووجود احتمالات تطورها بين آونة وأخرى (33).

وبعد يومين تحققت الثورة، وانتصرت، بتضافر جهود القوات المسلحة والحركة الوطنية والدعم الاممي والعربي مضيئة انتصارا جديدا لحركة التحرر الوطني ضد الإمبريالية.

لقد قضت الثورة على الملكية وأعلنت الجمهورية، وأنهت حالة اللا استقرار السائدة، والبحث عنها من قبل الحكام والمحكومين. فقد سعى النظام خارجيا إلى الارتباط بالاستعمار البريطاني وصراعاته الدولية بحثا عن الحماية والاستمرار في الحكم، وداخليا باستخدام سياسة الترهيب والترغيب، مع الحركة الوطنية واستغلال تردد بعض قياداتها وطبيعتهم الاجتماعية لهذا الهدف.

ودلت كل الصفحات التي أرادت السلطات الحاكمة تسجيلها في كتاب التاريخ السياسي للعراق على مكانة العراق الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية إقليميا ودوليا، وسعيها الدائب لإيجاد حلول لما تضعه هذه المكانة من مهمات

والتزامات ووعيتها وقدراتها، مؤثرة ومتأثرة. ومن جهة أخرى، أعطى الشعب العراقي بانتفاضاته المتواصلة نموذجاً حياً لإرادة الشعب في الاختيار السياسي والتضحية في سبيل أهدافه بكل ما استطاع، كما اثبت الشعب وقواه الوطنية استخلاص الدروس التاريخية في تحقيق المهمة المركزية التي تحققت له في 14 تموز 1958، فاتحاً صفحة جديدة في تاريخه السياسي المعاصر!.

الهوامش:

1. ينظر بهذا الصدد:
 - غوسيف، ونعوموف/ الاتحاد السوفيتي، لمحة تاريخية موجزة/ ص 278
 - بوندارفسكي/ سياستان إزاء العالم العربي/ ص ص 172-173
 - ديمتري نعيموف/ الحرب العالمية الثانية ومصادر آسيا وأفريقيا/ ص 39
2. توما، اميل/ تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث/ ج 2/ ص 109، وكذلك شريف، عزيز/ مقالته في الثقافة الجديدة/ ع 8 - ت 2/ 1969
3. تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي/ ج 2/ ص 24.
4. الحسني، عبد الرزاق/ تاريخ الوزارات العراقية/ ج 6/ ص 161
5. - الأيوبي، علي جودة/ ذكرياته/ ص 237 (وكان وزير الخارجية آنذاك).
_ جريدة القاعدة/ تقرير فهد في الكونغرس الأول/ ع 3 - 16 آذار 1944.
- وثائق الخارجية البريطانية (و.خ.ب) F.O371,34199,1943
6. ينظر وثائق انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة - بغداد 1943 باللغتين العربية والإنجليزية، وموجودة نسخة منها في وثائق الخارجية F.O371,34199,1943
7. كتابات الرفيق فهد/ ص ص 322-323.
8. - الحسني/ المصدر السابق/ ص ص 311-312 وكذلك ج 7/ ص 23.
- حميدي، جعفر عباس/ التطورات السياسية في العراق/ ص ص 167-169. "لقد بدأت الملكية في العراق في 1921/8/23، حين نصب الأمير فيصل الهاشمي ملكاً على العراق، وقد حكم حتى 1933/9/8، خلفه ابنه غازي حتى مقتله في 1939/4/4. وكان ابنه طفلاً

صغيراً فنصب الأمير عبد الإله وصياً بعد يوم، حتى توجّ بإسم فيصل الثاني في آذار 1952، وانتهى حكمه والملكية في 14 تموز 1958".

9. للتفاصيل ينظر في

- ياغي، اسماعيل احمد/ حركة رشيد عالي الكيلاني/ بيروت 1974. ووثيقة

F.O371,27078,1941

- فجنكو وكوتولوف/ فصل العراق من تاريخ الأقطار العربية المعاصر/ ص ص 308-

309.

10. محاضر مجلس النواب/جلسة 1943/5/27.

11. كتابات الرفيق فهد/ مصدر سابق/ ص 321

12. جميل، حسين/ الحياة النيابية في العراق.../ ص 174

13. نقلاً من د. مصطفى، احمد عبد الرحيم/ الولايات المتحدة والمشرق العربي/ ص 125.

14. نقلاً من البرقاوي، احمد رفيق/ العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا/ ص 173.

15. شوكت، ناجي/ سيرة وذكريات ثمانين عاماً/ ص ص 360- 361.

16. الجادرجي، رفعت/ صورة اب - الحياة اليومية في دار السياسي كامل الجادرجي/

ص 145.

17. كنة، خليل/ العراق، امسه وغده/ ص 319.

18. - كتابات الرفيق فهد/ المصدر السابق/ ص ص 327- 354.

- حميدي/ المصدر السابق/ ص 106.

19. د. حسين، فاضل/ سقوط النظام الملكي في العراق/ ص ص 15- 16.

20. و.خ.ب لسنوات 1944—1945، ومنها الملفات F.O371

45338,45308,45295,45345

21. و.خ.ب الملف F.O 371, 45340, 45342

22. الشافعي، شهدي عطية/ تطور الحركة الوطنية المصرية../ ص 110.

23. - الحسنی/ مصدر سابق/ ج 8/ ص 185 و ص 324.

- د. خيرى، سعاد/ من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق/ ص 196.

24. د. خيرى، سعاد/ ن.م/ ص 192.

25. الحسنی/ ن.م/ ج 9/ ص 49.

26. القاعدة/ عدد أيار 1955.

27. ن.م وينظر للتفاصيل في الحسنی/ج7
28. د. خيرى، سعاد/ ن.م/ ص271.
29. الشافعي/ مصدر سابق/ ص ص 172-173.
- 30- Batatu, Hanna, The old Social Classes and Revolutionary Movement of Iraq p.p. 743 – 757. وكذلك مذكرات السفير الأميركي ص ص 341-342/ العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب/ ترجمة نجدة فتحي صفوة/ بيروت 1969.
- 31- ينظر في د.الروسان، ممدوح/ العراق وقضايا الشرق العربي القومية/ الفصل الخامس - العراق والقضية الفلسطينية.
- غولمن/ عراق نوري السعيد/ الفصل الثامن، نوري واسرائيل
- 32- كبة، إبراهيم/ هذا هو طريق 14 تموز/ ص 80.
- 33- ينظر نص البيان في وثائق الحزب الشيوعي، وخيري/ ن.م / ص 353.

أحزاب وسلطة

لم تتمتع الحياة السياسية في العراق بأسلوب حكم ديمقراطي، كما هو معلن عن النظام السياسي. إذ أن طبيعة النظام السياسي كتجسيد للنظام الاقتصادي السائد دفع بالقوى الحاكمة إلى فرض سيطرتها الكاملة على الحياة عموماً، ومنعها من النهوض والتعبير عن مصالح الجماهير الشعبية أو الفئات الاجتماعية المناوئة للاستعمار.

وقد خلت الحياة الحزبية في العراق من العمل العلني فترة منذ حلت البرجوازية العراقية حزبها، الإخاء والوطني العراقي عام 1933، وحتى عام 1946. خلال هذه الفترة نشطت منظمات علنية كجماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي ونادي المثني بن حارثة الشيباني، لكنها لم تتخذ صيغة الأحزاب أو قوة سياسية، بينما لعب ضباط الجيش دوراً في الحياة السياسية خلال هذه الفترة.

ظهرت جماعة الأهالي بعد إصدار جريدة باسم "الأهالي" تحت إشراف نخبة من المثقفين المتنورين بأفكار الإصلاح والتغيير الديمقراطي. وكان هؤلاء في إطار مجموعتين فكريتين تعرفتا على بعض، وساهمتا في العمل الثقافي والوطني باسم الجريدة، وهما: مجموعة الطلبة الذين درسوا في العراق وسورية ومنهم **حسين جميل** و**عبد القادر إسماعيل**. ومجموعة الطلبة الدارسين في خارجهما، ومنهم **عبد الفتاح إبراهيم** و**محمد حديد** و**درويش الحيدري** و**جميل توما ونوري روفائيل** وغيرهم.

صدر العدد الأول من الجريدة في 1932/1/2، وانضم إلى جماعة الأهالي بعد نشاطها أعضاء جدد من السياسيين مثل **محمد جعفر أبو التمن** و**كامل الجادرجي** و**حكمت سليمان** و**عزيز شريف**. (الذي كان قد تبرع بتكاليف طباعة الجريدة وإدارة تحريرها، كما أورد في مذكراته). وبعد أول انقلاب عسكري قاده بكر صدقي عام 1936 واشتراك عضو جماعة الأهالي **حكمت سليمان** في رئاسة

حكومة الانقلاب، تأسست جمعية الإصلاح الشعبي. وقع على طلب التأسيس كامل الجادري ويوسف عز الدين وعبد القادر إسماعيل وصادق كمونة ومكي جميل ومحمد صالح القزاز وعبد الله سالم، وانتخب الجادري سكرتيراً للجمعية والقزاز أميناً لصندوقها. ولم تستمر الجمعية طويلاً إذ سرعان ما شن بكر صدقي حملة ضدها. وفي بداية الأربعينات عادت جماعة الأهالي إلى النشاط السياسي وإصدار جريدة "صوت الأهالي" يوم 1942/9/23. ضمت الجماعة الجديدة الجادري ومحمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف، وظهر داخلها انشقاق بعد عام تقريباً قاده ممثلاً الجناح اليساري عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف.

في العمل السياسي الحزبي ظل الحزب الشيوعي العراقي سرياً ومناضلاً في سبيل أهداف الحركة الوطنية العراقية منذ إعلان تأسيسه رسمياً في 1934/3/31، بعد اجتماع عدد من الحلقات الماركسية المنتشرة في العراق آنذاك، وتشكيل الحزب باسم "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار" وإصدار بيان ناشد العمال والفلاحين والجنود والطلبة وكل المضطهدين للنضال من أجل مصالحهم ضد الاستثمار والاستعمار البريطاني وفي سبيل جبهة متحدة ضد مضطهديهم (1).

في تموز 1935 قررت اللجنة القيادية المؤلفة من عاصم فليح ومهدي هاشم وقاسم حسن وزكي خيرى ويوسف متي، تغيير اسم اللجنة إلى الحزب الشيوعي العراقي وإصدار جريدة سرية باسم "كفاح الشعب" ناطقة بلسان حاله، طبعت بالبداية 500 نسخة.

ظهر الحزب الشيوعي في ظروف احتدام النضال الوطني، فتوجه إلى تعبئة العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين لإنجاز أهداف المرحلة الوطنية في الاستقلال والسيادة الوطنية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وهذا الظهور الرسمي معلم بارز للحركة العمالية والسياسية في العراق. دافع الحزب في

ادبياته عن مصالح العمال والفلاحين والكادحين من مختلف الفئات الاجتماعية في اصعب الظروف في فترة تأسيسه، حيث ساهم في تحريك التظاهرات الجماهيرية في بغداد ومدن الفرات والناصرية والبصرة وغيرها، ونضالات العمال من اجل تحقيق قانون العمل رقم 72 لسنة 1936.

بعد عودته من الدراسة الحزبية بموسكو في كانون الثاني 1938 كرس يوسف سلمان يوسف، المعروف باسمه الحركي (فهد) كل جهوده لإعادة بناء الحزب وتطويره على أسس الماركسية اللينينية والأممية البروليتارية والنضال ضد مختلف الميول والكتل الانتهازية والإصلاحية، حسب ما درسه وتعلمه. فصدر عام 1939 "الشرارة"، جريدة مركزية، طبع العدد الأول منها بـ 90 نسخة وتساعد العدد حتى بلغ 2000 نسخة عام 1942 (2). وتعرض الحزب إلى عدد من الانشقاقات، وبعد استيلاء مجموعة منشقة على جريدة الحزب اصدر أخرى مركزية باسم "القاعدة" عام 1943. وقام فهد في تلخيص تجربته مع الانشقاقات والكتل الحزبية في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية". انتشرت منظمات الحزب في العديد من المدن والأرياف، خاصة بين تجمعات العمال والمتقنين، ونما نوعيا وكميا. فعقد كونفرنسه (مجلسه) الأول عام 1944، طرح فيه مشروع "الميثاق الوطني" الذي حدد مهام المرحلة الوطنية التحررية. وانتظم مؤتمره الوطني الأول عام 1945، الذي اقر فيه الميثاق، ليصبح برنامج الحزب النضالي، كما اقر النظام الداخلي، واضعا بذلك أسس التكوين النظري والعملية للحزب عبر الوثيقتين الأساسيتين، وهما أولى الوثائق الحزبية المقررة بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي.

حدد الميثاق الوطني استراتيجية وتكتيك الحزب الشيوعي في تلك الفترة مؤكدا على النضال من اجل السيادة الوطنية والنظام الديمقراطي والتنمية الاقتصادية وتخليص الاقتصاد من الاحتكارات العالمية وإيقاف نهب الأراضي من الفلاحين والملاكين الصغار، وإنشاء جمعيات فلاحية. كما أكد في مجال العمال على

"النضال من أجل مصالح العمال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، في سبيل تنظيمهم ونقاباتهم، من أجل سن قوانين تحمي مصالحهم، من أجل احترام وتنفيذ قانون العمل رقم 72 المعد وذيوله، في سبيل توسيع هذه الحقوق ومن أجل ضمان اجتماعي يقيهم عوز البطالة والشيخوخة، وناضل ضد تصرفات أصحاب الأعمال الكيفية واستبداد السلطات بهم". وطالب الميثاق بمواصلة النضال من أجل إنجاز القضايا الوطنية والقومية. وخاض الحزب نضالاً في سبيل توجيه وسائل النضال الوطني وجهتها الصحيحة ضد الإمبريالية والاحتلال الأجنبي وعمالهما في البلاد.

عبر برنامج الحزب بنصوصه عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين والمتقنين الثوريين والجنود والبرجوازية الصغيرة، وأكد على استرشاده بالماركسية اللينينية والأممية البروليتارية، وعلى أنه حزب الطبقة العاملة العراقية. ودافع عن مواقف الاتحاد السوفيتي وعن ضرورة إقامة التحالف والعلاقات معه (3). وهذه النصوص الأخيرة وردت بحماس تقليدي وجرت في حملات التثقيف التي خاضها الحزب داخله، ووطنيا بنقل تام أشبه بالإيمان الديني من المدارس الحزبية دون تمثيل ودراسة تطابقها مع متغيرات الواقع المحلي والحياة الغنية المحيطة بنضاله.

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية، وتتغير موازين القوى الدولية والنهوض الثوري تصاعدت في العراق المطالبة بالحياة الديمقراطية، داعية إلى إطلاق الحريات وتأسيس الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والنقابية. كتب فهد في جريدة "القاعدة" عام 1943 مؤكداً على "النضال في سبيل تطبيق الدستور العراقي واحترامه من قبل السلطات الحاكمة وإلغاء القوانين والمراسيم التي تمنع أو تحد من حق الشعب بما ضمنه له الدستور العراقي من حقوق وديمقراطية، النضال في سبيل تأليف أحزاب جماهيرية" (4).

وما أن وعد الوصي عبد الإله في خطاب العرش في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1943 ببعث الحياة الحزبية تقدمت مجموعة من الشخصيات الوطنية بطلب تأسيس "حزب الشعب" يساندها الحزب الشيوعي السري، إلا أن الطلب لم يجر (5). ولم يتوقف نشاط الحزب ودعمه لتطويع الحركة الوطنية ومشاركتها في الحياة السياسية، رغم ذلك، وظل يعمل ويشجع على إنهاض العمل السياسي العلني.

تقدمت في عام 1946 ست هيئات تأسيسية لستة أحزاب سياسية، تمثل التيارات الفكرية والاجتماعية في الحركة الوطنية وتعبر عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي تشكلت وتطورت مصالحها، خاصة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية.

بموجب كتاب وزارة الداخلية المرقم 4590 والمؤرخ في 2 نيسان 1946 أجازت حكومة توفيق السويدي، وبتوقيع وزير الداخلية **سعد صالح**، خمسة أحزاب فقط، دون إجازة حزب التحرر الوطني (6).

والأحزاب المجازة هي:

- الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي.
- حزب الشعب برئاسة عزيز شريف.
- حزب الاتحاد الوطني بزعامة عبد الفتاح إبراهيم.
- حزب الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة.
- وكذلك حزب الأحرار، الذي مثلت هيئته التأسيسية اتجاهات في البلاط والحكومة.

مثلت الأحزاب السياسية المجازة التيارين الفكرين الإصلاحيين، الديمقراطي والقومي. حيث مثلت الأحزاب الثلاثة الأولى (الوطني الديمقراطي، الشعب، الاتحاد الوطني) التيار الأول، بينما مثل الحزبان الآخران التيار الثاني. فقد عبرت هذه الأحزاب عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية، وانعكست في

برامجها وتركيبها التناقضات الطبقية السائدة في العراق، معبرة عنها في أساليب نضالها ووسائل ممارستها.

تفرعت الأحزاب الثلاثة الأولى من جماعة الأهالي، وترجمها أركانها، حيث كان الجادرجي وشريف وفتاح من زعماء الجماعة قبل الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن عدم قدرة البرجوازية الوطنية، خاصة التي اهتمت بالمشاريع الصناعية منها، على توحيد قدراتها السياسية والاقتصادية من جهة، وانسلاخ أقسام منها، البيروقراطية والكومبرادورية، وابتعاد هذه الأقسام عن الدفاع عن المصالح الوطنية بارتباطها بالمصالح الإمبريالية، أدى إلى عدم إمكانية وجود حزب موحد قوي للبرجوازية الوطنية في العراق، كما هو الحال مع حزب الوفد في مصر مثلاً.

غلب على **الحزب الوطني الديمقراطي** الذي قاده **كامل الجادرجي** طابع التعبير عن مصالح البرجوازية الوطنية عامة، وتميّز في بداياته بتحالف عريض من تياراتها، خاصة المساومة مع مصالح الإمبريالية ولعب زعيمه دوراً في توجهاته وتطوراتها، والتيارات الواسعة التي انضوت تحته، والتي تفجرت بانشقاقات يمينية ويسارية، كما أثرت عوامل دينية وقبلية على تركيبته السياسية (7).

تشكلت هيئته الرئاسية من كامل الجادرجي، محمد حديد، حسين جميل، عبد الكريم الأزري، يوسف الحاج الياس، عبد الوهاب مرجان، عبود الشالجي وصادق كمونة. وقد لف الحزب حوله أوساطاً عريضة من فئات اجتماعية مختلفة، من البرجوازية الوطنية والصغيرة وعدد من الإقطاعيين والفئات المدينة الوسطى من المثقفين والطلبة. وتوزعت فروع له في المدن الكبيرة. ذكر الجادرجي في مذكراته (ص92) إن الهيئة الإدارية للحزب تكونت من سبعة أسماء فازوا بعدد الأصوات، حيث حصل هو على 760 صوتاً وحسين جميل على 750 صوتاً ومحمد حديد على 739 صوتاً وصادق كمونة على 733

صوتا وعبد الكريم الازري 697 صوتا وعبود الشالجي على 525 صوتا وفاز زكي عبد الوهاب على عبد الوهاب مرجان بالأصوات فاستقال الأخير منه ولم يرشح يوسف الحاج الياس لسكنه خارج بغداد ولتحديد عدد الأعضاء بسبعة. وأصدر جريدة الأهالي ناطقة باسمه.

طرح في برنامجه فكرة الإصلاح العام في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأكد على ضرورة تحقيق حياة ديمقراطية برلمانية وزيادة الإنتاج وتوزيعه وتقليل الفوارق الاقتصادية. واعتبر الكتاب البرجوازيون والسفارة البريطانية برنامجه اشتراكيا إصلاحيا وإلى يسار حزب الاستقلال (8). وسعى الحزب إلى السيطرة على النقابات العمالية ولم يعمل على تنشيطها. واشترك في حكومة نوري السعيد - تشرين الثاني/نوفمبر 1946 - وفي برلمان 1947 وجمد نشاطه السياسي بعد وثبة كانون الثاني/يناير 1948، إلا أنه أعاده فيما بعد ذلك. ولا يختلف حزب الشعب عن حزب الاتحاد الوطني في التركيب الاجتماعي والبرامج السياسية، فكلاهما تمتعا بنفوذ في أوساط المثقفين والطلبة وصغار التجار والحرفيين. وعبرا عن طموح وآمال البرجوازية الصغيرة المدنية. ولعب زعيما الحزبين دورا في الفعالية السياسية والتنظيمية لحزبيهما. وهما من قيادة "جماعة الأهالي"، إلا أنهما انسحبا منها لخلاف مع الجادرجي وجماعته في أساليب النضال والعمل السياسي والفكري.

عقد حزب الاتحاد الوطني مؤتمره الأول في 29 نيسان 1946، وافر مبدأ القيادة الجماعية، وانتخب عبد الفتاح إبراهيم رئيسا للجنة السياسية للحزب، التي عمل فيها ناظم الزهاوي وناصر الكيلاني وعبد الله مسعود وموسى الشيخ راضي ومحمد صالح بحر العلوم، وفي مؤتمره الثاني في آذار 1947، أكد إبراهيم على وحدة الحركة الديمقراطية. وكانت جريدة "الرأي العام" لصاحبها محمد مهدي الجواهري لسان حال الحزب إلى استقالة الجواهري من الحزب. وأصدر

الحزب جريدة "السياسة" ثم "صوت السياسة" بعد تعطيلها، برئاسة تحرير ناظم الزهاوي، ومدير تحرير موسى الشيخ راضي.

دعا حزب الاتحاد الوطني في مناهجه إلى تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوسيع مجالات الحريات الديمقراطية وتحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة وواجباتها من غير تمييز في القومية والدين والمذهب، والعناية بشؤون العمال وتشجيعهم على الانتظام في النقابات، وحماية حقوقهم وجعل العلاقات بينهم وبين أصحاب العمل على أساس اتحاد وطني للنقابات، وحيًا عيد الطبقة العاملة في الأول من أيار/ مايو (9).

أما حزب الشعب فقد طرح شعارا "في سبيل حزب ديمقراطي واحد وجبهة وطنية موحدة من أجل تحقيق الاستقلال التام والأخوة الحقيقية بين جميع القوميات العراقية والتضامن مع البلاد العربية في كفاحها الوطني والجهاد لتخليص فلسطين من الاستعمار والصهيونية". وأصدر جريدة الوطن معبرة عنه.

عقد حزب الشعب مؤتمره الأول في 26 نيسان 1946، انتخب فيه عزيز شريف رئيسا للجنة المركزية المكونة من: توفيق منير، عبد الأمير أبو تراب، محمد عبد الوهاب هندي، وديع طليا، خليل المهدي وعبد الوهاب الماشطة، وعمل معه عبد الرحيم شريف وعبد الملك عبد اللطيف نوري وكمال عمر نظمي وعباس بلال وحسين الشطري، (حسب مذكرات الجادرجي) وشهد الحزب صراعا فكريا وسياسيا، تمكن فيه جناح زعيمه من الاستحواذ على إرادته، وإعلان ضرورة الاسترشاد بالماركسية وتمثيل الحزب للطبقة العاملة. ودعا الحزب في جريدته "الوطن" إلى النضال من أجل حقوق العمال وتوسيعها، والحق في تشكيل النقابات. وأشار في المادة السابعة من مناهجه إلى ذلك مؤكدا على تسهيل قيام النقابات بواجباتها في تنظيم العمال وتفهمهم حقوقهم

ومساعدتهم على نيلها وإيجاد التشريع الضامن لحياة العمال وتأسيس لجان تفتيش من العمال لمراقبة تطبيق تلك القوانين(10).

حاول حزب الشعب والاتحاد الوطني التوحيد على أساس وحدة الحركة الديمقراطية في البلاد، وتقارب برامجهما وشعاراتهما، وكانا قد طرحا فكرة التوحيد أكثر من مرة بينهما، إلا انهما لم يصلا إلى اتفاق كامل، حتى ألغت السلطات إجازتهما في 29 أيلول/ سبتمبر 1947 بتهمة الخروج عن أهداف تشكيلهما والحث على الثورة. وقد نسب عبد الفتاح إبراهيم تبعة ذلك إلى الجادرجي وجماعته بأنهم شاركوا الحكم في اتهام الحزبين بالشيوعية (11). وتوزعت أغلبية كوادر وأعضاء الحزبين بين الانضمام، خاصة الماركسيين منهم، إلى الحزب الشيوعي السري أو ترك العمل السياسي.

مثل حزب الاستقلال مصالح البرجوازية وصغار الإقطاع والملاكين، وضم في قيادته نشطاء نادي المثني وحركة رشيد عالي الكيلاني العسكرية عام 1941، خاصة العناصر المعادية للإنجليز، فضمت هيئته المؤسسة كلا من: محمد مهدي كبة، داود السعدي، خليل كنه، إسماعيل غانم، فاضل معله، علي القزويني، عبد المحسن الدوري، رزوق شماس وعبد الرزاق الظاهر. وقاد نشاطه إضافة إلى كبة، فائق السامرائي وصديق شنشل، وعبر الحزب في منهاجه عن الجناح القومي العربي في الحركة الوطنية العراقية. وأصدر جريدته المركزية لواء الاستقلال.

تعرض الحزب للانقسام وبروز تيارات موالية للحكم ومعارضة للتحالفات الوطنية، واشترك في لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين وساهم في وزارة محمد الصدر عام 1948، بشخص رئيسه محمد مهدي كبة. وقد توسع عدد المنتسبين للحزب أوائل تأسيسه إلا انه اضمحل تدريجيا نتيجة للصراعات الداخلية وتفضيل عدد من كوادره للمناصب الحكومية على العمل السياسي(12).

أكد الحزب في نظامه الأساسي على تعزيز كيان العراق السياسي باستكمال سيادته وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية والعناية بالبلاد العربية كافة واتحادها في دول الجامعة العربية وأولى القضية الفلسطينية اهتماماً، وسعى إلى توطيد الحياة الدستورية الصحيحة وإجراء إصلاحات عامة في مختلف النواحي. كما دعا إلى رفع مستوى معيشة العمال بتعيين حد أدنى للأجور وإيجاد العمل لهم وتأسيس نقابات العمال وفق رقابة الدولة (13).

وضم حزب الأحرار الإقطاعيين وكبار البرجوازيين البيروقراطيين والليبراليين وشيوخ العشائر وعبر عن مصالحهم، المتوافقة مع مصالح البلاط وأسياده. وبالرغم من قلة عدد أعضائه إلا أنه كان يتمتع بنفوذ في الأوساط البرلمانية وفي الريف. وكانت فكرة تأسيسه تعود إلى الوصي وتكليف نوري السعيد به، إلا أن طلب الإجازة له حمل أسماء: داخل الشعلان، عبد العزيز السنوي، نوري الأورفلي، عبد القادر باش أعيان، محمد فخري الجميل، حسين النقيب، كامل الخضيرى وعباس السيد سلمان. ودعا الحزب إلى إصلاحات محدودة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن وضع أعضائه الطبقي وعلاقة معظم قاداته مع الاستعمار البريطاني له تأثيره في ذلك (14).

انضم إلى الحزب توفيق السويدي وسعد صالح وآخرون من حكومة السويدي بعد خروجهم من الوزارة مما عزز من مكانته سياسياً، لما تمتع بعضهم به من سمعة وطنية واهتمامات شعبية خلاف الأكثرية من قاداته، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً خاصة عند خروج السويدي ومرض سعد صالح. واشترك الحزب في وزارة نوري السعيد التاسعة وفي لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين، وجمد نشاطه بالاتفاق مع الحزب الوطني الديمقراطي بعد وثبة كانون الثاني 1948، ولم يعد إلى الميدان السياسي بعدئذ. وأصدر جريدة له باسم صوت الأحرار. وقد وصفه الجادرجي في مذكراته بالحزب المصنع، عديم الأهمية في الكفاح السياسي إلا بمقدار ما تشجعه السلطات.

وبالرغم من عدم إجازة حزب التحرر الوطني إلا أن الهيئة التأسيسية له استفادت من الفترة القانونية المسموح بها للنشاط السياسي وبدعم الحزب الشيوعي السري في نشر برنامجه والاتصال بالأحزاب السياسية والقيام بنشاطات علنية ملموسة من أشكال الكفاح السياسي، ومنها قيادته لتظاهرة 28 حزيران/ يونيو 1946 التضامنية مع الشعب الفلسطيني.

وعبر برنامج حزب التحرر الوطني عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود وأوساط البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى، كما سجل، وسعى إلى تجميع طاقات الشعب الوطنية للنضال الوطني وتحقيق أهداف الشعب الوطنية والقومية الملحة في تلك الفترة (15). (وضمنت هيئته المؤسسة: حسين محمد الشيببي، المحامي سالم عبيد النعمان، المحامي محمد حسين ابو العيس، المحامي محمد صالح السعيد).

كما وسع الحزب الشيوعي السري من نشاطاته المنوعة، السرية والعلنية في مختلف المجالات مستخدماً كل الوسائل الممكنة والمتاحة من أشكال الكفاح الوطني. مولياً أهمية للنشر والأعلام والكفاح الفكري، فأسس دار الحكمة للطباعة والنشر، وأصدر كراريس تثقيفية من تأليف قادته، فهد وحسين الشيببي، مثل: مستلزمات كفاحنا الوطني، البطالة أسبابها وعلاجها، الوحدة العربية والاتحاد العربي، الجبهة الوطنية الموحدة طريقنا وواجبنا التاريخي، الاستقلال والسيادة الوطنية وغيرها. وأصدر الحزب إضافة إلى لسان حاله المركزية "القاعدة" السرية، صحفاً علنية كالأساس والعصبة والهادي، ورقد مثقفوه الصحف الوطنية الأخرى بمساهماتهم الكتابية أو العمل الصحفي فيها.

أسس الحزب "عصبة مكافحة الصهيونية" عام 1945، رداً على النشاط الصهيوني في العراق والمنطقة ومؤامرات الاستعمار وعملائه الحكام العرب على الشعب الفلسطيني. (وضمنت الهيئة المؤسسة تسعة أعضاء، من بينهم: يوسف هارون زلخا، رئيساً، سليم منشي، نسيم حسيقل يهودا، مسرور صالح

قطان، ابراهيم ناجي وآخرون، واصلت صحيفة باسم "العصبة" ترأس تحريرها المحامي محمد حسين أبو العيس).

كانت الحركة الصهيونية قد نشطت ونشرت أخبارها في العراق منذ بدايات القرن العشرين، مستغلة الأحداث التي جرت في العراق، خاصة تلك الأحداث التي وقعت لليهود، كـ "الفرهود" عام 1941، والتي كانت بتشجيع واضح من المستعمرين، عبر جمعيات صهيونية مثل، جمعية "تنوعة" التي تأسست عام 1943 للنشاط الصهيوني ودفع الشباب اليهودي للهجرة إلى فلسطين، بدعم من عناصر من الجنود البولنديين الصهيونيين الموجودين ضمن الجيش البريطاني في العراق. وكانت الحركة الوطنية مدركة إن النضال ضد الصهيونية لا يتجزأ عن النضال ضد الإمبريالية، خاصة بعد أن أدركت أن خطر الحركة الصهيونية ليس على فلسطين وحسب بل وعلى المنطقة العربية والسلام العالمي.

وقف الحزب الشيوعي منذ تأسيسه "موقفاً مبدئياً واضحاً وصريحاً ضد الصهيونية، واحتلت القضية الفلسطينية مجالا كبيرا ومهما في نشاطاته" (16). وفضح فهد جواهر الصهيونية كحركة عنصرية في عدد من المقالات. وعزت منظمة عصبة مكافحة الصهيونية وصحيفتها "العصبة" ومنشوراتها الأخرى الحركة الصهيونية والاستعمار والحكومات العربية المتخاذلة وخاضت نضالات يومية لتحقيق برنامجها الذي حظي بتأييد الحركة الوطنية العراقية والعربية والصحافة التقدمية، غير أن السلطات الحاكمة خشيتها فأذرتها وأغلقت صحيفتها في 6 حزيران 1946، ومن ثم سحبت إجازتها في 29 من الشهر نفسه (17).

ودأبت الصحافة الوطنية على مقاومة الفاشية والدعوة إلى جبهة وطنية متحدة ضدها وفي سبيل الخبز والحريات، وخاصة صحافة الحزب الشيوعي، في تعزيز جبهة الشعوب الديمقراطية والإشادة بنضالات الاتحاد السوفيتي ضد الغزو النازي.

لعب فهد دورا بارزا، إلى جانب الصحافة، في تعرية مروجي أفكار وأساليب النازية في العراق والدعوة إلى إلغاء القوانين التي صدرت تحت شعارات "مكافحة الشيوعية".

وتوسع عمل منظمة الحزب في شمال العراق - كردستان مساندا نضال الشعب الكردي وحقوقه المشروعة، موضحا الأسس الصحيحة لنضاله وأهدافه. ونشر صحيفة آزادي (الحرية) باللغة الكردية، ناطقة باسم فرع الحزب، دعت في عددها الأول إلى النضال من أجل "أحزاب وجمعيات ديمقراطية لتنظيم الشعب الكردي وتهيبته وتمكينه من استعمال حقه في تقرير مصيره ولكي يكون اتحاده مع العرب في العراق اتحادا اختياريا مبنيا على المساواة في جميع الحقوق" (18).

وسعت القومية الكردية إلى تشكيل حزب قومي كردي في العراق. ففي 16 آب/ أغسطس 1946، عقد الحزب الديمقراطي الكردي مؤتمره التأسيسي سرا، معبرا عن مصالح الإقطاع والبرجوازية القومية الكبيرة. فضم في صفوفه الفئات المتنورة منهما، من المثقفين ورؤساء العشائر والإقطاعيين والأغوات. وأعلن في ميثاقه الوطني معارضته للانفصال ودعا إلى نظام اتحادي في العراق أساسه الأخوة العربية الكردية ونادى إلى الكفاح المشترك بين الشعبين العربي والكردي ضد الاستعمار والرجعية والحكم الموالي لهما. كما أكد ميثاقه على الإصلاح العام في شتى المجالات وتنمية اللغة الكردية وآدابها ونشر الثقافة في كردستان وجعل اللغة الكردية رسمية في المدارس والدوائر (19). (في المؤتمر التأسيسي ضمت قيادته اضافة الى الملا مصطفى البارزاني مؤسس ورئيس الحزب، شخصيات كردية من بينهم: الشيخ لطيف الشيخ محمود، كاكه زياد اغا، حمزة عبد الله، مير حاج احمد، جعفر محمد كريم، علي عبد الله، صالح اليوسفي، عبد الكريم توفيق، رشيد عبد القادر، طه محي الدين معروف، وفي المؤتمر الثاني للحزب ضمت قيادته ابراهيم احمد، نوري شاويس، جليل

هوشييار، عمر مصطفى، بكر اسماعيل، احمد امين مصطفى. وفي المؤتمر الثالث - عام 1953- ضم الى القيادة ايضا جلال الطالباني، وتسمية الحزب بالحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق)

كان عام 1946 عام الأحزاب السياسية العلنية والسرية في العراق، حقق فيه الشعب مكاسب سياسية في التعبير عن حقه السياسي، وحرية نشر الرأي والانتماء، وطرحت برامج الأحزاب السياسية والمنظمات العلنية والسرية وبتياراتها المختلفة تفهما يكاد أن يكون مشتركا عاما بين ستراتييج الحركة الثورية في البلاد، وتحديد العدو الرئيسي، المتمثل في الاستعمارين البريطاني، والأمريكي الذي بدأ التغلغل في دوائر الدولة المركزية، وأذئاب الاستعمار المتنفيين في الحكم والمنفذين لسياسته الاستعمارية، من العناصر الرجعية والمرتبطة مصيريا به. وعكست البرامج طبيعة التركيب السياسي للمجتمع العراقي، وتشكيلاته الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هذه الأحزاب ظلت مراوغة في مكانها، ولم تسع إلى تطبيق برامجها وإستراتيجيتها، وغلب عليها التردد في المساهمة الفعالة والنضال العملي في اشتعال فترات الأزمات معبرة عن طبيعتها الطبقية واتجاهات قياداتها والانفصام بين المناهج والممارسات.

وحسب إشارات السفير الأمريكي في بغداد، ووثائق الخارجية البريطانية المعتمدة على رسائل السفير البريطاني وأركان السفارة في بغداد أيضا، كانت الأحزاب السياسية تنشط في مناسبات معينة، وترد على إجراءات الحكم أو خطواته المرتبطة بمصالح المستعمرين وأهدافهم بالعراق وبالمناطق المحيطة به، كالمعاهدات والأحلاف أو القوانين والمراسيم التعسفية، القامعة لتطلعات الرأي العام العراقي خاصة. وكان من ابرز الأحزاب، الحزب الشيوعي، الذي كان يعمل سريا، في الخفاء وينشط في ممارسة أساليب كفاحية متعددة، وفي تكوين منظمات جماهيرية، نقابات عمالية، جمعيات أصدقاء الفلاحين، اتحاد الطلبة، جمعيات مهنية لأصحاب الصنائع والحرف الأخرى، لزوج كافة الطاقات

الشعبية في زخم العملية الثورية، وكان قد نجح في إنشاء العديد منها، ووضع تقاليد عمل لها، وإضفاء الطابع السياسي الوطني المعادي للاستعمار على نشاطاتها، مثلما هو الحال في نشاطات الحركة الوطنية العراقية أيضا.

حاولت السلطات الحاكمة احتواء الحركة الشعبية، من جهتها، بالجوء إلى تشكيل أحزاب سياسية يتوزعها أركان الحكم، خاصة بعد تجميد الأحزاب السياسية العلنية لنشاطاتها، أو غلقها من قبل السلطات الحاكمة نفسها بقرارات وقوانين جائرة عرفت بها. فأسس نوري السعيد حزب "الاتحاد الدستوري" عام 1949، وصالح جبر حزب "الأمة الاشتراكي" عام 1951، والحزبان امتدادان لأحزابهما السابقة، أي أحزاب الحكومة، ويمثلان مصالح الرجعية الحاكمة بشكل تقليدي صارخ لا تغيير فيه. الأول عبّر عن مصالح الأرسقراطية العسكرية والمدنية، والثاني عبّر عن مصالح الإقطاعيين ورؤساء العشائر المتنفيين والمرتبطين برأس الهرم الحاكم بوشائج مختلفة، وغلب عليهما الطابع الطائفي الديني، إضافة إلى الطبيعة الطبقية لكل منهما، حيث انتسب الرجعيون السنة إلى حزب نوري السعيد، بينما انضم الشيعة إلى حزب صالح جبر، بوجه عام، رغم محاولات كل منهما ومناوراتهما لإضفاء طابع عراقي عام على حزبه بإدراج وتعيين أشخاص من الطائفة الأخرى في اللجنة القيادية. وقد عرض صالح جبر برنامج حزبه على السفير البريطاني في بغداد، وأطلعته على مواضيعه قبل انعقاد مؤتمر الحزب، ولا يختلف نوري السعيد عنه إلا في الدهاء السياسي (20).

ردت الحركة الوطنية على هجوم الرجعية المتنفة باستعادة نشاطاتها وتعزيز مكانتها الحزبية. فعاد الحزب الوطني الديمقراطي إلى العمل السياسي العلني بزعامة كامل الجادرجي ومساعديه محمد حديد وحسين جميل عام 1950. وتوسع نشاط الحركة العمالية والشعبية عموما، وصمد الحزب الشيوعي بوجه التصفيات الدموية لقيادته وكوادره البارزة، وتمكن من استعادة مركزيته

وفعاليات قياداته الجديدة. كما عاد حزب الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبه ونائبه فائق السامرائي إلى العمل السياسي أيضا. وظهرت منظمات جديدة علنية في الساحة السياسية كمنظمة أنصار السلام بالعراق، وحزب الجبهة الشعبية المتحدة، وتنظيمات سرية، قومية وطائفية دينية، كحزب البعث العربي الاشتراكي - فرع العراق، وجماعات الأخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي وحزب الدعوة الإسلامية وغيرها من الجماعات التي ترتبط بأسماء علماء أو رجال دين.

في تموز/ يوليو 1950 وبمبادرة من نشطاء الحزب الشيوعي تشكلت لجنة تحضيرية لمنظمة أنصار السلام بالعراق، ترأسها الشاعر محمد مهدي الجواهري، وضمت إلى جانبه عناصر يسارية من مختلف الأحزاب السياسية التي سحبت إجازاتها أو التي أعادت نشاطاتها، وتكونت لها قاعدة شعبية واسعة من أعضاء الأحزاب والشيوعيين وأصدقائهم في مدن عدة أخرى غير العاصمة بغداد، وجمعت خمسين ألف توقيع على بيان استكهولم الذي أصدره مجلس السلم العالمي ضد إنتاج واستخدام الأسلحة الذرية وفي سبيل توقيع معاهدة سلام بين الدول الخمس الكبرى، أعضاء مجلس أمن الأمم المتحدة (21).

ساهمت منظمة أنصار السلام في العمل السياسي الوطني عن طريق إصدار بيانات ومذكرات احتجاج لدى السلطات والصحافة. كما اشتركت في الدعوة إلى الحريات العامة والإصلاحات الدستورية ومعاملة السجناء معاملة إنسانية وفق الاتفاقيات الدولية، ومساندة إضرابات العمال وحقوقهم، وقد تعرضت مثل الأحزاب السياسية إلى سياسة القمع الحكومية (22)، ولم تحصل على إجازة العمل العلني إلا بعد ثورة 14 تموز / يوليو 1958.

أعلن في 1951/3/23 عن تشكيل حزب "الجبهة الشعبية المتحدة"، وحصل على إجازة العمل في 1951/5/26، بعد انسحاب ممثلي الحزب الوطني الديمقراطي اثر اعتراض وزارة الداخلية على فقرة في الطلب تشير إلى أن

الحزب هو جبهة سياسية تضم أحزابا وهيئات وأفرادا واتفقت الهيئات القيادية للجبهة الشعبية المتحدة والوطني الديمقراطي على توحيد مساعيها في الحقل السياسي الوطني.

ضم الحزب ممثلي الأحزاب العلنية التي جمدت نشاطها أو ألغيت، من السياسيين التقليديين والنواب والوزراء السابقين والإقطاعيين، ولم يجمع بينهم سوى المعارضة السياسية إلى السلطة الحاكمة والعمل على تغيير نهجها، وامتازت جريدة الحزب "صوت المبدأ" بمواقف معارضة مشددة. وفي المؤتمر العام للحزب الذي عقد في 1951/11/30 أنتخب طه الهاشمي رئيسا للجنة العليا للحزب ومحمد رضا الشبيبي رئيسا للجنة السياسية، وضمت اللجنة القيادية صادق البصام، مزاحم الباجي، نصرت الفارسي، عبد الرزاق الظاهر، محمود الدرة، عبد الرحمن الجليلي وعبد الجبار الجومرد. وحلّ الحزب مع بقية الأحزاب على يد وزارة نور الدين محمود، التي قمعت انتفاضة تشرين الثاني/نوفمبر 1952، وأوقفت صحيفته "الجبهة الشعبية" في 1952/11/24، ولكنه أعاد نشاطه عام 1953 والجريدة حتى 1954/8/21 (23).

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد تأسس بسوريا رسميا في 1947/4/7، بينما أشير في ادبياته إلى انه حركة قومية تشكلت في الأربعينات من هذا القرن لرفع رسالة الأمة العربية الخالدة ضد الاحتلال والتجزئة والتخلف ورفع شعاره: أمة عربية واحدة / ذات رسالة خالدة. وأهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية. وسجل بيانه التأسيسي أن هدفه: "تمثل الروح العربية ضد الشيوعية الدولية، تمثل القومية العربية التامة... تمثل رسالة العروبة ضد حرفة السياسة...". وعرض مؤسس الحزب ميشيل عفلق أفكار الحزب الأساسية في سلسلة من المقالات، جمعت بكتاب باسم "في سبيل البعث" وشن فيها هجوما على الشيوعية والأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، واصطدم الحزب منذ نشأته "بالقوى السياسية والتيارات اللاقومية" و"الأفكار والتيارات الإقليمية".

ورأى جلال السيد، أحد المؤسسين للحزب مع ميشيل علق بان الحزب حصل على "أمجاده من مقاومته للشيوعيين وتصديه لهم"، بينما تشير وثائق للحزب إلى نضال الحزب ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي، وأنه حزب شعبي عربي اشتراكي (24).

انتشر حزب البعث بالعراق عن طريق الطلبة العرب، لاسيما السوريين، الدارسين في مؤسسات بغداد التعليمية. وفي بداية الخمسينات توسع خارج بغداد عن طريق الطلبة أيضا، الذين بدأوا يكسبون العمال والفلاحين والموظفين إلى صفوف الحزب. وكانت صيغة العمل الحزبي منذ 1951 على شكل خلايا صغيرة، عنقودية الصلات، وفي عام 1952 ترقى الحزب بالعراق إلى موقع شعبة حزبية تتصل في القيادة القطرية بسوريا وفي عام 1954 أصبح فرعاً حزبياً، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1955 عقد مؤتمره القطري الأول ووضع أسس عمله الحزبي اللاحق بشكل سري بالعراق (25). وأصدر البعثيون في العراق جريدتهم السرية "العربي الجديد" وبعدها لتحديد هويتهم اصدروا "الاشتراكي".

لم يمتلك الحزب نظرية واضحة، رغم تمثله النزعة القومية، والصياغات العاطفية الإنشائية، وقاعدته اعتمدت على الطلبة من خريجي المعاهد والكليات أساساً، واستفاد في بدايات توسعه من انشقاق الحزب الشيوعي العراقي واعتقال كوادره باتجاه انتساب أعداد من قاعدته الحزبية أو من العمال وابرار مساندته المطالب الشعبية (26)، كما نشط مع أحزاب الحركة الوطنية العراقية الأخرى في العمل السياسي، بل وتعاون مع الحزب الشيوعي السري في مجالات مختلفة سرية وعلنية رغم منهجه ومواقف مؤسسيه. ومن ابرز مؤسسيه العراقيين الذين عينوا أو انتخبوا إلى قياداته الأولى: فؤاد الركابي، فخري ياسين قدوري، شمس الدين كاظم، جعفر قاسم حمودي، جاسم محمد حمزة، تحسين معة، علي صالح

السعدي، عبد الله عبد الجبار الركابي، كريم شنتاف، محمد سعيد الأسود، فيصل حبيب الخيزران، سعدون حمادي، عبد الوهاب كريم.

استغلت السلطات الحاكمة الدين وبعض رجاله سلاحاً ضد الحركة الوطنية والشيوعية خاصة، ووظفتها لخدمة مصالحها وأهدافها، وقمعت باسمهما ونكلت بالحركة الوطنية. كما أنها قدمت تسهيلات كثيرة إلى النشاطات الدينية المختلفة والفعاليات اليومية. ولم تبرز في تلك الفترة قوى دينية حزبية مؤثرة في ساحة العمل السياسي الوطني العلني، ولكن هذا لا يعني عدم تشكل أحزاب أو جمعيات دينية لها برامجها وتحركاتها السياسية بغطاء ديني عام. إذ تشكلت حينها نواتات تنظيمات دينية ذات طابع طائفي وقامت بفعاليات دينية لها، مثل جمعية الأخوة الإسلامية، كفرع لتنظيم الإخوان المسلمين، الذي تأسس قبل عقود من ذلك في مصر وغيرها من البلدان الإسلامية، وجمعية الشبان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي، وحزب الدعوة الإسلامية وجماعات العلماء أو المدارس المذهبية (27).

اتخذت هذه النشاطات من الجوامع والمساجد والحسينيات والمدارس الدينية الأهلية والخاصة والمناسبات الدينية والشعائر الطقوسية منابر لنشر الأفكار والتوجهات والدعوة الدينية المذهبية. وأصدرت صحفاً وأسهمت في غيرها، كما استفاد بعضها من الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام والنشر لخدمة أغراضها وترويج أهدافها ومصالح زعمائها أو المتنفذين فيها، والتعبير عما يخدم الحكام ضد الحركة السياسية المعارضة، في الوقت نفسه استنكف بعضها من التعاون مع الحكام أو التسبيح بحمدهم ونال حصته مثل باقي القوى المعارضة في الحركة الوطنية.

الخلاصة كانت فترات العمل الحزبي العلني متميزة في تطوير الحركة الوطنية، والوعي السياسي العام، وتحريك الشارع السياسي والرأي العام، والمساعدة في تهيئة الظروف الذاتية والموضوعية لإنجاز أهداف البرامج السياسية، وخاصة

ما يتعلق بطبيعة الحكم والعمل الديمقراطي، ومرتافقة مع العمل الحزبي السري الذي ما انقطع عن النضال والكفاح السياسي ولم تمنعه ظروف عمله الصعبة من مواصلة اللقاءات بالأحزاب السياسية العلنية والتعاون أو التنسيق معها. وقد تميزت تلك الفترة الزمنية من تاريخ العراق على هذا الصعيد بالحياة الحزبية العلنية التي أسهمت في تطوير الحركة الوطنية العراقية وتصعيد نضالها. ومن خلال برامج اغلب الأحزاب العلنية والسرية وصحافتها توضحت صور الاتفاق بشكل عام على استراتيجية العملية الثورية في العراق في تلك الفترة. في تحديد العدو الرئيس والمهام الوطنية التاريخية. فقد شخصت الأحزاب السياسية الفاعلة أن العدو الرئيس لها وللشعب العراقي هو الاستعمار البريطاني والأمريكي الذي بدأ التغلغل، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وعملاء الإمبريالية المنفذون لسياستها ومصالحها. وان ابرز المهام الوطنية هو الاستقلال التام وتطبيق بنود الدستور العراقي في الحياة الديمقراطية. إلا أن اغلب هذه الأحزاب ترددت في سبيل النضال والمساهمة في خوض الصراع اليومي ودفع العملية الثورية إلى الأمام، عاكسة في ذلك طبيعتها الطبقية واتجاهات قياداتها المساومة وانقسام برامجها عن تطبيقها وبحثها عن ايسر السبل واللجوء إلى تجميد نشاطها في ساعات النهوض الشعبي وحاجة الجماهير إلى طلائعها السياسية.

برز الحزب الشيوعي في تلك الفترة بإمكاناته في تنظيم وإدارة نشاطات وفعاليات سياسية وجماهيرية. وهو الحزب الذي واصل النضال دون تجميد علني لنشاطاته في العمل السياسي، كمل كانت عليه الأحزاب والقوى الأخرى، رغم ما اعترضته من حالات انقسام وانشقاقات تركت آثارها على نضاله وتوجهاته وما تعرض له من حملات وهجمات دموية من السلطات الحاكمة بكل اجهزتها. (لاسيما انشقاق "راية الشغيلة" – المركز القيادي للحزب، الذي قاده ابرز قادة الحزب آنذاك، جمال الحيدري وعزيز محمد وحمزة سلمان وإبراهيم

شاؤول وعبد السلام الناصري ويعقوب مصري وصبيح مئير وعبد الرزاق الصافي وحسين سلطان وبيتر يوسف. وانشقاق جماعة "النضال"، وحدة الشيوعيين الذي قاده عزيز شريف وعبد الرحيم شريف. وقد تمكن سلام عادل بعد تسلمه قيادة الحزب من توحيد الحزب وعقد الكونغرس الثاني وانتخاب قيادة جديدة اسهمت بتنشيط العمل الحزبي والسياسي، ضمت اضافة الى حسين الرضي (سلام عادل) سكرتيرا، عامر عبد الله وجمال الحيدري في المكتب السياسي، وعطشان ضيول الايزرجاوي، ناصر عبود، محمد صالح العبلي، فرحان طعمة، عبد الرحيم شريف، عزيز الشيخ، صالح مهدي دكلة، اعضاء ومرشحين في اللجنة المركزية، وإصدار جريدة باسم "اتحاد الشعب" صدر العدد الاول في 1956 / 7 / 22).

عمل الحزب في سبيل تكوين منظمات جماهيرية موازية لعمله وخوض أشكال مختلفة من النضال. فتشكلت بمشاركته وأشرفه نقابات العمال وجمعيات الفلاحين وأصدقائهم واتحاد الطلبة العام ورابطة المرأة وجمعيات مهنية أخرى. وتميز الحزب الشيوعي بأساليب التنظيم المركزية، والسرية في عمله التنظيمي، وإمكانية الانتقال من حالة إلى أخرى في ظل ظروف العمل السياسي الشاقة والصعبة التي تميزت بها تلك الفترة، خاصة مع حزب شيوعي في العراق. واستند إلى بناء تنظيمه على أساس الخلايا واللجان الحزبية حسب مواقع العمل والتقسيمات الإدارية، الأمر الذي عزز من مكانته وخبرته وإدارته خلاف الأحزاب التي افتقدت إلى أساليب العمل المنظم رغم انتشارها وكثرة أعدادها وجهادية أعداد من كوادرها أو زعمائها.

وفي مضمار الجبهة الوطنية بين الأحزاب والمنظمات السياسية والجماهيرية بذل الحزب الشيوعي جهودا مشهودة، ودعا إليها منذ بدايات عمله، وناضل بتضحيات من أجل إنجاز المهمات المرحلية للتحرر الوطني في العراق.

تميز الحزب الشيوعي بطابعه الوطني التقدمي، حيث ضمت صفوفه أبناء وبناتاً من أغلبية المكونات للمجتمع العراقي من القوميات والأقليات المتعددة، خلاف غيره من الأحزاب، ممن عرف بطابع عام بقوميته العربية أو الكردية أو بالطائفية الدينية. وهذا ما ساعده على الانتشار في طول العراق وعرضه، وعلى استمراريته النضالية في تلك الفترة وفي تحمل مسؤولية تطلعات الشعب العراقي والنضال في سبيل تحقيقها.

الهوامش

1. حنا بطاطو/ الطبقات الاجتماعية القديمة والحركة الثورية في العراق/ ص 411 - 422.
2. زكي وسعاد خيرى/ دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي/ 1984 بلا/ ص 52.
3. القاعدة - الجريدة السرية/ أعداد سنوات الحرب، خاصة عدد تموز 1943.
4. القاعدة/ العددان 5 و 7 حزيران و آب 1943/ ص 1- 2 و ص 2.
5. المصدر السابق/ العددان 1- 14 و 2- 15 كانون الثاني 1944.
6. راجع الموسوعة الصحفية العراقية/ بغداد 1976/ ص 244.
- "لم يجز حزب التحرر الوطني مع بقية الأحزاب رغم تقديم نظامه الداخلي وبرنامجه ونشر الصحف لبرقيات المواطنين المستنكرين عدم إجازته..."
- كامل الجادرجي/ مذكراته.. / ص 108.
- وعبد الجبار عبد مصطفى/ تجربة العمل الجبهوي في العراق/ بغداد.. / ص 117- 118.
7. ينظر منهاج الحزب الوطني الديمقراطي.. / بغداد 1946.
- وكذلك وثائق الخارجية البريطانية (و.خ.ب). 32. -1016 E 104665 F.O. 371.
- LONGRIGG. S. H O STOAKES. F, IRAQ, LONDON, 1958 -P241.
8. جعفر عباس حميدي/ التطورات السياسية في العراق/ النجف 1976/ ص 258.
9. ينظر منهاج في الحسني/ تاريخ الوزارات.. / ج 7 ص 39- 41.
- وكذلك جريدة الرأي العام/ الأعداد 13 آذار، 1 أيار، 4 حزيران 1946 .

10. ينظر منهجه في المصدر السابق/ ص ص36-39.
- وجريدة الوطن/ أعداد 19 شباط، و 3، 4، 14 نيسان 1946.
11. محمد مهدي كبة/ مذكراتي في صميم الأحداث/ بيروت بلا/ صفحات متفرقة، وكذلك (و.خ.ب). 32- 1016 E 104665 /F.O.371
- وعبد الجبار حسن الجبوري/ الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي/ بغداد 1977 / ص167.
- "وقد تشكلت لجنة الأحزاب العراقية لنصرة فلسطين من الأحزاب العلنية في عام 1946، وهي حزب الاستقلال، الأحرار، الوطني الديمقراطي، الاتحاد الوطني، الشعب. ونشطت اللجنة لنصرة الشعب الفلسطيني ضد المخططات الأنجلو- أميركية - صهيونية، التي عملت على تصفية قضية الشعب الفلسطيني. ونجحت اللجنة في دعوتها إلى الإضراب العام في 10 أيار/ مايو 1946، كمبادرة عملية لنشاطها".
12. ينظر: النظامان الأساسي والداخلي لحزب الاستقلال/ بغداد 1947.
13. فجنكو/ العراق في النضال من أجل الاستقلال/ موسكو 1970/ ص 108/ بالروسية وكذلك و.خ.ب. 75128, 45878, 371. F.O.
14. عبد الرزاق الصافي/ كفاحنا ضد الصهيونية/ منشورات م.ت.ف بلا/ ص28.
- وكذلك فهد/ كراسه.. نحن نكافح في سبيل من؟/ بغداد 1946 / ص3.
15. عبد القادر ياسين/ عصابة مكافحة الصهيونية في العراق/ الثقافة الجديدة ع44/ 1973.
- و د. عبد اللطيف الراوي/ عصابة مكافحة الصهيونية في العراق/ وثائق ودراسات/ دمشق 1986.
16. جريدة الشراة/ عدد 14 آب 1942.
- و د. فائق بطي/ الصحافة اليسارية في العراق/ لندن 1985/ ص72. و.خ.ب
- F.O.371, E 88193 87, 27, 579329.
17. ماجد عبد الرضا/ القضية الكردية في العراق/ بغداد 1975/ ص83.
18. فجنكو/ مصدر سابق/ ص109.
- وجلال الطالباني/ كردستان والحركة القومية الكردية/ بيروت 1971/ ص151
19. و.خ.ب. 6- 1019 EQ, 4- 1014 EQ, 32- E410161 - 104665 - F.O.371
- فجنكو/ مصدر سابق/ ص131.
- و.ش.خ الأقطار العربية المعاصرة/ ص366.

20. الجادرجي كامل/ مصدر سابق/ ص468 وفدجنكو/ ن.م/ ص135.
21. فدجنكو/ ن.م/ ص135 وحميدي/ مصدر سابق/ ص666.
22. و.خ.ب 19- F.O 371 EQ 1019
- والحسني/ ن.م/ ح8 ص303 وحميدي/ ن.م/ ص ص649- 651 وفدجنكو/ ن.م/ ص ص135-136.
23. ينظر/ نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية/ ح1- ح3.
- العيسمي، شبلي/ تاريخ البعث، فكر ونضال/ ص ص6-7
25. السيد، جلال/ حزب البعث العربي/ ص 147.
- والجبوري، عبد الجبار حسن/ الأحزاب والجمعيات السياسية/ ص160
- ويذكر حميدي في كتابه المشار اليه، وكتابه الثاني، أن تاريخ عقد المؤتمر هو 1955/1/23
26. نضال البعث/ مصدر سابق/ ص13 و ص170 وكذلك حميدي/ ن.م/ ص ص661-663.
27. ينظر مثلا الجبوري، عبد الجبار حسن/ مصدر سابق/ ص ص199-200. وكذلك مجلة "الطليعة الإسلامية" ع15 نيسان 1984 / ص ص12-13.

تحالفات سياسية

تصاعد نضال الحركة الوطنية في العراق في سبيل إنجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، والتخلص من الاستعمار والسلطة الحاكمة. وسجلت صحفها مؤشرات مهمة تحت على تطوير النظام السياسي ديمقراطيا وإجراء تحولات اقتصادية واجتماعية واسعة. وبرزت من خلالها مهمة التحالفات السياسية الوطنية، حيث توفرت عواملها الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية، وكمهمة من المهمات التي تطلب إنجازها.

حدد المؤتمر السابع للأمية الشيوعية "الكومنترن" المنعقد عام 1935 طبيعة الفاشية وفصح مخاطرها الجدية ودعا إلى قيام جبهات شعبية عريضة ضدها وفي البلدان المستعمرة، والعراق منها، حيث أضيفت مهمة أخرى هي قيام جبهة وطنية موحدة ضد الإمبريالية أيضا. أي الدعوة إلى قيام أوسع التحالفات السياسية والشعبية ضد الفاشية والإمبريالية في هذه البلدان. وقد رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار الجبهة الوطنية منذ عام 1936، ودافع عنها في نشراته وطالب بإنشائها (1).

أكد القائد العمالي الاممي غيورغي ديمتروف في تقريره أمام المؤتمر السابع للكومنترن على أن "من الضروري لدى إقامة جبهة موحدة ضد الإمبريالية واسعة النطاق في المستعمرات وشبه المستعمرات اعتبار تنوع الظروف التي تخاض فيها نضالات الجماهير المعادية للإمبريالية. ومراعاة اختلاف درجة نضوج حركة التحرر الوطني، ودور البروليتاريا فيها، وتأثير الحزب الشيوعي على الجماهير الواسعة" (2).

سعى الحزب الشيوعي العراقي بقيادة **فهد** إلى الاستفادة من خبرة الكومنترن والعمل على تشكيل الجبهة الموحدة. فقد ورد في تقرير اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها في 1942/5/17، تأكيد على أهمية الجبهة الوطنية، وتحديد للقوى الوطنية التي يجب أن تشارك فيها، "إن دعوتنا يجب ألا تقتصر على جماعة معينة أو الأفراد، بل يجب أن تشمل القاعدة أيضا، واعني بها الجماهير الكادحة والطلاب والمتقنين" (3).

وضعت جريدة الحزب "**الشرارة**" إلى جانب الشعار الرئيسي "يا عمال العالم اتحدوا" الشعارات التالية: الفاشية عدوة الشعوب، الفاشية هي الحرب، الفاشية تعيش على الحرب وللحرب فقط، للكاتب رومان رولان، وشعارات أخرى للشعب: الخبز، الجبهة، السلام. ونشرت في صفحتها الأولى بيان الحزب الذي دعا إلى "مناصرة الاتحاد السوفيتي في مكافحة الفاشية عن طريق النضال الوطني من اجل الجبهة والاستقلال" (4).

واصل الحزب الشيوعي العراقي نضاله في سبيل التحالفات السياسية، والعمل من اجلها إدراكا منه لحجم المهمات النضالية، ودور القوى الشعبية والشخصيات الوطنية في التأثير على الرأي العام، وتحريك الشارع السياسي، والانتصار للقضايا الوطنية والمطالب المشروعة. وقد أشار تقرير اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها في كانون الأول/ ديسمبر 1942، إلى إن العالم انقسم إلى معسكرين رئيسيين و "إن الواجب الوطني المقدس يحتم على كل ديمقراطي النضال ضد النازية وجوايسيسها وجرائمها، ومع أن الأحزاب الشيوعية في كل أنحاء العالم هي على رأس هذا النضال وفي طليعته، إلا أن هذه الأحزاب في عين الوقت لا تتمهل عن الدعوة إلى تكوين جبهة موحدة تناضل نضالا فعالا، لا بل مستميتا ضد البربرية النازية.. وإن الحزب الشيوعي العراقي لم يهمل واجبه ولا مرة واحدة في الدعوة إلى الجبهة الوطنية الموحدة" (5).

وبالرغم من انضمام الحكومة العراقية رسمياً إلى جانب الحلفاء في الحرب ضد دول المحور، إلا أنها لم تعمل أو تسهل العمل في هذا المجال تطابقاً مع التزاماتها الخارجية، بل عملت العكس، إذ حاربت كل القوى الوطنية المناضلة ضد النازية والفاشية داخلياً، ولم تغير من قوانينها القمعية ضد الشعب وحركته الوطنية، ولا من وسائل إرهابها. وقد أشار تقرير الحزب الشيوعي العراقي للكونفرانس (المجلس) الأول له المنعقد عام 1944، إلى أن "محاربة النازية، معناه ضرب الجذور الاجتماعية التي سهلت لجوايس المحور تسميم أفكار جمهرة كبيرة من هذا الشعب، وهذه الجذور كامنة في التذمر العام لدى طبقات الشعب العراقي".

نشّطت الحكومة والسفارة البريطانية في بغداد أجهزة ومؤسسات دعائية، صرفت عليها أموالاً طائلة، ودفعت شخصيات سياسية للعمل فيها، ومنها ما سمي بـ "نوادي اخوان الحرية"، التي ضمت أناساً لا تهمهم سوى منافعهم الذاتية ومصالحهم الطبقية، والتي انشأت على أساس مكافحة الدعاية النازية، إلا أنها لم تقم إلا بخدمة مصالح مؤسسيها ومحاربة القوى التقدمية والشخصيات الديمقراطية، وإشهار العداء ضد الاتحاد السوفييتي وضد كل دعوة للتقدم والديمقراطية، بل واستغلت بعض هذه المراكز من قبل عناصر موالية للنازية في نشر مناشير تؤيد النازية وتحرض ضد الشيوعية والديمقراطية (6).

وقد تصاعد الصراع بين التيارات السياسية المعادية للنازية والفاشية من جهة، والمالية أو المتأثرة أو المؤيدة لها من جهة أخرى. وكانت الحكومة العراقية والسفارة البريطانية تدفع باتجاه استثمار هذا الصراع، ودعم مواقفها السياسية ومصالحها في العراق والمنطقة، لضرب أي نهوض وطني، قومي، ديمقراطي. ولهذا سعت الحركة الوطنية، ومنها الحزب الشيوعي، إلى التأكيد على ضرورة التحالفات السياسية، ومكافحة الفاشية. فكتبت "القاعدة" في عدد 7 آب/ أغسطس 1943، "ونحن إذ نناضل داخل بلادنا ضد الفاشستية وأذناؤها ودعاتها

وأرجيفها فإنما نفعل ذلك لنكافح الظلم والاستبداد، لنكافح لصوص الخبز والحرية، لنكافح أعداء الحريات الديمقراطية، أعداء توحيد صفوف الشعب والمواطنين على اختلاف طبقاتهم ونزعاتهم، لنقف صفا واحدا استعدادا لساعة تقرير المصير وتحقيق أمانينا الوطنية التي يصبو لها كل وطني نبيل "ورفعت صحيفة القاعدة شعارا رئيسيا، منذ عددها السادس، "يا جماهير الشعب اتحدي ضد الفاشية وفي سبيل الخبز والحريات الديمقراطية في جبهة وطنية موحدة".

وضمن نشاط الحزب الشيوعي، وعمله الدعائي والتحريري كتب قائده فهد في الجريدة المركزية، مقالا تحت العناوين التالية:

- كرهنا الظلم والاستبداد فكرهنا هتلر وأعوانه.
 - نحن عشاق الحرية لذلك وقفنا إلى جانب الأمم المتحدة.
 - واجبنا تجاه الوطن.
 - ليست الحرية مائدة تهبط من السماء على طالبيها.
- دعا فيه العمال والفلاحين والمثقفين الشعبيين والحرفيين والتجار على مختلف ميولهم ونزعاتهم السياسية الحرة، من شيوعيين وتقدميين ووطنيين إلى النضال من اجل دحر الهتلرية والتخلص من هذه الحرب ببلوغ نصر عاجل (7).
- لم يتماهل الحزب الشيوعي العراقي عن دعوته إلى التحالفات السياسية، ففي مؤتمره الوطني الأول عام 1945، رفع شعارا رئيسا "قووا تنظيم حزبكم، قووا تنظيم الحركة الوطنية". وأوضح السكرتير العام في تقريره للمؤتمر أهمية الجبهة الوطنية وقواها الوطنية، كما جدد تأكيده في تقديمه لكراس عضو المكتب السياسي حسين محمد الشيبلي عن الجبهة الوطنية الذي صدر بعد عام من المؤتمر الوطني الأول. وانتقد فهد التردد والانتهازية وغيرها من السمات التي كانت احزاب الحركة الوطنية تعاني منها، ودعاها إلى الارتفاع إلى مستوى المسؤولية الوطنية والتاريخية.

كما أكد الزعيم الشيوعي فهد على أهمية التحالفات السياسية في كراسه "مستلزمات كفاحنا الوطني" وفي العديد من مقالاته، وحدد الحزب الشيوعي وصحيفته المركزية سبل هذه التحالفات ودورها وأهميتها الوطنية والديمقراطية. بعد فترة النهوض الوطني وقيام الأحزاب الوطنية، سعى الحزب الشيوعي، إلى تحويل قضية الجبهة من شعار تثقيفي يتناول طبيعتها وأهدافها وطرق تحقيقها والرد على الأفكار الخاطئة ضمن المعسكر الوطني لمفهوم الجبهة، سعى إلى تحويلها إلى مطلب للعمل الملح، ولم يفوت فرصة واحدة لإقناع الأحزاب الوطنية بضرورتها (8). إلا أن الأحزاب الوطنية البرجوازية العلنية لم تتخذ مواقف إيجابية، جادة، من موضوعة الجبهة الوطنية الموحدة، ومن صيغ التعاون والوحدة السياسية، معرضة الحركة السياسية إلى حملات البطش والإرهاب الحكومي التي لم تميز أو تعزل أية قوة وطنية عن أخرى في حملاتها، في أغلب الأحيان، رغم محاولات التضليل والتخويف والدس بين صفوف قياداتها. وقد تنبّهت قيادات الحركة الوطنية وقواعدها إلى ضرورة التحالفات السياسية بعد دروس بليغة، متنوعة، امتحنت بها في تلك المرحلة، وكابدتها أثناء صراعها السياسي، ولاسيما بعد اشتداد ساعد الحركة العمالية والفلاحية وتصاعد نضالهما مع اتساع مواجهة الشعب لممارسات السلطة ومخططاتها الساعية إلى انتهاك حقوق الشعب واستقلال البلاد.

كانت الأحزاب السياسية العلنية، وقياداتها أساسا تخوض صراعاتها منفردة، في الصحافة والمنشورات، في التجمعات والمذكرات، من أجل التوعية السياسية والإصلاحات الديمقراطية، وانتقاد الأفكار والتوجهات المضادة للحركة الوطنية. فقد شن كامل الجادرجي في صحيفته "صوت الأهالي" هجوما على الفاشية ومروجي أفكارها في العراق (9). وكتب عبد الفتاح إبراهيم عن حقيقة الفاشية، وضرورة وحدة الحركة الديمقراطية في العمل السياسي المشترك واعتبر عبد الرحيم شريف الفاشية عدوة شعوبنا ودعا إلى النضال بصفوف مشتركة

ضدها(10). وتشكلت جمعية نسائية عام 1943، باسم "جمعية مكافحة النازية والفاشية" (11). ولكن هذه القيادات والأحزاب لم تعمل على وحدة الصف الوطني ضد وحدة صف الحكم المهيمن على مقدرات الشعب وثرواته، بل سعى بعضها إلى ضرب مساعي التعاون بين القوى الوطنية العلنية والسرية وإنجاز مهمات المرحلة الوطنية.

حقق المد الشعبي العفوي أثناء وثبة كانون الثاني 1948، تقاربا وتنسيقا بين أحزاب الحركة الوطنية العلنية المجازة والسرية والملغية الإجازة أيضا. وتمكن التنسيق بينها من الإطاحة بحكومة صالح جبر، وإلغاء معاهدة بورتسموث وقد تكونت "لجنة التعاون الوطني" من ممثلي حزب التحرر الوطني، وحزب الشعب، والجنح اليساري من الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكردستاني. واشتركت مع الأحزاب العلنية في قيادة الحركة السياسية للوثبة، دون برنامج مشترك أو قواعد عمل تنظيمية، لكنها تمكنت من التقارب ورفع المطالب الملحة والأساسية للحركة الوطنية في مذكراتها، التي جسدتها مذكرة وفد الطلبة إلى الوصي، والتي تضمنت المطالب التالية:

- إلغاء معاهديتي 1930، وبورتسموث وملحقاتها، والأخذ بمبدأ ألا تفاوض إلا بعد الجلاء المدني والعسكري.
- إصدار بيان للجمهور يوضح ما أبهم في البيان السابق حول معاهدة بورتسموث وإقالة وزارة صالح جبر رسميا.
- محاكمة المسؤولين عن إطلاق النار واستعمال القوة تجاه الطلاب وانتهاك حرمة المعاهد العلمية والمستشفيات.
- ضمان الحريات الديمقراطية، الأحزاب، الجرائد، لجان الطلبة، والنقابات.
- توفير المواد الغذائية وإنعاش الحياة الاقتصادية.

وظهر مثل هذا التعاون والتنسيق بين الأحزاب السياسية، وحتى الجديدة التشكيل منها، والمنظمات الوطنية في انتفاضة تشرين الثاني/نوفمبر 1952 "للمطالبة

بالانتخاب المباشر، وضمان الحكم الدستوري والحريات العامة ومكافحة تدخل البلاط الملكي في الحكم بصورة مباشرة ضد مصالح الشعب" (13) وبإلغاء الاتفاقيات الاستعمارية، والتصدي للتغلغل الأميركي والمعاهدة الثلاثية بين الدول الإمبريالية حول الشرق الأوسط، والمعاهدات الثنائية.

حفلت مذكرات الأحزاب الوطنية التي قدمت إلى البلاط الملكي بهذه المطالب، إلا أن الاستجابة لها لم تكن بمستوى الأحداث الوطنية، بل إن السلطات الحاكمة أمعنت في سياسة النهب والتجويع والمذابح الدموية في السجون، وتجاهل مناشدات الحركة الوطنية التي أخذت بالتطور والتعاضد، وكانت انتفاضة تشرين الثاني/ نوفمبر تجسيدا لها. وقدمت للحركة الوطنية دروسا جديدة أضيفت إلى رصيدها من دروس وثبة كانون الثاني/ يناير 1948.

لم يرتق التعاون والتنسيق بين الأحزاب الوطنية والمنظمات الديمقراطية إلى جبهة متحدة إلا في أيار / مايو 1954، حيث لم تكتف الأحزاب بما أصدرته من بيانات واحتجاجات فردية، بل عقدت سلسلة لقاءات واجتماعات أعلنت بعدها ميثاقا مكتوبا يحتوي على أهداف وطنية ومطالب مشتركة، أجمعت عليها الأحزاب العلنية والسرية، بمشاركة فعالة من الحزب الشيوعي، الذي حضر عنه ممثلو المنظمات الديمقراطية، بينهم أول مرة، ممثلو العمال والفلاحين، وقد سموه "ميثاق الجبهة المتحدة" الذي تضمن:

- إطلاق الحريات الديمقراطية، كحرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر والإضراب وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي.
- الدفاع عن حرية الانتخابات
- إلغاء معاهدة 1930 والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية، ورفض جميع المحالفات العسكرية بما فيها الحلف التركي - الباكستاني أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك.

• رفض المساعدات العسكرية الأمريكية التي يراد منها تقييد سيادة العراق، وربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية.

• العمل على إلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وإنهاء دور الإقطاع، وحل المشاكل الاقتصادية القائمة، ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة، ورفع مستوى معيشة الشعب بوجه عام، وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.

• العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان، وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الكارثة، وتعويض المتضررين، وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسؤولية المقصرين، واتخاذ كل ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل (14).

اعتبرت جريدة الحزب الشيوعي السرية هذا الميثاق انتصارا عظيما لقوى الشعب الوطنية الديمقراطية، وأشارت إلى ضرورة تكميله بموقف الجبهة المتحدة من قضايا الشعوب العربية التحررية ونضالها المشترك مع نضال شعوب الشرقين الأدنى والأوسط، والموقف من قضايا كافة الشعوب في تخفيف حدة التوتر الدولي وضرورة إلغاء المشاريع الأمريكية والبريطانية، والمسألة الزراعية، وحقوق الاقليات، والمرأة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، بهدف بلورة الأهداف الوطنية ولف جميع القوى الشعبية حول الجبهة للنضال ضد المستعمرين وتحقيق الاستقلال (15)، وقد نجح 6 من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، و 2 من أعضاء حزب الاستقلال وواحد من حزب الجبهة الشعبية وواحد مستقل في الانتخابات رغم تضيق الخناق على الشعب وحرمانه من ممارسة حقوقه، ورغم رجعية مرسوم الانتخاب، وانعدام الحريات الديمقراطية التي تكفل لابناء الشعب من عمال وفلاحين ونساء وطلبة حرية تنظيم أنفسهم والمساهمة في تقرير مصيرهم بمشاركتهم في الانتخابات. كما جاء في كتاب الجبهة الوطنية الذي رفعته في 1 حزيران /يونيو 1954 إلى وزير الداخلية

(16). (هم: كامل الجادرجي، حسين جميل، محمد مهدي كبة، فائق السامرائي، عبد الجبار الجومرد، زنون ايوب، محمد صديق شنشل، خدوري خدوري، جعفر البدر، ومسعود محمد).

وكانت فترة ما بعد الأربعينات حافلة بمخططات ومشاريع استعمارية للمنطقة كلها، لتكبيّلها وربطها بعجلة الاستعمار ومصالحه. فبريطانيا سعت لجعل العراق قاعدة لتكتل عربي يأخذ صورة جامعة عربية، وتكتل إسلامي أيضا، مستهدفة حماية مصالحها في الشرقين العربي والإسلامي (17)، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط أيضا لحماية مصالحها المتنامية في المنطقة، فمن مشروع ترومان، النقطة الرابعة، إلى الحزام الشمالي، مشروع ايزنهاور، وحلف بغداد. إذ أن بريطانيا "لن تعدل في كل حال عن نهب أو إلحاق فلسطين وما بين النهرين..". كما كتب لينين عام 1917 (18) بينما الولايات المتحدة تسعى إلى توسيع مناطق نفوذها على حساب شركائها الإمبرياليين، وتعمل على احتلال مواقعهم (19). أي أن المنطقة، والعراق منها، كانت موضع اهتمام رئيسي، وموضوعه في جدول أعمال القوى الإمبريالية وأهدافها الاستراتيجية. فكانت هذه المخططات والمشاريع مجفرا، من جهة أخرى، للحركة الوطنية للمواجهة والنضال الموحد. وبذل الحزب الشيوعي بقيادة سكرتيره الجديد حسين احمد (الموسوي) الرضي - (سلام عادل) جهودا متنوعة للوصول إلى قيام جبهة وطنية موحدة، ببرنامج محدد بوضوح، تجمع عليه القوى الوطنية ويحقق الأهداف والمطالب الوطنية الديمقراطية، ويقرب ساعة الخلاص وإنقاذ الشعب العراقي من الاستعمار والرجعية الحاكمة.

ففي 22 تموز/ يوليو 1956 صدرت جريدة الحزب المركزية باسم "اتحاد الشعب" بدلا من "القاعدة"، رافعة شعارا رئيسيا في صفحتها الأولى يدعو: "ناضلي يا جماهير شعبنا في جبهة وطنية موحدة واسعة، في سبيل الانسحاب من ميثاق بغداد - وإشاعة الحريات الديمقراطية وضمان حقوق الشعب

الدستورية وحماية اقتصادنا وثروتنا الوطنية، في سبيل التحرر من نفوذ الاستعمار وسيطرة شركاته وعملائه، من اجل التضامن القومي مع الحركة التحررية العربية" (20).

وخصص (المجلس) الكونغرس الحزبي الثاني أيلول/ سبتمبر 1956 بابا للجبهة الوطنية الموحدة في تقريره الأساس، أكد فيه على مرارة السيطرة الاستعمارية ومآسيها، وخاصة بعد حلف بغداد.. "وعلى هذا الأساس تطرح الجبهة الوطنية نفسها باعتبارها ضرورة تاريخية، باعتبارها اتحادا وطنيا شعبيا شاملا ينبغي أن يضم في إطاره كل أصحاب المصلحة في تغيير الوضع واصلاحه، من العمال والفلاحين وجمهور الكادحين إلى المثقفين والطلبة والنساء والشباب، إلى أصحاب الصناعات الوطنية والتجار والمزارعين، إلى العسكريين ورجال الدين، وكل الوطنيين من مختلف القوميات والأديان" (21).

وقضت انتفاضة الشعب التضامنية مع الشعب المصري المقاوم للعدوان الاستعماري الثلاثي، البريطاني والفرنسي والإسرائيلي، تشكيل قيادة ميدان مشتركة من الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث والوطني الديمقراطي والاستقلال، لقيادة التظاهرات الجماهيرية وأدارتها. وقد شهدت ثلاثون مدينة موجات التظاهرات والإضرابات طوال ثلاثة أشهر بعد العدوان، وخاصة في مدن بغداد والنجف والحي والموصل والناصرية (22).

دفع صمود الشعب المصري وقيادته، والتضامن العربي، والإنذار السوفيتي إلى وقف العدوان والانسحاب من ارض مصر، وإلى انتصار المقاومة المصرية وتطور حركة التحرر الوطني العربية، التي اعتبرت قضية مصر قضيتها، وقد انعكست هذه التطورات على الشارع العراقي أيضا، من خلال ردود الأفعال وإجراءات السلطات الحاكمة الاحتياطية والقمعية وحالة الطوارئ، وكذلك من خلال مواصلة لجان العمل المشترك بين الأحزاب الوطنية، العلنية والسرية، والمنظمات الديمقراطية وتطورها في مطلع عام 1957، بعد تقييم انتفاضة

تشرين الثاني/ نوفمبر 1956، والوصول إلى صيغة عمل وطني مشترك تجلت في "جبهة الاتحاد الوطني"، وإعلان لجنتها الوطنية العليا وبيانها التأسيسي في 1957/3/9. وعززت الجبهة اتصالها بالقوى الوطنية العربية من جهة، وبمنظمة الضباط الأحرار مطلع عام 1958، من جهة أخرى. وكان لهذا التعاون والتحالف دوره الكبير والحاسم في تفجير ثورة 14 تموز (يوليو) 1958 ونجاحها (23).

ضمت **جبهة الاتحاد الوطني** ممثلي الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وعدد من المستقلين الديمقراطيين. (تشكلت لجنتها العليا من: جمال الحيدري عن الحزب الشيوعي، محمد حديد عن حزب الوطني الديمقراطي، صديق شنشل عن حزب الاستقلال، فؤاد الركابي عن حزب البعث) كما وقع الحزب الشيوعي اتفاقاً ثنائياً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق، تضمن إلى جانب الأسس العامة لميثاق الجبهة، الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي، ومن ضمنها الحكم الذاتي لكردستان - العراق.

وقد طرحت الجبهة الأهداف الوطنية الكبرى كميثاق عمل مشترك، والتي هي:

- تنحي نوري السعيد وحل المجلس النيابي.
- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة البلاد العربية المتحررة.
- مقاومة التدخل الاستعماري وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.

- إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.
 - إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.
- كما شكلت اللجان المختلفة لقيادة العمل الوطني، (اللجنة التنظيمية العليا، ضمت حسين جميل عن الوطني الديمقراطي، حمزة سلمان عن الشيوعي وأحياناً عزيز

الشيخ، زكي جميل حافظ عن الاستقلال، شمس الدين كاظم عن البعث، وصالح خالص وطلعت الشيباني عن المستقلين) ونسقت بشكل متواز مع منظمة الضباط الأحرار، موفرة العامل الذاتي للثورة التي نجحت في الرابع عشر من تموز (يوليو) 1958(24). تلك الثورة التي أسدلت الستار على صفحة سياسية من تاريخ العراق، فاتحة أخرى، باعتبارها ثورة وطنية ديمقراطية معادية للاستعمار والرجعية.

لقد كانت التحالفات السياسية وسيلة لتحقيق أهداف مرحلية، وقد بينت التجربة العملية دورها في المنعطفات والأزمات السياسية التي مر بها العراق. وكشفت سياسة التحالفات مدى حرص الأحزاب السياسية وقياداتها وثقتهم بالبرامج والشعارات التي كانوا يرفعونها أمام الرأي العام العراقي، والتذبذب والتردد في تنفيذها. كما بينت سياسة التحالفات أن بعض الأحزاب السياسية، وخاصة السرية منها، كانت قد جعلتها غاية ووسيلة لنشاطاتها في نفس الوقت، مما اضعف موقفها عند الأحزاب الأخرى العلنية التي كانت تريد منها وسيلة ضغط أو كسب مؤقت على الحكام من طرف، وعلى الحركة الوطنية من طرف آخر. كما أن سياسة التحالفات قد عرضت أحزاب عديدة، وخاصة الجادة منها، إلى انشقاقات مؤيدة أو معارضة لها، مثلما حصل للحزب الشيوعي عام 1952، بعد أن رفع شعارات ووضع برنامجا جديدا يساريا "متطرفا" في الاتجاهات العامة، وحدث الأمر نفسه لدى الحزب الوطني الديمقراطي، ولكن بشكل آخر، إذ انشق الجناح اليساري عنه، وكذلك حصل في حزبي الأمة والأحرار.

لكن تجربة التحالفات السياسية في العراق أثبتت جدواها، ومسؤوليتها أمام الرأي العام العراقي، وقدرتها على اللحاق بحركة الشارع السياسي، لا سيما في انتفاضة تشرين الثاني/نوفمبر 1956، والإعداد للثورة، وبضغطها السياسي وتأثيرها على الحكم، خاصة في انتخابات 1954.

كانت دروس التحالف غنية للتعاون والتنسيق السياسي، ولدفع عملية التغيير الثوري في العراق، وإنقاذ الشعب من الهيمنة الاستعمارية والإرهاب الرجعي الحاكم. حيث كانت الفترات التي سبقت التحالفات السياسية تبديدا للطاقت الوطنية وهدرا لإمكانات الشعب الثورية ومدا لعمر الظلم والطغيان والاستغلال الاستعماري. ومن جهة أخرى أبرزت أهمية دورها في تعاون القوى الوطنية، وكونها حاجة ماسة لتصعيد نضال الشعب، وإنجاز أهدافه، وهذا ما أثبتته الأحداث في البلاد.

الهوامش

1. خيري، سعاد/ فهد والنهج الماركسي اللينيني../ص 121.
2. ديمتروف/ ضد الفاشية والحرب/ صوفيا برس/ ص 67.
3. جريدة الشرارة، العدد 1/ كانون الثاني 1942.
4. ن.م العدد 6-7 / 1941.
5. جريدة القاعدة، العدد 1/ كانون الثاني 1944.
6. و.خ.ب 371. 76151, 45302 F.O.
7. القاعدة، العدد 6/ تموز 1943.
8. إبراهيم، باقر/ دراسات في الجبهة الوطنية/ الثقافة الجديدة/ العدد 79 / آذار 1976.
9. جريدة صوت الأهالي، أعداد كانون الثاني/ 1946- الافتتاحيات بعنوان: "بعث الفاشية في العراق" وانظر قصتها في كتاب الجادرجي، رفعت/ مصدر سابق/ ص 108.
10. ينظر إبراهيم، عبد الفتاح/ حقيقة الفاشية/ بغداد 1947.
11. /وحدة الحركة الديمقراطية/ بغداد 1946.
12. وشريف، عبد الرحيم/ الفاشية عدوة شعوبنا/ بغداد 1947.
13. الدليمي، نزيهة/ رابطة المرأة العراقية/ الثقافة الجديدة/ ع 139- آذار/ مارس 1982.
14. إبراهيم، باقر/ مصدر سابق. وخيري، سعاد/ ثورة 14 تموز/ ص 33 - 34.
15. حديد، محمد/ حوار معه في الثقافة الجديدة/ ع 4 تموز 1969.
16. صوت الأهالي/ ع 16 / 5/ 1945. وكان الميثاق موقعاً في 12/ 5/ 1954.

- والحسني/ مصدر سابق/ ج 9 ص ص 85 - 86.
15. القاعدة/ ع 7/ ايار 1954.
16. جريدة لواء الاستقلال، ع2/ حزيران/ 1954.
- والحسني/ مصدر سابق/ ج 9 ص ص 89 - 91.
17. عودة، محمد/ ثورة العراق/ ص23.
18. لينين/ المؤلفات مج32 ص56 نقلا من كتاب/ الشرق الأدنى، البترول والسياسة.
19. فاخروشييف/ السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية/ ص7
20. اتحاد الشعب/ بدلا من القاعدة/ ع7/ 22 تموز 1956.
21. خطتنا السياسية في سبيل تحريرنا الوطني والقومي/ بغداد 1956/ ص19.
22. الحسني/ مصدر سابق/ ج10/ من ص84 وما بعدها.
- عبد الله، عامر/ مقالته في طريق الشعب العلنية/ العدد 1067 في 31/3/1977.
23. اتحاد الشعب/ ع2 أواسط نيسان 1957، والثقافة الجديدة ع4 تموز 1969.
- كبة، إبراهيم/ مصدر سابق/ ص229. وكبة، محمد مهدي/ مصدر سابق/ ص373.
24. د. حسين، فاضل/ مصدر سابق/ ص ص 22 - 23.

البيع!

منذ أن جال شبح الشيوعية في أوروبا، وقفت الطبقات الاجتماعية المستغلة ضده، وبعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا عام 1917، وقيام الاتحاد السوفيتي، جمع أركان الرجعية الأوروبية نشاطهم "السحق البيوض قبل أن تفقس وتنتشر في أرجاء العالم" كما صرح الزعيم البريطاني ونستون تشرشل، أيام عز بلاده.

قدمت الرأسمالية الاحتكارية كل مساعداتها لصعود الفاشية والنازية، وبهدف غزو الاتحاد السوفيتي ومحاربة الشيوعية. بسقوط النازية والفاشية، وتضعف الدول الإمبريالية المشاركة في الحرب العالمية الثانية، تسلمت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة محاربة الشيوعية، باعتبارها بعبعا، لا بد من القضاء عليه وإرهاب العالم به، والهيمنة على العالم من خلال إشهاره كخطر مرعب. وظل ونستون تشرشل كاهنا ينظر للحملة المسعورة ضد الشيوعية (1)، رغم تحالفه مع الاتحاد السوفيتي ضد دول المحور، معتبرا الحملة "جزءا من أعمال بريطانيا وحياتها.."(2).

بذل الإمبرياليون - البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون والألمان - جهودا كبيرة بهدف تخويف العالم العربي والإسلامي من البيع - الشيوعية، وإشاعة عدم الثقة بالاتحاد السوفيتي، كصديق للشعوب العربية وتطلعاتها التحررية. وانشغل سفراؤهم ومندوبوهم الساميون وموظفو وكالات مخابراتهم ووزارات مستعمراتهم وأمنهم ومراسلو صحفهم وهيئات إذاعتهم الموجهة للعالم العربي

بهذه المهمة، ومارسها خصيصا "مكتب مكافحة البلشفية" الذي أسسه البريطانيون في الشرق الأوسط (3).

منذ العشرينات حذر الحاكم البريطاني في كركوك أسياده في لندن من انتشار مبادئ البلشفية في العراق، التي أصبحت معروفة، كما حذرت الصحافة الحكومة والرأي العام ورجال الدين في العراق من خطر انتشار الشيوعية ودعت إلى محاربتها (4)، وقد سجل هذا كنشاط للسفارة البريطانية وعمالها في الصحافة والحكومة.

وسعى الإمبرياليون بعد النصر الذي حققته شعوب الاتحاد السوفييتي وجيشها الأحمر والحركة الثورية العالمية من جهة وانحسار مواقع الاستعمار من جهة أخرى، إلى التضيق على شعوب البلدان المستعمرة ومحاولة عزلها عن الاتحاد السوفييتي وتأثيره، موعزين للأنظمة الموالية لإصدار القوانين المحرمة للشيوعية، وللعلاقات مع الاتحاد السوفييتي، ولفتح المجال أمام القوى والأحزاب "القومية والدينية" خاصة التي رفعت شعار معاداة الشيوعية، للعمل ضد النشاط الشيوعي والحركة الشيوعية في العالم العربي. ولم تكن بريطانيا في سياستها الجديدة هذه تسير لوحدها، بل ساندتها الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها هذا، ودعا ترومان إلى "منع كل ما هو غير شيوعي أن يصبح شيوعيا"، وأشار إلى أنه "لكي يكون أي شعب راضيا بكيفية ان يمارس الديمقراطية على طريقة العالم الحر" (5).

وتحت عنوان "الدعاية السوفيتية وإجراءات مكافحتها" أنجز الدبلوماسيون الإنجليز ورجال مخابراتهم ملفا ضخما، حللوا فيه أسباب تعاضم نفوذ الاتحاد السوفييتي، وقدموا المقترحات وأساليب الوقوف أمامه، وخلصوا إلى "ضرورة نشر الإشاعات والأضاليل، خاصة حول اضطهاد المسلمين في الاتحاد السوفييتي، ومنع طبع الآثار الثقافية الشرقية بما فيها العربية.." (6).

كشفت تقارير السفارة البريطانية في بغداد ومراسلاتها سعي بريطانيا ومخططاتها في العشرينات والثلاثينات في بث الدعاية السوداء، ونشر الإشاعات بهدف حجب أفكار ثورة أكتوبر الاشتراكية من الوصول إلى العراق أو انتشارها فيه، وكانت السلطات البريطانية والعراقية تقوم بمراقبة السفن السوفيتية في الخليج العربي، وتحاول بث الإشاعات ضد السوفييت تحت غطاء الإسلام، وتخويف التجار المحليين من إقامة علاقات تجارية مع الاتحاد السوفييتي، "بلد الكفار"!

حفل عمل المؤرخ العراقي **عبد الرزاق الحسني** "تاريخ الوزارات العراقية" بأجزائه العشرة، بنصوص الوثائق الحكومية والمراسلات وتصريحات ممثلي السلطات الحاكمة ومداخلاتهم في البرلمان، الزاخرة بالتحريض والعمل ضد البعع الشيوعي محليا ودوليا. ومن بين وسائل الإمبريالية في هذا المجال عقد المعاهدات الأمنية، الثنائية والمشاركة التي توقعها مع البلدان المستعمرة والتابعة، وبين البلدان نفسها، ففي العراق أقرت الحكومة العراقية معاهدة أمنية مشتركة بينها والحكومات السورية والفلسطينية والمصرية، في جلستها في 1926/4/27، جاء فيها:

- ستشارك دائرة شرطة العراق في الترتيبات المتفق عليها في القاهرة بتاريخ 1926/1/13، بين ممثلي دوائر شرطة مصر وفلسطين وسورية.
- سيزود العراق بالأسلوب الذي يضعه المستر برود هرسن التابع إلى دائرة التحقيقات الجنائية في فلسطين، وأنه سوف يستعمل البلاغات التي تصدر وفق هذه الترتيبات.
- إذا دخل العراق أشخاص مشبهون بكونهم شيوعيين، وذلك في طريقهم إلى سورية فإن دائرة التحقيقات الجنائية تخبر دائرة الأمن السورية لاسلكيا، مبينة اسم الشخص المشتبه به والطريق إلى سلكه.

● ...

• توجه البرقيات اللاسلكية إلى المستر فانجو في دائرة الأمن في بيروت وإلى دائرة التحقيقات الجنائية في بغداد.

• يفهم ألا يشار أبداً إلى الشيوعية في البرقيات المكشوفة المتبادلة بين دائرتي شرطة سوريا والعراق وأنه يجب استعمال اسم مخصوص يدل على أن الشخص المنوه عنه مشتبه به" (7).

وذكرت جريدة ألف باء الدمشقية في عددها الصادر في 1930/7/15، إن اتفاقاً جرى بين المستعمرين الفرنسيين والإنجليز لمكافحة الشيوعية وقعه مدير الأمن العام في فلسطين المستر اوروتور داتو وقنصل فرنسا في يافا مسيو برتران (8).

إضافة إلى المعاهدات والقوانين، استخدمت دوائر الإمبريالية عملاءها في أجهزة الحكم والإدارة والإعلام، في الدعوة والتحريض ضد الشيوعية، مستغلة مواقفهم ومنابرهم في نشر مشاريعها وأفكارها المعادية للشيوعية والسوفييت. وقد أوكلت هذه المهمة في العراق، ليس على الحكومة وأجهزتها وحسب، وإنما على النواب والصحفيين والكتاب المرتبطين بالبلاط والسفارات الإمبريالية، للقيام في تولي المهمة صراحة في البرلمان، والخطب الرسمية والنشر وغيرها، بمناسبة أو بدونها، وبسبب أو بدونه، وحتى المحسوبين على قوى معارضة علنية أو غير الراضين على الأوضاع القائمة سياسياً. مثلاً دعا داود السعدي "نائب من حزب الاستقلال" في البرلمان إلى القضاء على الشيوعية "لأنها لا تبقي ولا تدر، تهدد العراق بدولته واستقلاله وملكه ودينه وعائلته وماله وشرفه وجميع مقدساته فيجب أن نتكاتف بحزم لمحوها" وأكد.. "يجب محو كل من يحمل فكرة الشيوعية" (9).

زعم الجنرال بكر صدقي، زعيم أول انقلاب عسكري عام 1936، في تصريحات إلى جريدة البلاد "إن تربة العراق غير صالحة للشيوعية، وإن الشيوعية لا تتماشى مع الحكومة الملكية، وإن الجيش مستعد لمقاومة كل حركة

تضر عرش قائده الملك المعظم والقضاء عليها سواء أكانت الحركة شيوعية أم غيرها.."(10).

مع انتشار الفكر الشيوعي في العراق واتساع تنظيم الحزب الشيوعي، تصاعدت حملة الرجعية الحاكمة، وتنوعت أساليبها في تشويه الشيوعية ونعتها بمختلف النعوت، وإصدار القوانين المحرمة لها. ففي 1938/5/9، نشرت جريدة الوقائع العراقية قانون رقم 51 لسنة 1938، الذي نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على ما يلي: "يعاقب بالأشغال الشاقة أو الحبس مدة لا تزيد على سبع سنين أو بالغرامة أو بهما، كل من حبز أو روج بإحدى وسائل النشر مع النصوص عليها في المادة 78 من هذا القانون، أيا من المذاهب الاشتراكية أو البلشفية أو الفوضوية أو الإباحية وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير النظام والمبادئ والأوضاع السياسية.."(11).

وضح نص القانون ولغته هدف السياسة الحاكمة ومخططاتها في تكميم الأفواه وقمع المواطنين وسلب إرادة الجماهير ووعيتها لواقعها ومحاولة التمرد عليه. وكشف الارتباط بين نهج الحكم وما تخططه السفارة البريطانية في بغداد، حيث بين تقرير مفصل من عشر نقاط، أرسلته السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية في 1940/12/13، متابعتها لما سمته "الدعاية السوفيتية في العراق" وأشارت فيه إلى انتشار الأفكار الماركسية في صفوف الطبقة العاملة العراقية في المدن الكبيرة، وحذرت فيه من ذلك. وفي النقطة العاشرة من التقرير شرحت مهماتها اليومية التي قامت بها عبر مركز استعلاماتها وعملائها في وسائل الاعلام في الدعاية ضد الشيوعية والسوفييت. وهذا التقرير واحد من الواجبات اليومية للسفارة ومركز استعلامها والمرتبطين به من الكتاب والصحفيين العراقيين خاصة (12)، وهو وان جاء بعد حوالي عامين من القانون المذكور إلا أنه أشار إلى الدور الذي لم يكن سرا للسفارة البريطانية في رسم مناهج الحكومة، والذي لا يكتفي بالتخطيط والنشاط الذاتي، بل والإيعاز

إلى السلطات الحاكمة لاتخاذ الإجراءات وما يلزم من تعقيبات ومتابعات بوليسية وحملات إرهابية، وقد وجدت السفارة البريطانية بأشخاص الحكام العراقيين نماذج فريدة في استلهم قراراتها، وخاصة المعادية للشيوعية والحزب الشيوعي.

ذكر السفير الأمريكي في بغداد غولمن في كتابه عن نوري السعيد، طبيعة هذا الحاكم الذي تولى الحكم في العراق أكثر من مرة منذ 23 أيار/ مايو 1930، وحتى مقتله في ثورة تموز/ يوليو 1958، بتمسكه برأيه، وذكره الصهيونية والشيوعية معاً، واعتباره الاتحاد السوفيتي اعظم تهديد وخطراً قريب الوقوع، وقد سمع عنه انه قال إن "95% من الرأي العام العراقي يعتبر خطر إسرائيل اعظم من خطر الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك وقف هو مع الأقلية التي لا ترى ذلك، وفي هذا كما في شؤون أخرى كانت لنوري الشجاعة للتمسك برأيه" (13).

وقد تمكنت السلطات الحاكمة من توجيه ضربات مؤلمة لتنظيمات الحزب الشيوعي العراقي وقيادته والحركة العمالية قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية، وبعيد فترة النهوض الوطني بعد الحرب، حيث شنت حملات جديدة تنفيذاً للمقررات التي اتخذها مؤتمر ورؤساء الدول العربية في أيار 1946، ودورة الجامعة العربية في بلودان في تموز 1946 (14). فأغلقت جريدة "العصبة" في 1946/6/6، واعتقلت قادة حزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية، وتتوجت الحملة المسعورة ضد الشيوعية، باعتقال سكرتير الحزب الشيوعي العراقي فهد في 1947/1/18، وعدد من قادة الحزب وكوادره.

لقد برهنت الحملات البوليسية ضد الشيوعية، التي كان يقوم بها الحكام في العراق والمنطقة، على أنها مقدمة مطلوبة أو شرط تمهيدي لمعاهدة جائرة أو حلف استعماري، يربط تلك الأنظمة بعجلة الإمبريالية ويكبل الشعوب وينهب خيراتها وقدراتها ويخنق حرياتها ويشيع الإرهاب والطغيان.

في تموز/ يوليو العام نفسه جرت محاكمة قادة الحزب الشيوعي كجزء ومواصلة للحملة السافرة ضد البعيع. وبالرغم من أجواء الديكتاتورية البوليسية تمكن القادة الشيوعيون من تحويل المحاكمة إلى محاكمة للنظام نفسه، فقد اعترف يوسف سلمان (فهد) بأنه سكرتير الحزب الشيوعي ودافع عن الشيوعية، وشعارات الحزب وأهدافه والتضامن الاممي، وعرى شعار مكافحة الشيوعية باعتباره شعارا فاشيا موجهها ضد الحركة الوطنية، مؤكدا أن الشيوعيين هم اكثر الوطنيين شعورا بالمسؤولية إزاء أوطانهم وشعوبهم. وكانت الصحف تنشر نصوص المحاكمات ضمن حملتها المعادية للشيوعية حيث أتاحت للرأي العام الاطلاع على نشاط الحزب الشيوعي وأفكار قادته والدفاع عنها وتوضيحها (15).

أرغم ضغط مختلف الأوساط العالمية والحركة الشيوعية، والحركة الوطنية العراقية والعربية، السلطات الحاكمة على إبدال أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد (16).

بعد محاكمة سورية، في 14 شباط/ فبراير 1949، أعدمّت السلطات الحاكمة قادة الحزب الشيوعي العراقي، بقرار من الحكومة البريطانية، موجهة ضربة قاسية إلى الحزب و "عرضت نضاله إلى نكسة كبيرة وتنظيماته إلى محنة أليمة ولم تدع أحكام الإعدام إلا بعد تنفيذها خوفا من غضبة الشعب والرأي العام العالمي ومحاولة إنقاذهم ثانية، فأذاع مدير الشرطة العام في اليوم الثاني لإعدامهم بيانا رسميا أعلن فيه أن قادة الحزب الشيوعي يوسف سلمان يوسف (فهد) وزكي بسيم وحسين الشبيبي قد اعدموا، وان تنظيمه قد ابيد، ولم يعد للحزب من اثر.." (17).

اصدر الحزب الشيوعي في نفس اليوم بيانا وضح فيه حجم الجريمة وندد بها، فاضحا أسبابها ومؤكدًا على أن هذه المؤامرة السافرة التي فضحها حزبنا الشيوعي منذ بدئها لم تأت عفوا، وانما جاءت نتيجة حتمية للإرهاب الأسود

الفاشستي الذي يسود العراق والشرق الأوسط منذ أن أعلنت الأحكام العرفية والحرب الفلسطينية الاستعمارية.. وكانت معركة شرسة بين الشيوعيين والسلطات الحاكمة، معركة إثبات وجود وتحد. فقد أثبت الشيوعيون صمودهم إزاء مخطط تصفيتهم، رغم الاعدامات والاعتقالات وسقوط عدد من قياداتهم بأيدي العدو الطبقى وانهيارات بعضها. ولم تكن هذه الحملة الدموية التصفوية مجردة من نهج المخططات الامبريالية المرسومة للعراق والمنطقة.

كتب مراسل وكالة يونايتد برس مقالا بعنوان "سلسلة تحالفات لصد الشيوعية" أشار فيه إلى هذه المخططات والى أهدافها في ربط الدول المستعمرة من قبل الإمبريالية بتحالفات إقليمية ضد الشيوعية (18). كما نقلت الصحافة العراقية عن وسائل الاعلام البريطانية خبر اجتماع الدبلوماسيين البريطانيين العاملين في الشرق الأوسط، الذي ناقش مشروع تشكيل كتل عسكري من العراق والأردن و "القسم العربي" من فلسطين لمنع الخطر الشيوعي والصهيوني (19)، هكذا نشرته الصحافة العراقية. ولم تكتف الإمبريالية وحكومات بغداد وعمان وأنقرة بالمعاهدات الثنائية الأمنية التي ضمت بنودا للتعاون والتنسيق على محاربة الشيوعية والاتحاد السوفييتي، بل وسعت إلى ارتباطات أخرى أوسع ضد الأحزاب الشيوعية والديمقراطية في بلدانها، وضد الحركة العمالية والجماهيرية ونشاطاتها، لإضعافها وزرع الفرقة بين فصائلها ودق إسفين في الحركة الوطنية وشل تحالفاتها أو أعمالها المشتركة، واستغلال كل إمكانية لتصفية الشيوعية أو ضربها.

فضحت الصحافة الحكومية والمالية هذه الارتباطات والمشاريع من خلال ما نشرته من لقاءات ومقابلات مع موظفي السفارة البريطانية وأركان الحكم تستطلع آراءهم حول السياسة التي يجب اتباعها في البلاد العربية لمكافحة الشيوعية. ففي 1949/3/17، استطلعت جريدة الزمان البغدادية أرشد العمري، (رئيس وزراء ووزير في عدد من الحكومات) الذي قال: "اعتقد ان الشيوعية

خطر جسيم يهدد الحضارة، كما هي خصم قوي للحريات وللتمدن البشري". وأدلى **جلال بابان** (وزير): "من رأيي ان نكافح الشيوعية بلا هوادة" واعتقد **صادق البصام** (وزير): "أن الشيوعية هي الصهيونية، والصهيونية هي الشيوعية ذاتها، لذلك فالمكافحة يجب أن تقوم على هذا المبدأ" (20). وهذه الأفكار نفسها صرح بها **نوري السعيد**، وزاد عليها، أثناء مؤتمر صحفي له حيث صرح انه "يحارب الشيوعيين لأنهم يعادون الإنجليز، واليهود في فلسطين يعادون الإنجليز". وقصة السعيد مع الشيوعية منشورة في اكثر من كتاب للدبلوماسيين الغربيين الذين عايشوه. ولم تقتصر مهمة نوري السعيد في إعلانه العداء للبعث الشيوعي الذي اقض مضجعه. ففي مجلس النواب لم يخف مشاعره إذ أكد: "أن الحكومة ستصفي حساب الشيوعيين وتكافح الشيوعية حتى النفس الأخير في هذه البلاد" (21).

وادخل بند مكافحة الشيوعية في برامج الأحزاب، وفي سياسات معلنة لقوى وطنية معارضة للحكم، إلا أنها وضمن احباطات الحركة الوطنية وانتكاساتها، تسير في هذا الركب غير الوطني، وتقع في أحابيل السلطات الديكتاتورية وفي خدمة أغراضها، وتعود بعد فترة إلى الصف الوطني وعماده الحزب الشيوعي، وإلى التعاون والتنسيق معه. وقد حصل هذا مع **حزب الاستقلال** الذي رفع إلى نوري السعيد برنامجه محتويا فقرة مكافحة الشيوعية وإبعاد خطرهما من البلاد (22). ووسعت جريدته ضمن الحملة المسعورة هجومها خارج العراق أيضا، إذ شنت في عدد من المقالات هجوما ضد الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية، وهي الصحيفة الوحيدة التي أعلنت اسفها لانتصار الجيش الأحمر في الصين (23).

إن نوري السعيد وموقفه من الشيوعية لم يعد بحاجة إلى توضيح، إذ عرف بطبعه ونشأته كرهه للشيوعية، وهو يدشن كل مرة يستلم فيها رئاسة الحكومة حملة على الشيوعيين. وقضى في الحكم أطول فترة من غيره، بل كان هو

الحاكم في كل الفترة الملكية، سواء في رئاسة الحكومة أو خارجها. وقد اشترط في 1954/7/31، حين كلف لتشكيل وزارة جديدة، السماح له بسياسة جديدة تختلف عن نهجه السابق، لخصها في السياسة الداخلية بحملة مراسيم معادية بشكل سافر للديمقراطية والحرية التي ادعاها في ديباجة شروطه، حتى سميت فترته تلك بسياسة المراسيم. منها المرسوم رقم 16 لسنة 1954 الذي أضاف فقرة إلى قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938 نصها ما يلي: "سواء كان ذلك مباشرا أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت ستار أي اسم كان، كأئصار السلام، والشبيبة الديمقراطية، وما شاكل ذلك" (24). وكذلك المرسوم رقم 17 لسنة 1954 الذي خول مجلس الوزراء إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق المرسوم 16، وأعطى وزير الداخلية صلاحية اعتقال الشخص المسقط عنه الجنسية. وبينت الأسباب الموجبة لإصدار هذا المرسوم بان الشيوعية ومنظماتها تستوحي توجهاتها من المراكز الشيوعية خارج العراق وتلتزم بها مخالفة نص المادة 15 من قانون الجنسية العراقية رقم 18 و 19 على إغلاق الأحزاب والنقابات والجمعيات إلا بترخيص من الحكومة. واثناء مناقشة المرسوم 17 في مجلس النواب اعترض نواب فرد عليهم نوري السعيد بقوله: "إن هذا المرسوم هو قسم من مكافحة الشيوعية في العراق" (25).

صراحة **نوري السعيد** لا تخفي نهجا أو وحيا في سياسته. كان مدار بحث أيضا بينه وبين وزير الإرشاد المصري لتوحيد المخطط بين العراق ومصر على "مكافحة المبادئ الهدامة بكل الوسائل الممكنة"، وتوحيد الخطط لمكافحة الشيوعية وتنظيم برامج خاصة في الإذاعات العربية تخدم هذا الغرض (26).

عاون السعيد في عمله هذا ضد البعج في شمال العراق متصرف لواء السليمانية وقتها الزعيم **عمر علي**، حيث كتب السفير الأمريكي في بغداد، إن جهاز موظفي السفارة الأمريكية في كركوك كانوا على اتصال جدي به، وأنه قد زاره

مرتين، "وكان **عمر علي** يقدر تمام التقدير إلهاح نوري السعيد على أهمية استتباب الأمن، وحافظ على ذلك بيد قوية، ولم يقف عند ذلك الحد، ولم يقنع بكبح الفعاليات الشيوعية، بل قام أيضا بتوزيع معلومات تفضح الأساليب الشيوعية وآراءها بين المتعلمين. وكان يدعو شيوخ الدين "الملالي" من القرى إلى مقر عمله في السليمانية في فترات معينة، ليثقفهم ضد الشيوعية" كما كانت وزارة المعارف تقوم بأعداد محاضرات عن سبل محاربة البعبع في المخيمات والفعاليات المدرسية في مختلف أنحاء البلاد (27).

اثر تغلغل الإمبريالية الأمريكية في شؤون العراق، وتكليف فاضل الجمالي برئاسة الحكومة، نشطت السفارة الأمريكية وأجهزتها المخبرية والإعلامية في حملات هستيرية ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي في العراق. قدم فاضل الجمالي خدمة كبيرة في هذا المجال، حيث كان امتدادا أمريكيا لسياسة نوري السعيد البريطانية، في خطاب له في **مؤتمر باندونغ** عام 1955، وكان وزير خارجية نوري السعيد، هاجم فكرة الحياد، وذكر أن هناك قوى تهدد العالم، وهي الاستعمار القديم والصهيونية والشيوعية. وصف الاستعمار القديم والصهيونية في طريق الزوال، "أما الثالثة فهي سبب القلق والاضطراب في العالم، وإن الشيوعيين جاؤوا إلى العالم بنوع جديد من الاستعمار اشد فتكا والعن أثرا من الاستعمار القديم". وكرر ذلك في خطابه في مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة في 1955/1/22، محذرا من خطر البعبع الذي يغزو البلاد من الداخل ومن الخارج، واقترح إقامة حلف بوجه هذا الخطر، شبهه بالسد المنيع الذي يحمي من الفيضان، "وما لم يكن هذا السد محكما، ووجدت فيه ثغرة فإنه سينهار، وإن العالم الحر سيصبح عرضة للغزو الشيوعي" (28).

كشف الجمالي في خطبه المذكورة المخطط الإمبريالي المطلوب تنفيذه في العراق والمنطقة، والذي أفصحت عنه المشاريع الأمريكية والبريطانية حول الأحلاف الأمنية والعسكرية والدفاعية. وفي عهده امتلأ العراق بأعضاء وكالة

المخابرات الأمريكية الذين كانوا يجوبون البلاد بصفة خبراء النقطة الرابعة فينشرون الدعايات المضللة ضد الحركة الوطنية والشيوعية. وساهم السفيران الأمريكي والبريطاني في هذه الحملة ضد الشيوعية بنفسيهما، إذ قصدا **مدينة النجف الاشرف** والتقيا العلماء المسلمين فيها، حيث تقيم المرجعية الدينية الأعلى للشيعة في العالم، بهدف حث رجال الدين والعلماء والمرجعية على التعاون وإصدار الفتاوى ضد الشيوعية والشيوعيين في العراق (29).

صار بعبع الشيوعية مؤرقا **لفاضل الجمالي** والسفارة الأمريكية أيضا، ففي كل تصريح أو خطاب يحمل الجمالي على الشيوعيين. وينسب كل عمل معارض لسياسته إلى خدمة الصهيونية وانصار السلام الشيوعيين. وقد رجا الجمالي الصحفيين في مؤتمر صحفي له لحماية الشعب من الشيوعية وهاجم الحركة الطلابية والعمالية ورجال السياسة والصحافة "الذين يشجعون عناصر الفوضى ويجعلون من أنفسهم بعلم أو بدون أدوات الشيوعية الهدامة" (30).

قبل التوقيع على **حلف بغداد** وإعلانه، وبعد عودته من زيارته لتركيا، أغلق نوري السعيد المفوضية العراقية في موسكو بحجة "اقتصاد في النفقات" واثّر خطاب مطول له في 13/1/1955، أعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي التي أقيمت في 25/8/1944، متهما البعثة الدبلوماسية السوفيتية "بتمويل الهدامين والمخربين وتنظيم المذكرات وإشاعة الفوضى وبث الرعب في قلوب السكان الأمنيين، وأنها وكر للمؤامرات واعمال الهدم والتخريب" (31).

لم تكن هذه الخطوات التي اتخذها السعيد غريبة عن نهجه وارتباطها بالمخطط البريطاني والأمريكي في الحرب الباردة ضد المعسكر الاشتراكي، والاتحاد السوفيتي خاصة، وانما هي استمرار ضمن خط التبعية الشاملة متوجة بحلف

بغداد، الذي كان مشروعا مرسوما، لا بد له من مقدمات داخلية وخارجية تبدأ بقمع الحركة الوطنية وإسكاتها، وإشهار البعبع وخطره، وتنتهي بتكبيد البلاد بالحلف وملحقاته.

كل الاتهامات التي أطلقها السعيد من ترسانة الدعاية الإمبريالية الموجهة للاتحاد السوفيتي نفذها في العراق حيث حوّل البلاد إلى وكر للمؤامرات والنشاط الاستعماري العدواني ضد شعوب البلدان المتحررة، ورصد ملايين الدنانير للدعاية السوداء وتوسيع أجهزتها ووسائل نشرها وشراء الصحف والجواسيس والمرتزة للعمل ضد البعبع والبلدان العربية المتحررة. كما شكل أجهزة معينة مرتبطة بالجهاز المتخصص لمكافحة الشيوعية في العراق بالتنسيق مع حلف بغداد، معززا دور الشرطة والاستخبارات والتحقيقات الجنائية في محاربة الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية ليس في العراق وحده، بل وفي البلدان المتحررة المجاورة، وتشير وثائق السفارة البريطانية والأمريكية إلى هذا الارتباط، والعلاقة الوثيقة والتنسيق المشترك.

اثر هزيمة الإمبرياليتين البريطانية والفرنسية في عدوانهما على مصر عام 1956، استغلت الإمبريالية الأمريكية ضعف حليفتيها فتقدمت بمشروع ايزنهاور لتشغل "الفراغ" وتواصل المهمة. وقد لخصت جريدة "اتحاد الشعب" السرية المشروع بأنه محاولة تجديد العدوان الإمبريالي وتمزيق حركة التحرر الوطني العربية، وجعل إسرائيل رأس حربة للعدوان الإمبريالي المستمر في المنطقة. كما فضحت ذرائعه التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية من ورائها إلى شق طرقها وهي: صد الخطر الشيوعي أولا، وثانيا تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وأكدت الجريدة "على إن مصير المشروع لن يجد افضل من مصير حلف بغداد"(32).

واصلت الإمبرياليتان، الأمريكية والبريطانية، إضافة إلى المخططات والمشاريع والنشاطات التي ذكرت، مساعيها لاحتلاف جديدة أخرى، تعكس

مصالحهما وتناقضاتهما. إذ أن دوائرهما والأنظمة الحاكمة لم تستفد من دروس وخبرة التاريخ، فعقدت تجمع الهلال الخصيب، والاتحاد الهاشمي وغيرهما من التجمعات العربية، والعربية الأجنبية. وكلها تتضمن تحالفا رجعيا ضد البع - الشيوعية والسوفييت.

نجاح ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق، كان ختام تلك السلسلة من المشاريع والأحلاف والمؤامرات، وما أن انتصرت الثورة وقف الاتحاد الهاشمي بشقه الأردني داعيا إلى القضاء عليها والى التدخل العسكري في العراق، مستنجدًا بالإمبريالية والرجعية في المنطقة، مخاطبا إيران وغيرها إلى تقديم جميع المساعدات العسكرية والسياسية، ومعتبرا الثورة فتنة حدثت بناء على تدخل الجمهورية العربية المتحدة ومساعدة الشيوعية العالمية (33).

لقد نجحت ثورة الشعب العراقي عام 1958، إلا أن تلك المخططات الاستراتيجية لم تنته، بل طويت لزمن آخر وتتواصل بأشكال وأساليب أخرى ومن خلال ما سجل فيما سبق حتى الثورة نلاحظ شراسة العداء الطبقي للشيوعية، واستماتة الإمبرياليين وأذئابهم في استخدام كل الأشكال والمصادر والعوامل الدافعة لها أو المحفزة والمحركة لمعاداتها، وكانت ما زالت تعتبر مكافحتها مبدأ أساسيا للحكومات والقوى والأحزاب اليمينية السافرة في عدائها للتقدم والفكر الإنساني.

لعبت العوامل الخارجية أدوارا متميزة في تصعيد وسائل عملية، من مشاريع وأحلاف ومواثيق واتفاقيات أمنية وعسكرية وسياسية، استهدفت ربط بلدان المنطقة في أحزمة عدوانية ضد الشيوعية والسوفييت خدمة للإستراتيجية الإمبريالية في حربها السافرة. ولهذا قامت سفارات ألمانيا وبريطانيا وأمريكا في بغداد بدور صارخ في تصعيد معاداة الشيوعية في العراق، مستغلة شتى الإمكانات والظروف والمجالات والمراكز الإعلامية والدينية والتدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب والحركات السياسية وإقامة النوادي تحت واجهات

ثقافية أو دينية، ولكنها تعمل لتنفيذ تلك السياسة الإمبريالية المعروفة. وقامت تلك الأوساط بحث الحكام والعملاء وأذنانهم واتخاذ مواقف مكشوفة، علنية، ضد الحزب الشيوعي والشيوعية في العراق. وهيأت بالضغط والممارسات المختلفة العوامل الداخلية لمعاداة الشيوعية، من إصدار قوانين ومراسيم وتشريعات ضدها إلى تعريض المنتمين لها إلى أقسى الإجراءات اللا قانونية، بما فيها الإعدام والسجن المؤبد، وكذلك تطوير أجهزة القمع البوليسية والأمن والمخابرات، وبتبذير الأموال الوطنية في إعدادها وتدريبها لمكافحة الشيوعية والشيوعيين في العراق.

كشفت معاداة الشيوعية نهج الحكام والتبعية السافرة، وصرحت بأنها شعار كل خطوة إرهابية ورمز لكل سياسة ديكتاتورية، استهدفت فيها الحركة الوطنية والديمقراطية ومكاسبها. وقد تعرضت جراءها الحركة العمالية والوطنية إلى ظروف بالغة الصعوبة والى تصفيات جسدية.

وكما أشير إلى نوري السعيد، وفاضل الجمالي اللذين قدما خدمة متميزة في تنفيذ هذه السياسة، كشف أيضا الرعب الذي استحوذ عليهما من البعع الذي نصبه أمامهما أسيادهما في خارج العراق. في الوقت نفسه، عكست تلك التدابير والإجراءات قوة النشاط الشيوعي والديمقراطي والوطني بين صفوف الجماهير، وتضحيات الشعب العراقي ونضاله من أجل مثله وقيمه الإنسانية.

الهوامش

1. ينظر في خيرى، زكي/ مقالته في كتاب معاداة الشيوعية في العالم العربي/ ص 44.
2. تشرشل، ونستون/ مذكراته../ ص 1094.
3. بونداريفسكي/ سياستان إزاء العالم العربي/ ص 139.
4. مثلا، جريدة العالم العربي/ عدد 1920/ 1/7.
5. ديوجول، شارل/ مذكراته، الخلاص/ ص 301.
6. د. شعبان، عبد الحسين/ الصراع الايديولوجي في العلاقات الدولية/ ص 172.

7. الحسني، عبد الرزاق/ مصدر سابق/ ج 4 ص 56.
8. د. حنا، عبد الله/ مقاله في مجلة الطريق اللبنانية/ ع 2- 3 حزيران 1984.
9. محاضر مجلس النواب/ جلسة 1937/12/29.
10. جريدة البلاد عدد 1937/3/18.
11. جريدة الوقائع العراقية عدد 1938/5/9.
12. F.O. 371, 93- 848.848E
13. غولمن، ولدماز/ عراق نوري السعيد/ ص 57.
14. مجموعة مؤلفين/ تاريخ الأقطار العربية المعاصر/ ج 1/ ص 313.
15. جريدة الزمان أعداد 5 - 15 تموز 1947.
16. F.O 371, 61664, 75130
17. خيرى، سعاد وزكي/ دراسات../ ص 183.
- "وفي وثائق الخارجية البريطانية، الملف الخاص بحياة وإعدام سكرتير الحزب الشيوعي فهد مغلق خلاف غيره من الملفات، وخلاف المعمول به رسمياً في فتح الملفات بعد مرور ثلاثين عاماً عليها، ويثير هذا الغلق السؤال عن دور الحكومة البريطانية وإعدام الخالد فهد."
18. جريدة الحوادث عدد 1949 /4/18.
19. ن.م عدد 1949 /7/21.
20. جريدة الزمان عدد 1949 /5/3- أي بعد أشهر من الاستطلاع.
21. ن.م عدد 1949/2/13.
22. الحسني/ مصدر سابق/ ج 8/ ص 101.
23. الياسري، قيس عبد الحسين/ الصحافة العراقية والحركة الوطنية/ ص 130.
24. الوقائع العراقية/ عدد 1954 /9/1.
25. محاضر مجلس النواب لسنة 54 - 1955/ ص 691.
26. حميدي، جعفر عباس/ مصدر سابق/ ص 106.
27. غولمن/ مصدر سابق/ ص 206 و ص 211.
28. الياسري/ المصدر السابق/ ص 281.
29. كاشف الغطاء، محمد حسين/ مع السفيرين، وكذلك المصدر السابق/ ص 282.
30. ينظر وقائع المؤتمرات الصحفية في صفح 1954/2/25 و 1954/4/13.

F.O. 371, 67089, 75295, 15295, 1592, 98743, 75939.31

وتشير هذه الوثائق إلى الضغوط البريطانية المتكررة على الحكومة العراقية التي تطلب فيها عدم إقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي، ومن ضمنها وثيقة عن حياة السفير العراقي المعين في موسكو وتوصية للسفير البريطاني هناك للاتصال به والتنسيق معه. وكذلك حميدي/ مصدر سابق/ ص121.

32. جريدة اتحاد الشعب/ العدد 1 / أواسط شباط/ فبراير 1957.

33. ينظر في جريدة التيار الجديد العدد 2 - في 12/7/1984.

جيش وسياسة

أسهمت القوات المسلحة، وخاصة الجيش، بدور حاسم ومؤثر في حياة الشعوب المستعمرة والتابعة. وقد كشفت التجارب التاريخية للشعوب أهمية هذا الدور في فترات كثيرة، كما أشرت إلى بطلان ادعاءات الكثير من الأيديولوجيين والكتاب الغربيين عن وقوف الجيش فوق الميول والاتجاهات وخارج الطبقات والصراع الطبقي في العديد من البلدان، وفي مختلف القارات. توضح ذلك الانقلابات العسكرية والديكتاتوريات الإرهابية.

وبالرغم من أن المؤسسة العسكرية هي إحدى مؤسسات الأنظمة الحاكمة والتي تعتمد عليها كجهاز حماية لها وقمع، إلا أنها في منعطفات معينة وبفضل عوامل كثيرة منها النهوض الوطني وقوة الحركة السياسية، تتحول هذه المؤسسة إلى قوة للحركة الوطنية ضد الأنظمة الحاكمة، المستبدة منها أو التابعة، فتنتقل إلى جانب الشعب ضد الحكم، كزراع ضارب، مسلح، منظم، وتساعد في إقامة حكم وطني جديد أو تسهم فيه أو تدعمه من ثكناتها.

وفي بلدان آسيا وأفريقيا، وفي أكثر الأحيان، انضمت القوات المسلحة، وخاصة الجيش إلى صف الحركة الوطنية وتدخلت في حسم الموقف بين أقطاب الصراع الاجتماعي والسياسي منحازة بشكل صريح ومعلن، وبحكم ميزتها كقوة مسلحة ومنظمة عددا وعدة، اشتركت في العملية السياسية، والسلطة، بعيدا عن الثكنات والشارات العسكرية، أو بها، بشكل ملفت للانتباه.

حدث هذا أيضا في تاريخ القوات المسلحة العراقية. فمنذ تأسيس الجيش العراقي رسميا في 6 كانون الثاني/يناير 1921، مع تشكيل الدولة العراقية، رسم له أن يكون أداة للدولة في بقائها وحماية سيطرتها الطبقية وتبعيةها السياسية وقد وضع المحتلون الإنجليز هذا الهدف للجيش في العراق متوسعين في تنصيب شبكة

مستشاريهم العسكريين في الوحدات العسكرية المشكلة حديثاً، إضافة إلى ربط العراق بمعاهدة 1922 التي احتفظت الإمبريالية البريطانية بموجبها بقوات عسكرية في الأراضي العراقية، فضلاً عن الإشراف المباشر على الجيش العراقي تدريباً وتسليحاً. والبريطانيون المحتلون للعراق لا يريدون العراق مستقلاً وبجيش قوي موحد، إذ كانوا يريدون أن يتحول الجيش العراقي الجديد التأسيس إلى وحدة من وحدات جيشهم الاستعماري (1)، يخدم المخططات المرسومة له، ليس في العراق وحسب بل وفي المنطقة العربية والمجاورة للعراق.

سمي أول فوج من تشكيلات الجيش العراقي باسم **فوج موسى الكاظم**، وهي تسمية مقصودة ضمن حسابات الإنجليز وتقسيماتهم للمجتمع العراقي، بينما عين **جعفر العسكري** أول وزير دفاع، ونوري السعيد أول رئيس للأركان.

تأسس الجيش على أساس التطوع الاختياري، بينما عين الضباط الذين درسوا في الأكاديمية العسكرية العثمانية في "اسطنبول" في قيادة التشكيلات. ووضعت معاهدة 1930 وبنودها الخاصة تجسيد مخططات السيطرة الإمبريالية على الجيش وبقائه تابعاً لها. ومن بنودها ربط مصير الضباط الكبار والقيادات العسكرية بحاجة المستعمرين لهم في إدارة المؤسسة العسكرية، وتحويلهم مع المؤسسة إلى منفذ مطيع لما هو مرسوم ومخطط له (2). خاصة بعد إنشاء الكلية العسكرية لتخريج الضباط عام 1924، والإعدادية العسكرية، وتخرج دورات جديدة من الضباط العراقيين في بغداد، الذين انحدروا من فئات اجتماعية متوسطة من خارج المدن الرئيسية، وفتحووا على الأوضاع السائدة وتعرفوا على الإصلاحات الاجتماعية (3).

قامت البعثات العسكرية البريطانية والملحقية العسكرية في السفارة البريطانية في تحجيم قوة الجيش العراقي ومحاولة "إبعاده عن السياسة"، وعن أن يكون جيشاً وطنياً، ضامة إليه أكثرية من أبناء الاقليات القومية والطائفية، مستهدفة

استحكام سيطرتها عليه، وإضعاف الشعور الوطني والقومي العربي داخل صفوفه. إلا أن التطورات السياسية الحاصلة في العراق وجيرانه، خاصة في تركيا وإيران، عكست آثارها في ضرورة توسيع حجمه ودوره كي يكون قوة ضاربة، حامية للنظام من التغيير الداخلي أو الأطماع الخارجية في ثروات العراق الهائلة التي ظهرت بعد اكتشاف البترول، فضلا عن الميزات الأخرى. وقد توافقت هذه التطورات مع التطور الاجتماعي الاقتصادي وظهور ملامح مميزة للطبقات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية في العراق.

كانت القيادات العسكرية المعينة من كبار الضباط الشريفيين، المنتمين إلى قمة الهرم السياسي الطبقي الحاكم، من كبار الإقطاعيين والملاكين والبرجوازيين البيروقراطيين، بينما ينتمي أغلب الضباط الآخرين إلى الفئات البرجوازية المتوسطة، وإلى الطائفة السنية من المسلمين (4).

ولكن بعد عام 1934، حين ادخل نظام التجنيد الإجباري في العراق، ازداد عدد الجيش أضعاف ما كان عليه قبل هذا العام. كان عدد الجيش عام 1922 ما يقارب 3500 فردا، ازداد إلى 7000 شخصا، عام 1927، و 11500 عام 1932. فأصبحت الحاجة ماسة إلى زيادة عدد الضباط أيضا، ولهذا فتحت أبواب الكلية العسكرية والدورات الخاصة إلى أبناء طبقات وفئات اجتماعية متعددة شملت القوميات والطوائف الأخرى. فصعد إلى المراتب العليا بعض الضباط الذين لم ينحدروا من الفئات الاجتماعية الحاكمة والمتنفذة، بحكم التقاليد العسكرية والتراتبية في المراتب، وأثر هؤلاء فيما بعد على المؤسسة العسكرية، واستخدموها لتحقيق أهداف وتصورات فئاتهم الاجتماعية والقومية.

أما الجنود وضباط الصف فاعلهم من أبناء الفلاحين وأشباه البروليتاريا في الريف والمدينة ونسبة ضئيلة من أبناء العمال والبرجوازية المدنية الصغيرة. وشكل أبناء الفلاحين وأشباه البروليتاريا حتى ثورة تموز نسبة تقترب من 95% من أفراد الجيش والشرطة، في حين توزعت بقية النسبة على العمال

والبرجوازية الصغيرة في المدن وعدد محدود من أبناء البرجوازية المتوسطة (5).

عملت السلطات الحاكمة والإنجليزية ما باستطاعتهم على إبعاد الجيش عن المشاركة في الحياة السياسية والاندماج في الحركة الوطنية والإطلاع على هموم الشعب ومعاناته، ومنع الارتباط بأية منظمة سياسية منعا باتا، لذا خلا الجيش في الفترة الأولى من تأسيسه من الانتماءات والاتجاهات السياسية، وظل محصورا بين أسوار الثكنات والعمليات العسكرية والتدريبية خارج المدن. بل وشاركت قياداته في عمليات عسكرية إرهابية ضد أبناء الشعب في فترات مختلفة ارتباطا بمخططات النظام الحاكم وأسياده (6)، "ضد الآشوريين عام 1933، وضد العرب في مناطق جنوب الفرات عام 1935، وضد الأكراد واليزيدية عامي 1935-1936".

وبالرغم من هذا السعي لم يكن الجيش بعيدا عما يدور حوله، وعما ينعكس عليه من معاناة وصراع اجتماعي يتمخض به الشعب. وبرز أول تدخل للجيش في الحياة السياسية في انقلاب بكر صدقي عام 1936، "ضابط كردي، سني، برتبة جنرال" الذي أيدته ممثلون من الحركة الوطنية وشاركوه الحكم، حيث ترأس الحكومة حكمت سليمان، وشارك فيها كامل الجادرجي من قيادة الحزب الوطني الديمقراطي. وصار هذا الانقلاب فاتحة الانقلابات العسكرية في العراق، أول انقلاب عسكري في تاريخ البلدان العربية المعاصر.

أدت نوايا بكر صدقي السياسية ومشاريعه وعداؤه للديمقراطية إلى انهيار التأييد المدني له، وإلى مقتله بعملية عسكرية أيضا، وبروز قيادات عسكرية أخرى، لها طموحاتها وتأثيرها، كقوة مقررة في صنع قرارات الحكم والسياسة وأداة ضغط وتهديد للحكومات، وصلت إلى حد تعيين أو تحية حكومات أو رؤسائها حتى مايس/ أيار/ مايو 1941 (7).

وبسبب اختلاف المنشأ الطبقي للضباط، والوعي السياسي تمايز الدور الذي قاموا به في الحياة السياسية في العراق منذ انقلاب الجنرال بكر صدقي عام 1936، وتوسع أعداد الجيش وضباطه، ففي حين ارتبط جناح من الضباط بالنظام وأسياده ارتباطاً مصير، اتجه جناح آخر إلى الحركة الوطنية وقضاياها، وأصبح الجيش مصدر السلطة على اثر هروب الوصي ونوري السعيد وأركان حكمهما، بعد قيام حكومة "الدفاع الوطني" برئاسة **رشيد عالي الكيلاني**، والضباط القوميين العرب، الذين عرفوا برتبهم، **بالمربع الذهبي**، أو العقداً الأربعة، وقد قادوا الحكم والجيش في أول مواجهة عسكرية ضارية ضد السيطرة البريطانية في مايس/ أيار/ مايو 1941 (8)، وانتهت بنتائج وخيمة، أولها تنفيذ إعدام الضباط الأربعة، **صلاح الدين الصباغ**، مدير الحركات في رئاسة أركان الجيش ومعاون رئيس أركان الجيش، ثم قائد الفرقة الثالثة، **وفهمي سعيد** قائد القوة الآلية، **ومحمود سلمان** آمر القوى الجوية، و**كامل شبيب** قائد الفرقة الأولى. كما كان سوء التنظيم والتسليح والتدريب والاعتماد على وعود مساعدات المحور الفاشي وضعف تقدير قوة الخصم وإغفال مبادئه الحرب والفشل في ربط الحرب العسكرية سياسياً مع المهمة التاريخية من إبراز الأسباب والنتائج التي أعادت الجيوش البريطانية لاحتلال العراق من جديد حتى عام 1947. وتعرض الجيش العراقي إلى فترة من أسوأ وانكأ ما مر به في تاريخه من الإذلال والعسف من جهة، ومن جهة أخرى أكدت الحرب للسلطات الحاكمة والمستعمرين موقف الجيش العراقي واغلب ضباطه منهم، في عدم تأييد سياستهم وسيطرتهم، فقرروا إضافة إلى مخططاتهم السابقة تقليص أعدادهم، وعدم الاعتماد عليه، ولا الاطمئنان منه، وتصفية كوادره الوطنية والقومية العربية إلى أدنى حد ممكن. كما جرت مطالبة بحل الجيش واعتقال جميع من ساهم أو شارك أو عطف على حركة أيار (مايو)، فأخرج من الجيش 2879 ضابطاً ممن يشكلون العمود الفقري له وأحيل إلى التقاعد قسرياً عدد آخر،

وأعيد المستشارون البريطانيون الذين كانوا فيه عند تأسيسه لإعادة تنظيمه، ومارسوا سياسة الأضعاف غير المباشر، كما سماها رئيس البعثة العسكرية البريطانية بإنقاص وجبات الطعام اليومية لأفراده واعتماد خطة تنفير الناس وتهريبهم منه، حتى بدأ حسب تقرير البعثة لعام 1944، "في ثياب مهمل، بدون معدات، بدون معنويات" (9)، ليوجهه المستعمرون والحكام إلى حراسة مصالحهم وشركاتهم وبنوكهم، ومن استخدامه أداة لضرب سكان الشمال وضرب سكان الجنوب، "من توجيه الجنود إلى ابعد من ذلك لدفع الجنود العرب لضرب عشائرتهم ودفع الجنود الأكراد ضد الأكراد، وفي المستقبل لضرب عمال العراق عندما تعجز الشرطة من كبح جماح حركة العمال" (10).

بعد هذه التصفيات داخل المؤسسة، والتي صارت سياسة ثابتة بشأنه، لقيت مؤسسة الشرطة عناية خاصة باعتبارها مؤسسة قمعية أكثر ولاء للنظام واطمئنانا له. وقد تشكلت هي أيضا مطلع العشرينات كقوة عسكرية محلية لحماية الأمن الداخلي واغلب أفرادها من الفلاحين وأشباه البروليتاريا، وبذلت السلطات الحاكمة جهودا استثنائية لتدريبها وتربيتها على الطاعة والولاء للنظام القائم والعداء للحركة الوطنية، والاستعلاء على الجماهير الشعبية. وقد بلغت المصروفات الاعتيادية على الأمن والشرطة حوالي تسعة ملايين دينار، أو حوالي سبع مجموع المصروفات الاعتيادية من ميزانية الدولة (11). ووضعت في قيادتها عناصر موهبة في الرجعية وكره الديمقراطية، والتمتع في الفساد والرشوة، من أبناء الإقطاعيين والأغوات وشيوخ القبائل والبرجوازيين البيروقراطيين. وصارت حالة الفساد والرشاوى ظاهرة عادية عند أفراد المؤسسة ومراتبها. وقد زاد عدد أفرادها عام 1945، إلى أكثر من 19 ألف شرطي بزيادة العدد مرتين، مقارنة عما كانت عليه عام 1939. كما جند خمسة آلاف شخص في الشرطة السيارة والأمن (12). وتمرس هذه المؤسسة في قمع الحركة الوطنية واعتقال نشطاء الأحزاب السياسية وإنقاذ أساليب مكافحة

الشيوعية والحركات العمالية والطلابية والفلاحية وغيرها. ولهذا كانت مؤسسة منزلة من الشعب، تتواجه معه عنفياً في كل هبة جماهيرية، وتزيد من إرهابها وممارساتها ضده. ومنعت معظم الأحزاب في أنظمتها الداخلية التعاون بين أعضائها ومنتسبي هذه المؤسسة وخاصة شرطة الأمن السرية منها، وحظرت الانتساب إليها.

ورغم ما حصل للجيش، وما خطط له، من حصر وراء أسوار المعسكرات، وإشعاله بتدريبات عسكرية دائمة، وفرضيات مرهقة في المناطق النائية والجبالية، وتشديد الضبط والانضباط العسكري، إلا أن الحركة الوطنية وأحزابها السياسية تمكنت من خرق الأسوار والقوانين والنفاذ إلى داخل المؤسسة وكسب عناصر من الجيش، سواء من الضباط أو المراتب الأخرى، وشدهم إلى مشاكل الشعب الاقتصادية خاصة والمصالح الوطنية والقومية. وقد خلقت أحداث ما بعد أيار/ مايو 1941، استياء عاماً لدى الشعب، بإعدام القادة العسكريين، وخيانة قضية فلسطين، إلى القمع والإرهاب اليومي، ومعاهدة بورتسموث، والاتفاقات والمعاهدات الأمنية وغيرها، ومواصلة التبعية للسياسة البريطانية ومصالحها، الأمر الذي مد الاستياء الشعبي إلى داخل المؤسسة العسكرية، وخاصة الضباط من أبناء المدن الواقعة خارج العاصمة، بغداد، بدرجات متفاوتة، وتنامي الإحباط من النظام الملكي القائم، والتناقض الحاد بين مصالح العراق والإمبريالية.

وخشيت السلطات الحاكمة من زج الجيش في كبح هبة الشعب في وثبة كانون الثاني/ يناير 1948، إلا أنها لم تتورع من توريطه في ضرب انتفاضة تشرين الثاني/ نوفمبر 1952، والقيام بشبه انقلاب عسكري للسيطرة على الوضع المتفجر، وكبت انطلاق الشعب، كما أشركته في قمع انتفاضة 1956. إخراج الجيش من تكتاته إلى الشارع السياسي تجعله مشاركاً في الأحداث والتطورات السياسية، وتعكس داخله تأثيراتها التي تتجلى فيه بعدها طبيعة

الصراع الطبقي والاجتماعي والانحيازات الوطنية والقومية وحتى الطائفية. وهذا ما توضح خلال انتفاضة تشرين الثاني/ نوفمبر 1952. ففي الوقت الذي انحازت فيه القيادة العليا للجيش برئاسة رئيس أركان الجيش نور الدين محمود للنظام الملكي، وقف الجنود ومراتب من الضباط موقفا وطنيا شجاعا، إذ لم يطلقوا الرصاص على المنتفضين أو يقمعهم حسب الأوامر الصادرة لهم من القيادات العليا الحاكمة والتابعة. الأمر الذي دفع الجماهير المنتفضة إلى استقبال الجيش بالهتاف بحياته. وكانت يوميات الانتفاضة شهادة شعبية لصالح الجيش وعلاقته بالشعب خلاف الشرطة التي واجهتها الجماهير بالعنف المتبادل مقابل ممارساتها العنيفة، بينما هتفت بحياة الجيش واستقبلت مدرعته (13). وقد أثرت هذه التطورات والانعكاسات في الحياة اليومية للمؤسسة العسكرية، وأسهمت في تهيئته الأجواء للنشاطات السياسية الوطنية، إضافة إلى إبراز أهمية الجيش ودوره في الحياة السياسية والعملية الثورية وموقعه في تطوراتها، كأكبر قوة منظمة، ومسلحة بأسلحة ثقيلة ومتنوعة.

وقد ركزت الإمبريالية، وخاصة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية جهودها على استمالة اتجاهات الجيش لمصلحتها، ولكسب انحياز الضباط خاصة في البلدان المستعمرة، ومنحهم امتيازات ودورات بغية ربطهم بآلتها العسكرية والأمنية. وكانت تعمل على اختيارهم من الضباط المندفعين والمنحدرين من الفئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة ومن أبناء الاقليات والطوائف. كما شددت في مجال توريد الأسلحة، وتقنياتها والضغط على الحكومات عبرها. وقعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بيانا في أيار/ مايو 1950، لتنسيق احتكار السلاح وللحيلولة دون تكوين قوات مسلحة وطنية في البلدان العربية، خصوصا (14).

هذا إضافة إلى ما كانت تقوم به السفارتان البريطانية والأمريكية من كتابة تقارير دورية عن وضع الجيش واتجاهاته، ودراسة عدده وعدته من قبل

المستشارين المكلفين بالعمل في صفوفه وأتباعهم. حيث كانت البعثات العسكرية والملحقيات تعد دراسة فصلية ونصف سنوية مفصلة عن الجيش العراقي، وعن حياة ضباطه، وميولهم، وتدريباته ومناوراتهم، حتى عن أعداد البطانيات والأحذية التي يستخدمها.

لم تكن هذه الأوضاع خافية عن العديد من الضباط، بخاصة العاملين في وحدات الجيش في بغداد أو في وزارة الدفاع والأركان العامة والكلية العسكرية. فضلا عن العوامل الداخلية كرداءة التسليح وثقل البرامج التدريبية والفرصيات الموسمية والتشديد المفرط في الحياة العسكرية داخل ثكنات المعسكرات المسيجة، وحادثة التقاليد العسكرية لدى الضباط الشباب العراقيين، واقترباتها بالعوامل الخارجية عن المؤسسة من تردي الأوضاع الاقتصادية، وسياسات التنكيل والقمع وتكميم الأفواه، المعمول بها مع أزمة الحكم المتفاقمة في علاقاته الداخلية والخارجية، وارتباطاته الواضحة بمصالح المستعمرين.

دفعت هذه العوامل الذاتية والموضوعية المزاج العام داخل المؤسسة العسكرية خصوصا إلى العمل السياسي والتنظيم والاتجاه إلى تغيير الأوضاع القائمة، وجاء نجاح ثورة 23 تموز/ يوليو 1952، في مصر، وقيادة الضباط الأحرار لها نموذجا محفزا للتفكير في موقع الجيش ودوره في المهمات الوطنية والقومية. كما سارعت الأحداث السياسية المتلاحقة من فرض حلف بغداد وملاحقه، والعدوان الثلاثي على مصر، والمعاهدات العسكرية، ومشاريع الإمبريالية العدوانية في تمزيق المنطقة ودق إسفين الفرقة والتحارب بين شعوبها، واستلام مصر للأسلحة والمساعدات السوفيتية التي مكنتها من الدفاع عن حرية بلادها واستقلالها الوطني وسيادتها، والتحركات الشعبية العربية، والمقاومة للحكومات والمستعمرين، في تفجير حالات الاستياء والتذمر من جهة والتفكير بمهمات الجيش ومسؤولياته إزاء الشعب ومصيره من جهة أخرى. الأمر الذي شكل أساسا ملائما لتأسيس منظمات الضباط الأحرار والجنود

وضباط الصف خلال الفترة 1952-1956، والتي اندمج بعضها بعد ذلك أو عمل منفردا، كما كان هناك ضباط ساخطون على الأوضاع ولم ينضموا إلى هذه المنظمات، بل دعموها أو لم يعرفوا نشاطاتها السرية الثورية.

وبحكم طبيعة هذا النشاط السري، الثوري، لم تتوفر معلومات دقيقة موثوقة، غير منحازة عن بداياته وعن عناصره الريادية، خاصة وهو داخل المؤسسة العسكرية السرية أساسا، ولم تتوفر الوثائق أو النشرات التي تشير إلى ذلك، لان ما نقل عن امتناع كتابة محضر أو تسجيل أية توجيهات بحكم السرية وخطورة الأمر حرم التاريخ من توثيق هذا النشاط للحركة الثورية داخل الجيش. إلا انه من المؤكد في الأخبار، والمعلوم من خلال ما كتب من ذكريات عدد من العاملين في الحركة، بعد ثورة 14 تموز/ يوليو 1958، أوضح أن البدايات انطلقت عام 1952 (15)، بعيد ثورة تموز المصرية، في الوقت الذي قاد الضباط المصريون الأحرار الثورة على الملكية وساندوا طموحات الشعب المصري، استخدم الضباط والجيش في العراق لقمع انتفاضة الشعب العراقي وضرب نضاله. الأمر الذي ترك أثره في تشكل البدايات.

اثر انكشاف أمر تنظيم عسكري سياسي، كان مجتمعا في محلة الكاظمية في بغداد يوم 1956/10/7، ضم الضباط رفعت الحاج سري، عبد الوهاب الامين وإسماعيل العارف، وازدياد أعداد الضباط الساخطين على النظام وامتداد الحركة الوطنية سياسيا داخل المؤسسة العسكرية، عقد في كانون الأول/ ديسمبر 1956، اجتماع في محلة العلوية في بغداد، في بيت ضابط متقاعد، اقر تشكيل لجنة عليا، واتفقا على شؤون التنظيم وقسم الانتماء وسير أعمال المنظمة، وقد ضم الاجتماع كل من العقيد الركن محيي عبد الحميد، والعقيد الركن ناجي طالب، والعقيد الركن محسن حسين الحبيب، والعقيد المهندس رجب عبد المجيد، والمقدم وصفي طاهر، والمقدم الركن عبد الكريم فرحان، والرئيس الأول الركن صبيح علي غالب وصاحب الدار الرئيس الأول الطيار المتقاعد

محمد سبع (16). وإلى جانب هذه اللجنة كانت تعمل لجان وخلايا في مواقع عسكرية في بغداد وخارجها، فكان هناك تنظيم معسكر المنصور القريب من مدينة ديالى، شرق بغداد، الذي ضم الضباط عبد الكريم قاسم، عبد السلام عارف، احمد صالح العبدى وعبد اللطيف الدراجي وتنظيم معسكر الناصرية الذي ضم العقيد شاكر محمود شكري وضباطا قوميين، وظل هذا التنظيم بعيدا عن نشاط اللجنة العليا للضباط الاحرار (17). وتنظيم الموصل وكان باسم تنظيم الضباط الثوار ضم المقدم الركن محمود عزيز والرئيس الأول محمد الجليبي والرئيس سالم سلو والرئيس حازم حسن والرئيس هاشم الدبوني والملازم كامل إسماعيل، وارتبط باللجنة العليا قبل ثورة تموز بفترة قصيرة. وكذلك التنظيم الذي يقوده الحزب الشيوعي العراقي داخل المؤسسة العسكرية، إضافة إلى روابطه بعدد من الضباط في التنظيمات الأخرى.

وبعد توسع حركة الضباط الاحرار بانضمام مجموعات لها، أعيد تشكيل اللجنة العليا المركزية لمنظمة الضباط الاحرار، فتكونت من الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيسا، الزعيم الركن محيي عبد الحميد النائب الأول للرئيس، الزعيم الركن ناجي طالب النائب الثاني للرئيس، العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتيرا، والعقيد الركن عبد الوهاب أمين، والعقيد الركن محسن حسين الحبيب، والعقيد الركن عبد السلام عارف، والعقيد المتقاعد طاهر يحيى، والعقيد عبد الرحمن عارف، والمقدم المهندس رفعت الحاج سري، والمقدم الركن عبد الكريم فرحان، والمقدم الركن عبد الوهاب الشواف، والمقدم وصفي طاهر، والرئيس الأول الركن صبيح علي غالب، والرئيس الأول جو متقاعد محمد سبع أعضاء. وأغلبية هؤلاء الضباط من العرب المسلمين السنة، ومن الفئات الطبقية المتوسطة ومن مواليد أو سكنة مدن أو قرى من خارج العاصمة، بغداد. وقد وسم هذا التركيب الطبقي والاجتماعي والديني بطابع مجافة الحزب واعتبار التنظيم العسكري "فوق كل الاتجاهات والميول الحزبية"، إلا أن الواقع

العملي غير ذلك، إذ أن الضباط الأحرار لم يكونوا بدون مواقف وانتماءات سياسية أو اتصالات مباشرة أو بواسطة أعضاء حزبيين كما حصل بين رئيس اللجنة والحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي، أو بين سكرتير اللجنة العليا وحزب الاستقلال، والضباط البعثيين.

الحزب الشيوعي والجيش في العراق:

أولى الحزب الشيوعي العراقي اهتماما مبكرا بالجيش، وبأهمية العمل بين صفوفه وتنظيم خلايا عسكرية، خاصة بعد قانون التجنيد الإجباري الذي وسع من قاعدة الجيش الاجتماعية، وجعله قطاعا كبيرا ومنظما من قطاعات المجتمع العراقي، ومؤسسة مسلحة ذات أهمية ودور في العملية الثورية في البلاد.

في انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935، وجه الحزب الشيوعي بيانا إلى الجنود للوقوف إلى جانب الجماهير المنتفضة وحثهم على رفض الأوامر العسكرية، معبرا في ذلك عن إدراك مبكر لدور الجيش وتأثيره وطبيعته. كما انطلق الحزب في اهتمامه من خلال تطبيق أحد شروط القبول في الأهمية الشيوعية الثالثة - الكومنترن - التي وضعها لينين، منذ تأسست عام 1919، المؤكد على "القيام بالحاح ودأب وانتظام بالدعاية والتحريض في صفوف القوات المسلحة وتشكيل خلايا شيوعية في كل وحدة عسكرية. وهذا العمل انما سيضطر الشيوعيون إلى القيام بمعظمه سرا، ولكن رفض القيام بهذا العمل يعني خيانة الواجب الثوري ويتنافى مع عضوية الأهمية الشيوعية" (18).

قد تأسس الحزب الشيوعي العراقي رسميا عام 1934، وتم له تنظيم أولى الخلايا في وحدة المخابرات الأولى في بغداد والفرقة الثانية في كركوك عام 1935، أي بعد عام من إنشائه، وانتشر التنظيم بسرعة، ولكن لقلّة الخبرة انكشف أمره للسلطات عام 1937، فاعتقلت 65 عسكريا، حكمت على ثلاثة

منهم بالإعدام وبأحكام مختلفة على الآخرين (19). مما يشير إلى فعالية الحزب وانتشار أعضائه أو قدراته التنظيمية ومحاولات تنفيذه للتوجيهات الحزبية والقرارات الأممية.

وتبين نشاط الشيوعيين داخل الجيش أثناء انقلاب الجنرال بكر صدقي عام 1936، وبعده، بالرغم من حظر النشاط السياسي ومنعه منعاً باتاً، لا سيما لنشاط شيوعي في الجيش. وقد سجل الميثاق الوطني للحزب الشيوعي فقرة خاصة عن الجيش، تعكس اطلاع الحزب على وضع المؤسسة العسكرية وظروفها، ودعا الميثاق إلى النضال "من أجل الاعتناء بالجندي العراقي المكلف، بصحته، وتغذيته، وتثقيفه وتربيته التربية الديمقراطية من أجل إلغاء الأساليب غير الإنسانية المتبعة في الجيش، كالضرب والسجن، وإيجاد ضبط ديمقراطي في الجيش، وتنظيف الجيش من الرتل الخامس والعناصر الرجعية، ونناضل في سبيل جيش يخدم الشعب ويدافع عن استقلاله الوطني" (20)، كما تابعت صحافة الحزب السرية ومنشوراته الأخرى أوضاع الجيش والوحدات العسكرية، ومعالجة أحوال الجنود وتوعيتهم سياسياً وحثهم على المقاومة والنضال، وقد كتب عدد من الضباط الشيوعيين مقالات تعبوية بأسماء مستعارة في صحافة الحزب (21). ولم ينقطع عمل الحزب السري داخل المؤسسة العسكرية ومعاهدها، وتنظيم الخلايا السرية، وقد تبين مثل هذا النشاط من خلال مشاركة الجنود في النهوض الوطني ومساهماتهم في مظاهرة حزيران/ يونيو 1946، التي قادها حزب التحرر الوطني، واجهة الحزب الشيوعي العلنية، وعصبة مكافحة الصهيونية، حيث ضربوا سياجا من الحراسة لصد هجمات الشرطة، وكانوا يغيرون على أفراد الشرطة ويردونهم على أعقابهم (22).

وعلى أساس العمل السري داخل المؤسسة العسكرية وكسب أفراد منها جنوداً أو ضباطاً، توج الحزب الشيوعي نشاطه بتأسيس اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط، أواخر 1954، من أعضاء الحزب وأصدقائه وبإشراف مباشر من

قيادة الحزب، وكلف عضو اللجنة المركزية للحزب **عطشان ضيول** **الاييرجاوي**، الملازم السابق في الجيش، بهذه المهمة. وأصدرت اللجنة الوطنية صحيفتها "**حرية الوطن**" أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1954، رافعة شعارات: "انقذوا جيشنا وشعبنا من مؤامرة التسلح الأمريكية"، "كافحوا لطردهم الخبراء والمستشارين الإنجليز والأمريكان من الجيش العراقي"، "في سبيل صحة الجندي وتغذيته وتثقيفه والحقوق الديمقراطية لأفراد الجيش"، وكتبت في افتتاحيتها: "في سبيل ماذا نناضل؟" مايلي: "إننا نخبة من الجنود والضباط وجدنا لزاما علينا أن نساهم بكل ما بطاقتنا من اجل تبديل الأوضاع القائمة في مرتبات جيشنا المختلفة. لقد قيل لنا، بأننا نعمل في جيش وطني يعمل لحماية الوطن، ولكن الواقع هو أن الجيش العراقي تسيره زمرة من الأمريكان والانكليز وبعض النفعيين الذين لا يهمهم مصير الوطن وحال الجندي بقدر ما يهمهم الرتب والنياشين" (23).

وقد نشرت اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط أول بيان لها مؤرخ في 1955/1/30، حثت فيه "الرجال الشجعان المكلفين والمطوعين الغيارى والضباط الشرفاء في كل الوحدات العسكرية، ممن يحبون وطنهم إلى الخروج إلى الشوارع بملابسهم العسكرية والالتحام بالشعب كتفا إلى كتف ضد الاستعمار وخونة الوطن" (24)، وكانت تضم الرؤساء الأوائل **إبراهيم حسين الجبوري** و**فاضل البياتي** و**موسى إبراهيم**، وعرف ضمنهم أيضا لفترات زمنية العميد **إسماعيل علي**، و**وصفي طاهر**، و**كاظم عبد المجيد**، و**إبراهيم كاظم الموسوي**، وأشار إلى الاتصال بالزعيم **عبد الكريم قاسم** ومعرفة بها عن طريق **العميد إسماعيل علي**.

وأكد الكونغرس الثاني للحزب الشيوعي في أيلول/ سبتمبر 1956، على انتشار الوعي الوطني في صفوف الجيش، وعلى أهمية دور القوات المسلحة الوطنية في الثورة الوطنية، وبعد الانتفاضة التضامنية مع الشعب المصري ضد العدوان

الثلاثي، واستخدام السلطات للعنف ضد الجماهير المنتفضة، وتوريط الجيش بمساعدة الشرطة في أعمال القمع والتنكيل، اتخذ مجرى العمل الوطني السياسي صيغة التحالفات السياسية، وتصعيد النضال المشترك ضد الحكم الملكي والمستعمرين الإنجليز والأمريكان، واستكمال مستلزمات التغيير الثوري للوضع القائم، وقد خاض الحزب الشيوعي نضالا واسعا في مختلف المجالات، مع القوى الوطنية في جبهة الاتحاد الوطني، وداخل المؤسسة العسكرية، حيث تمت اتصالات مباشرة بين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم "قبل وبعد رئاسة اللجنة العليا للضباط الأحرار"، وقيادة اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط، والحزب الشيوعي، وتم التنسيق والتعاون بينهم (25).

وبذل الحزب الشيوعي جهودا استثنائية مع الضباط الأحرار ومنتسبيه في الجيش، قبل تشكيل اللجنة العليا وبعدها، وكذلك في التنسيق بين اللجنة العليا وجبهة الاتحاد الوطني، عبر أعضائها وأعضاء في التيار القومي العربي في الجبهة. وكذلك في التعاون المباشر بين رئيس اللجنة العليا وقيادة الحزب في مسائل عملية خطيرة قبل ساعة الصفر لإعلان الثورة.

لقد وجه الحزب الشيوعي تعليمات خاصة إلى منظماته تؤكد على التأهب والاستعداد للأحداث الكبيرة، المرتقبة، مشيرا بذلك إلى دوره في الإعداد والإسهام في وحدة الجبهة الوطنية وقوتها الضاربة - الجيش.

إن هذا الدور للحزب الشيوعي عزز من مكانة الجيش في الحركة الوطنية، وطور قوة الحركة الوطنية وطاقاتها في تحقيق أهدافها ومهمتها الأساسية: مهمة الثورة الوطنية الديمقراطية في 14 تموز/ يوليو 1958. (سجل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ثابت حبيب العاني في مذكرات له نشرها الحزب على موقعه الإلكتروني مؤخرا (12 تموز/ يوليو 2013)، ان تسلسل وقائع الثورة سجل مساهمات متميزة للشيوعيين من الضباط وضباط الصف والجنود في القطعات العسكرية التي تحركت في الرابع عشر من تموز للإطاحة بالملكية.

فقد كلف سعيد مطر بالتوجه صوب معسكر الرشيد لاعتقال رئيس أركان الجيش رفيق عارف والسيطرة على المعسكر ضمن وحدة من الضباط وضباط الصف والجنود. وتوجه علي شريف، من أهالي السليمانية، ضمن مفرزة عبد اللطيف الدراجي للسيطرة على وزارة الدفاع ومديرية الشرطة العامة ومتصرفية لواء بغداد. كما توجه مصطفى عبد الله مع مفرزة مدرسة المشاة في الوشاش إلى قصر الرحاب لدعم القوى التي تحاصر القصر، ولعب دوراً مهماً في السيطرة على القصر وجرح خلال ذلك. وقاد عبدالرزاق غصيبة مفرزة المدرعات من كتيبة صلاح الدين لإسناد القوى التي تحاصر القصر. أما المفرزة التي توجهت إلى بيت نوري السعيد فكانت بقيادة الشهيد وصفي طاهر ويرافقه بهجت سعيد الذي ارتبك قبل أن يصل إلى البيت، وأطلق عيارات نارية بلا هدف، مما أعطى الفرصة لنوري السعيد بالهرب إلى بيت دكتور في منطقة الكرادة الشرقية، لا أتذكر اسمه. وقام هذا الدكتور بنقل نوري السعيد إلى بيت الاستريادي في الكاظمية. أما المفرزة التي توجهت إلى مقر قوات الشرطة فلم يشارك بها أحد من رفاقنا. وشارك في المفرزة التي توجهت إلى الإذاعة رفيقنا كمال نعمان ثابت. ومع ذلك لم تكن مساهمة رفاقنا بمستوى قوى الحزب الموجودة في القوات المسلحة. كما لعب الشيوعيون العسكريون دوراً هاماً في شل محاولات التعرض للثورة وإحباطها، وخاصة تحرك قائد الفرقة الأولى عمر علي في الديوانية. ويشار هنا إلى مبادرات الرئيس الأول كاظم عبد الكريم والرئيس جواد كاظم النعيسي والملازم الأول احسان البياتي في السيطرة على مقر الفرقة الأولى. كما لا بد وأن أشير إلى الموقف المؤيد للثورة الذي أبداه العقيد طه البامرني أمر الحرس الملكي في قصر الرحاب.

وما دمنّا نتحدث عن دور الشيوعيين العسكريين في انجاح الثورة، فإنه لمن الأمانة الإشارة إلى مآثرة الملازم الأول رشاد سعيد، أمر مخازن العتاد في معسكر منصورية الجبل، الذي زوّد لواء الثورة (اللواء العشرين) بالعتاد سراً

أثناء توجهه إلى الاردن عبر العاصمة خلافاً للأوامر المشددة التي تمنع تزويد القطعات التي تمر عبر بغداد بالعتاد). (وأضاف في صفحات أخرى له: من الشخصيات العسكرية التي لعبت دوراً في تكوين تشكيلات سياسية مناهضة للحكم الملكي يمكن ان نشير الى عزيز عبدالهادي (مقدام) الذي كتب فهد كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" رداً على سؤاله لدى تواجده في السجن. وكذلك الضباط سليم الفخري وغضبان السعد وطه الشيخ احمد وجلال الأوقاتي وحسين خضر الدوري ومحي عبد الحميد ومير حاج. وكان الشهداء مصطفى خشناو وعزت عزيز وخيرالله عبدالكريم ومحمد محمود القدسي وقد إلتحقوا بالحركة الكردية عام 1945 بقيادة البارزاني واعدوا جميعاً بعد انهيار جمهورية مهباد. وقد أثر ذلك على منتسبي القوات المسلحة. ومن قاعدة الجيش برز الكثير من نشطاء الجنود وضباط الصف في النشاط السياسي للحزب الشيوعي العراقي كجنود مجهولين ومنهم عمر ألياس والعريف عجيل. ولم يوقف هذا النشاط التهديد بالإعدام وفق المادة (189) التي اصدرها الحكم الملكي لمعاقبة مروجي "المبادئ الهدامة" في القوات المسلحة. كما برزت شخصيات عسكرية ديمقراطية وقومية على علاقات مباشرة وغير مباشرة بالحزب مثل الزعيم الطيار الركن جلال جعفر الاوقاتي، الزعيم الركن محيي عبدالحميد، الزعيم الركن ناظم الطبقجلي، العقيد الركن عبدالوهاب الشواف، الزعيم الركن داود الجنابي، الزعيم الركن هاشم عبدالجبار، العقيد حسن عبود والعقيد الركن عبدالرضا عبيد والمقدم الركن موسى ابراهيم والعقيد طه سلطان، العقيد سلمان الحصان والعقيد طه البامرني والعقيد فاضل المهداوي والعقيد الركن ماجد محمد امين والعقيد الركن كافي الببوي، العقيد الركن عبدالله سيد احمد، العقيد جلال بالطه، الرئيس الاول فاتح الجباري، الرئيس رسول مجيد، المقدم لطيف حسن والمقدم محمد عبدالغفور والمقدم ابراهيم الغزالي، الرئيس الاول كاظم مرهون والمقدم عدنان الخيال، العقيد وصفي طاهر، المقدم غازي

دخيل، العقيد عبد الباقي كاظم، والعقيد الركن مجيد علي، المقدم محمد علي كاظم، المقدم جواد كاظم النعيسي، المقدم كاظم عبد الكريم، المقدم ابراهيم كاظم الموسوي والمقدم عمر الفاروق وغيرهم الكثيرون. كان الاثر المباشر لانتشار الافكار الوطنية وتنظيمات الحزب في الجيش العراقي انه لم يعد ينفذ اوامر الحكومة بضرب التحركات الشعبية او يتلأأ بالاستجابة لتلك الاوامر كما حدث في انتفاضة عام 1952).

وضّح هذا النشاط للحزب إدراكه المبكر لأهمية الجيش الوطني في الثورة الوطنية، وحسم الصراع السياسي والاجتماعي لصالح الشعب ضد حكامه الطغاة والمستعمرين المحتلين، وعكس قدرة الحزب ومكانته في جذب الطاقات الكامنة في هذا القطاع المهم والفعال، وتحويل هذا الذراع المسلح زخماً دافعاً إلى قوة الحركة الوطنية.

الهوامش

1. ينظر مقالة

Paul P. J. Hemphill, The Formation of the Iraqi Army, 1921- 1933.

P 96 in -The Integration of Iraq. London.

2. ينظر نصوص المعاهدة في كتابه: الشيببي، حسين: الاستقلال والسيادة الوطنية.

3. Al Arif, Ismail, Iraqi Reborn P38.

4. Batatu, Hanna, Ibid, P 765.

والحبيب، محسن حسين/ حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق/ ص 47،

ويذكر في الهامش رقم 1 في ص 97 بان الشيعة في حزب النهضة العراقي احتجوا

على السنة ومساعدتهم في السيطرة من خلال الجيش.

5. السامر، ب/ ملاحظات في طبيعة القوات المسلحة/ الثقافة الجديدة/ ع 145 آب 1983،

وكذلك الحبيب/ مصدر سابق/ ص ص 47- 48.

- وياغي، اسماعيل احمد/ مصدر سابق/ ص 20.
6. ميرسكي، ك و / الجيش والسياسة في بلدان اسيا وافريقيا/ ص 146.
7. ينظر تفاصيل في: جميل، حسين/ الحياة النيابية في العراق/ مصدر سابق/ ص 99، وكذلك نص خطاب الوصي الذي أذيع في بغداد ليلة 14 تموز 1941، ونشرته الصحف في اليوم الثاني.
8. F.O. 371- 27062-27062
- وترفع البعثات البريطانية العسكرية تقارير شهرية، وفصلية ونصف سنوية مفصلة عن الجيش، أعدادا وعدة، إدارة وإشرافا.
9. ينظر في الحبيب/ مصدر سابق/ ص ص 41- 43، وكذلك:
- كنه، خليل/ مذكراته/ ص 168، والهاشمي، طه/ مذكراته/ ص 16، والده، محمود/ الحرب العراقية - البريطانية لسنة 1941/ ص 412.
10. فهد/ مقالاته في جريدة "حرية الوطن" ع 2 - أواخر كانون الثاني 1955.
- وفعلا نفذ المستعمرون أوامرهم في الضباط، فمثلا عند قيام الحركة الكردية في ثورة بارزان الأولى عام 1945، وانضمام عدد من الضباط الأكراد إليها، اعدم منهم بعد قمعها الرؤساء عزت عبد العزيز، ومصطفى خوشناو، والملازم محمد محمود قدسي.
11. د. حسن، محمد سلمان/ دراسات في الاقتصاد العراقي/ ص 325.
12. فدنكو/ مصدر سابق/ ص 87.
13. ينظر في ملفات الشرطة عن الانتفاضة، وحميدي/ مصدر سابق/ ص ص 711- 726.
14. لوسيف، وتيوسوفسكي/ الشرق الأدنى - النفط والسياسة/ ص 16.
15. يرى د. فاضل حسين إن الضباط العراقيين تأثروا بتنظيم الضباط الأحرار المصريين في كثير من مقدماته وتنظيمه. "يراجع كتابه، سقوط النظام الملكي في العراق ص ص 53 - 54 و ص 60"، ويتفق مع هذا الرأي عدد من الكتاب المؤرخين كالدكتور مجيد خدوري في كتابه العراق الجمهوري، والأستاذ حنا بطاطو في كتابه المصدر المشار إليه اعتمادا على لقاءات أو حوارات مباشرة أو منقولة مع عدد من الضباط الأحرار العراقيين الأحياء. وجرى التعليق على ما نشر تحت "مذكرات عبد السلام عارف" من لقائه بالضباط رفعت الحاج سري في ليلة من ليالي كانون الأول/ ديسمبر 1952، ليتباحث معه عن مهمة الجيش، بينما يفيد الحبيب في مذكراته المشار إليها أن رفعت الحاج سري هو أول من بادر إلى تشكيل خلية سياسية في الجيش. ويتفق مع هذه المعلومة رجب عبد المجيد في مذكراته المخطوطة التي

- نقل عنها الأستاذ بطاطو في كتابه ص770، وكذلك يشير إسماعيل العارف في كتابه السابق عن دوره مع سري في المبادرة، وفي كسب عبد الكريم قاسم إلى الضباط الأحرار.
16. الحبيب/ مصدر سابق/ ص51، ويضيف الأستاذ بطاطو إلى الأسماء المذكورة العقيد الركن عبد الوهاب الأمين، والعقيد المتقاعد طاهر يحيى، بينما يذكر غيره تغيب المقدم رفعت الحاج سري، والعقيد الركن الأمين.
17. الجبوري، احمد/ ثورة 14 تموز والجيش العراقي/ الثقافة الجديدة/ ع 199- 200.
18. لينين/ حول وحدة الحركة الشيوعية العالمية/ ص 260.
19. خيرى، زكي وسعاد/ مصدر سابق/ ص 39.
20. كتابات الرفيق فهد/ مصدر سابق/ ص 135.
21. ينظر في أعداد القاعدة، ومنها مثلاً العدنان / 2- 15 و 9- 12، ك2- 1944 وآب 1944.
22. أبو سعد/ نشاط الحزب الشيوعي العراقي للتأثير في المؤسسة العسكرية/ الثقافة الجديدة/ ع 154.
23. جريدة حرية الوطن العدد الأول/ أوائل ك1954/1، الافتتاحية موقعة باسم اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط.
24. بطاطو، حنا/ المصدر السابق/ ص793.
25. ن.م. والجبوري احمد أيضاً، وكذلك نقلاً من: فتح الله، جرجيس/ العراق في عهد قاسم/ من ذكريات إبراهيم الجبوري/ صص 498- 499، وهناك أسماء كثيرة ترد دون معرفة انتماءاتها السياسية لنا، وكذلك هناك خلط غير دقيق بينها.
- فهناك مصادر تقول بانتساب عبد الكريم قاسم، وأخرى تشير إلى اتصاله باللجنة الشيوعية والحزب الشيوعي مثلاً، دون توثيق تاريخي موضوعي. ومنها ما اشار له ثابت حبيب العاني في مذكرات له نشرها موقع الحزب الشيوعي، بان عبد الكريم قاسم، كان على "اتصال بالحزب الشيوعي"، وكان قد بادر بإعلام الحزب بخطة الثورة. مما دفع الحزب إلى إصدار توجيهاته والاستعداد للحدث.

المصادر

1- وثائق انجليزية غير منشورة:

ملفات متفرقة من وثائق الخارجية البريطانية، للسنوات 1943، 1955 من مجموعة F.O. 371.

2- وثائق عربية منشورة:

- بعض وثائق الحزب الشيوعي العراقي، تقارير الكونغرس الأول والثاني ونشرات وبيانات داخلية.
- محاضر مجلس النواب العراقي للسنوات 1954، 1943، 1937، 1955.
- نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية/ ج 1 بيروت 1975.
- منهاج حزب التحرر الوطني/ بغداد/ 1946.
- منهاج الحزب الوطني الديمقراطي/ بغداد.
- حزب الاستقلال، النظامان الأساسي والداخلي/ بغداد. 1947.

3- دراسات وكتب باللغة العربية:

- إبراهيم، عبد الفتاح/ حقيقة الفاشية/ بغداد 1942.
- وحدة الحركة الديمقراطية/ بغداد 1946.
- د. بطي، فائق/ الصحافة اليسارية في العراق/ لندن 1985 - الموسوعة الصحفية العراقية/ بغداد 1976.
- البرقاوي، احمد رفيق/ العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا/ بغداد 1980.
- بونداريفسكي/ سياستان إزاء العالم العربي/ موسكو 1975.
- د. توما، اميل/ تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث/ جزءان/ القدس 1979.
- جميل، حسين/ الحياة النيابية في العراق وموقف جماعة الأهالي منها/ بغداد 1983.
- الجادرجي، رفعت/ صورة أب، الحياة اليومية في دار السياسي كامل الجادرجي/ بيروت 1985.
- الجبوري، عبد الجبار حسن/ الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي/ بغداد 1977.
- جرجيس، فتح الله/ العراق في عهد قاسم/ السويد 1989.
- الحسن، عبد الرزاق/ تاريخ الوزارات العراقية/ الأجزاء الخمسة الأخيرة/ صيدا 1955، 1960.
- د. حسن، محمد سلمان/ دراسات في الاقتصاد العراقي/ بيروت 1966.
- د. حسين، فاضل/ سقوط النظام الملكي في العراق/ القاهرة 1974.
- حميدي، جعفر عباس/ التطورات السياسية في العراق/ النجف الاشرف 1976.
- د. خير، سعاد/ من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق/ بغداد 1973.
- ثورة 14 تموز/ بيروت 1980
- فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة/ بغداد 1973.
- خير، زكي وسعاد/ دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي/ 1984.
- خير، زكي/ مقالته في: معاداة الشيوعية في العالم العربي/ بيروت.
- الدرة، محمود/ الحرب العراقية البريطانية 1941/ بيروت
- ديمتروف، غيورغي/ ضد الفاشية والحرب/ صوفيا
- د. الراوي، عبد اللطيف/ عصبة مكافحة الصهيونية في العراق/ دمشق 1986.

- د. الروسان، ممدوح/ العراق وقضايا الشرق العربي/ بيروت 1979.
- السيد، جلال/ حزب البعث العربي/ بيروت 1973.
- الشافعي، شهدي عطية/ تطور الحركة الوطنية المصرية 1882-1956/ القدس.
- الشيببي، حسين/ الاستقلال والسيادة الوطنية/ بغداد 1947.
- د. شعبان، عبد الحسين/ الصراع الايديولوجي في العلاقات الدولية../ سورية 1985.
- الصافي، عبد الرزاق/ كفاحنا ضد الصهيونية/ منشورات م.ت.ف.
- الطالباني، جلال/ كردستان والحركة القومية الكردية/ بيروت 1971.
- عبد الرضا، ماجد/ المسألة الكردية في العراق الى 1961/ بغداد 1975.
- عودة، محمد/ ثورة العراق/ بلا
- العيسمي، شبلي/ تاريخ البعث، فكر ونضال/ بغداد 1976.
- غوسيف، ونعوموف/ الاتحاد السوفيتي، لمحة موجزة/ موسكو.
- فاخروشيف، وكاتالوف/ فصل العراق من: تاريخ الأقطار العربية المعاصرة/ موسكو 1975.

- فهد/ كتابات الرفيق فهد/ بيروت 1976.
- كاشف الغطاء، محمد حسين/ مع السفيرين/ النجف الاشرف 1954.
- كبه، إبراهيم/ هذا هو طريق 14 تموز/ بيروت.
- لينين/ حول وحدة الحركة الشيوعية العالمية/ موسكو، دار التقدم.
- مصطفى، احمد عبد الرحيم/ الولايات المتحدة والشرق العربي/
- مصطفى، عبد الجبار عبد/ تجربة العمل الجبهوي في العراق/ بغداد 1978.
- الياسري، قيس عبد الحسين/ الصحافة العراقية والحركة الوطنية/ بغداد 1978.
- ياغي، اسماعيل احمد/ حركة رشيد عالي الكيلاني/ بيروت 1974.

4- تراجم ومذكرات باللغة العربية:

- الايوبي، علي جودة/ ذكرياته../ بيروت 1967.
- تشرشل، ونستون/ مذكراته../ بغداد 1965.
- الجادرجي، كامل/ مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي/ بيروت 1970.
- الحبيب، محسن حسين/ حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق/ بيروت 1981.
- ديغول، شارل/ مذكراته، الخلاص/ بيروت.
- كبه، محمد مهدي/ مذكراتي في صميم الاحداث/ بيروت 1965.
- كنه، خليل/ العراق أمسه وغده/ بيروت 1966.
- غولمن، ولدمار/ عراق نوري السعيد/ بيروت 1965، فصل من المذكرات في: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب/ بيروت 1969.
- شوكت، ناجي/ مسيرة وذكريات ثمانين عاما/ بغداد 1974.

5 - دراسات وكتب باللغات الأجنبية:

- Al Arif, Ismail - Iraq Reborn...New York 1982.
- Batatu Hanna - The old Social Classes The Revolutionary movement of Iraq, London 1982
- Hemphill Paul P J- The Formation of the Iraqi Army 1921- 1933 in The integration of Modern Iraq, London 1979.
- فدنكو/ العراق في النضال من اجل الاستقلال/ موسكو 1970، بالروسية.

- ميرسكي، ك أ/ الجيش والسياسة في آسيا وأفريقيا/ موسكو 1970، بالروسية.
- 6- مقالات ومقابلات في الدوريات والصحف:
 - إبراهيم، باقر/ دراسات في الجبهة الوطنية/ الثقافة الجديدة/ ع4 تموز 1969.
 - الجبوري، احمد/ الجيش العراقي وثورة 14 تموز/ الثقافة الجديدة/ ع199، 200 تموز، آب 1988.
 - د. الدليمي، نزيهة/ رابطة المرأة العراقية/ الثقافة الجديدة/ ع139، آذار 1982.
 - شريف، عزيز/ مقالته في الثقافة الجديدة/ ع8، ت2 - 1969.
 - عبد الله، عامر/ مقالته في جريدة طريق الشعب العلنية/ ع31/3/1977.
 - ياسين، عبد القادر/ عصبة مكافحة الصهيونية في العراق/ الثقافة الجديدة/ ع44/4/1973.
- 7- صحف ومجلات عربية:
 - الشرارة، "للسنوات 1941، 1942"
 - القاعدة، "للسنوات 1943، 1956"
 - اتحاد الشعب، "للسنوات 1957، 1958"
 - العالم العربي "1920"
 - البلاد "1937"
 - الوطن "1946"
 - الرأي العام "1946"
 - صوت الأهالي "1946، 1954"
 - الزمان "1949"
 - الحوادث "1949"
 - حرية الوطن "1955"
 - طريق الشعب العلنية، "سنوات متفرقة"
 - الطليعة الإسلامية "1984"
 - لواء الاستقلال "1954"
 - التيار الجديد "1984"
 - الثقافة الجديدة "مجلة شهرية، أعداد متفرقة"
 - الطريق "مجلة شهرية، بيروت"

كتب صدرت للمؤلف

- فن الانتفاضة - السويد 1994.
- الجبال - يوميات نصير في كردستان/ بيروت 1996.
- الحركة العمالية في العراق/ بيروت 1996.
- لا للحرب.. خطط الغزو من اجل النفط والامبراطورية/ دمشق 2004.
- ما يبقى ... صور وكتب / الجزائر 2005.
- لا للاحتلال..... دمشق 2006.
- واشنطن - لندن: احتلال بغداد، دمشق 2007.
- بشت آسان.. فصيل الاعلام، دمشق، 2007.
- العراق، صراع الارادات، دمشق، 2009.
- المطرقة والمنجل في العراق.. بيروت، 2011.
- زمن الغضب العربي... ط2، 2012.

الفهرس

- 1- قبل الكلمات الأولى 4
- 2- كلمات 5
- 3- البحث عن استقرار 11
- 4- أحزاب وسلطة 28
- 5- تحالفات سياسية 52
- 6- البعبع 66
- 7- جيش وسياسة 83
- 8- المصادر 103
- 9- كتب صدرت للمؤلف 106

